وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون –بتيارت–

كلية العلـــــــوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إدارة مالية

الموسومة بـــ

الطلب على النقود في الجزائر

دراسة قياسية للفترة (1990- 2017)

من إعداد الطالبتين:

–جربوب تركية

–إسعد لويزة

الأستاذ المشرف:

د/ بولعباس مختار

لجنة المناقشة:

بن صوشة ثامر	أستاذ محاضر "ب"	رئيسا
بولعباس مختار	أستاذ محاضر "ب"	مشرفا ومقررا
شداد محمد	أستاذ مساعد "أ"	مناقشا

السنة الجامعية : 2018-2019

شكر وتقدير

الحمد لله حق حمده، على تمام فضله واشكره على سابغ نعمه، ظاهرا وباطنا، فلك حمدا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله أجمعين سيدنا محمد النبي الأمي، الداعي إلى سبيل ربه ورضوانه، على أله وصحبه من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

فبعد أن وفقنا الله ومنحنا القدرة لإتمام هذا الجهد المتواضع، الذي نتمنى أن يكون قد حقق الهدف منه.

أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى من ساهم في إنجاز هذه المذكرة المتواضعة

وأخص بالذكر الأستاذ "بولعباس مختار" الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة ومنحننا من وقته الثمين ولم يبخل علينا بتعليماته وتوجيهاته.

كذلك يسرنا أن نتقدم بالشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالاطلاع على هذه المذكرة.

دون ان ننسى بالشكر الجزيل إلى الأستاذ "مداني بن شهرة" والأستاذ" بن صوشة ثامر" على مساعدتهما لنا شكرا جزيلا.

كما نتقدم باسمي عبارات الشكر إلى كل أساتذة قسم علوم التسيير.

كما نسأل الله أن يكون هذا العلم خالصا لوجهه تعالى، ويجعله من العلم النافع، وصلى الله على سيدنا محمد، معلمنا وهادينا وعلى اله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

اهداء

بسم الله أبدأ كلامي..... الذي بفضله

وصلت لمقامي هذا، الحمد والشكر على ما اتاني

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين والعزيزين أطال الله

في عمرهما.

وإلى كل أفراد أسرتي تمنياتي لهم بالتوفيق والنجاح

وأهدي هذا العمل المتواضع إلى زملائي دفعة

2019/2018

إدارة مالية.

تركية

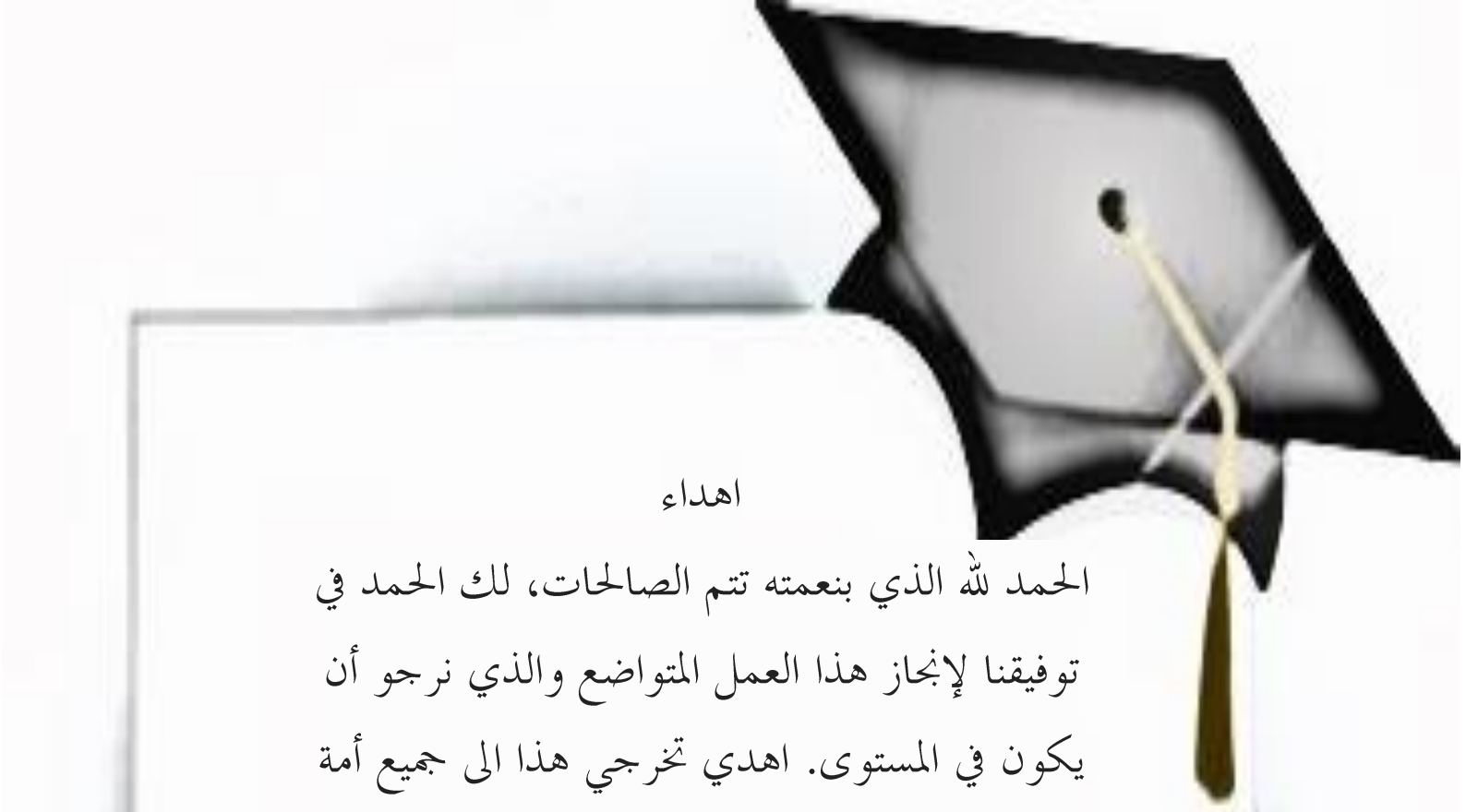

اهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، لك الحمد في توفيقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع والذي نرجو أن يكون في المستوى. اهدي تخرجي هذا الى جميع أمة محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام، إلى عائلتي الغالية، وأخص بذلك أختي تسنيم وجدتي أطال الله في عمرها، إلى دفعة 2018-2019 إدارة مالية، والى كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل.

لويزة

الفهرس

شكر وتقدير

اهداء

رقم الصفحة

فهرس المحتويات **I**

فهرس الجداول **IV**

فهرس الأشكال **VI**

مقدمة ..... **أ–هـ**

الفصل الأول: الاطار النظري للطلب على النقود

تمهيد ..... **–02–**

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الطلب على النقود ..... **–03–**

المطلب الأول: مفهوم النقود وخصائصها ..... **–03–**

المطلب الثاني: أنواع ووظائف النقود ..... **–04–**

المطلب الثالث: مفهوم الطلب على النقود والعوامل المؤثرة عليه ..... **–07–**

المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية للطلب على النقود ..... **–09–**

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في الطلب على النقود ..... **–09–**

المطلب الثاني: النظرية الكينزية في الطلب على النقود ..... **–13–**

المطلب الثالث: النظرية النقدية الحديثة ..... **–18–**

المبحث الثالث: محددات الطلب على النقود ..... **–20–**

المطلب الأول: محددات الطلب على النقود عند كينز وفريدمان ..... **–20–**

المطلب الثاني: مفهوم الكتلة النقدية ومكوناتها ..... **–27–**

المطلب الثالث: مقابلات الكتلة النقدية ..... **–29–**

خلاصة الفصل الأول ..... **–32–**

الفصل الثاني: السياسة النقدية وعلاقتها ببعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر

تمهيد ..... **–34–**

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية ..... **–35–**

المطلب الأول: مفهوم وأنواع السياسة النقدية ..... -35-
المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية ..... -36-
المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية ..... -40-
المبحث الثاني: مقاييس عرض النقود ..... -44-
المطلب الأول: عرض النقود وآلية التحكم فيه ..... -44-
المطلب الثاني: مفهوم سرعة دوران النقود والعوامل المؤثرة عليها ..... -46-
المطلب الثالث: طرق قياس سرعة دوران النقود ..... -48-
المبحث الثالث: التطورات النقدية في الجزائر ما بين 1990-2017 ..... -49-
المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان ..... -49-
المطلب الثاني: التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف (الرسمي وغير الرسمي) فترة (1990-2017) ..... -53-
المطلب الثالث: تطور عرض النقود (M1. M2) وسرعة دوران النقود خلال فترة 1990-2017 ..... -61-
خلاصة الفصل الثاني ..... -66-
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الطلب على النقود على اقتصاد الجزائر
تمهيد ..... -68-
المبحث الأول: تحليل السلاسل الزمنية ..... -69-
المطلب الأول: الاستقرارية واختبار جذر الوحدة..... -69-
المطلب الثاني: التكامل المشترك واختباراته ..... -73-
المطلب الثالث: منهجية ARDL واختباراتها ..... -74-
المبحث الثاني: الإطار التطبيقي القياسي للدراسة ..... -76-
المطلب الأول: تحديد المتغيرات ودراسة استقراريتها ..... -76-
المطلب الثاني: تقدير النموذج ..... -79-
المطلب الثالث: تقييم النموذج (m1-m2)..... -81-
خلاصة الفصل الثالث ..... -99-
خاتمة ..... -101-

قائمة المصادر والمراجع ..... -106-
قائمة الملاحق
ملخص

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	العوامل المؤثرة على الطلب على النقود	-08-
01-02	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1990-2017)	-49-
02-02	التطور السكاني (1990-2017)	-51-
03-02	تغيرات معدل التضخم في الجزائر (1990-2017)	-54-
04-02	تطور سعر الفائدة الحقيقي في الجزائر (1990-2017)	-56-
05-02	تطور سعر الصرف الرسمي وغير الرسمي في الجزائر فترة (1990-2017)	-58-
06-02	تطور المعروض النقدي في الجزائر (1990-2017)	-61-
07-02	تطور سرعة دوران النقود في الجزائر (1990-2017)	-63-
01-03	نتائج اختبار ADF	-77-
02-03	نتائج اختبارPP	-78-
03-03	نتائج فترات الإبطاء الزمني.(M2)	-79-
04-03	نتائج جدول الابطاء الزمني (M1)	-79-
05-03	نتائج اختبار الحدود (Bounds test)	-80-
06-03	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لM2	-81-
07-03	نتائج التقدير الإحصائي (m2)	-84-
08-03	نتائج Lm test (*m2*)	-85-

-86-	نتائج إختبار(BPG) (*m2*)	**09-03**
-87-	نتائج اختبار Jarque_Bera (*m2*)	**10-03**
-87-	نتائج اختبار Ramsey (M2)	**11-03**
-89-	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ(ECM) (m1)	**12-03**
-92-	نتائج التقدير الإحصائي (m1)	**13-03**
-94-	نتائج Lm test (m1)	**14-03**
-94-	نتائج إختبار(BPG) (m1)	**15-03**
-95-	نتائج اختبار Jarque_Bera (m1)	**16-03**
-96-	نتائج إختبار Ramsey (m1)	**17-03**

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	العوامل التي تؤثر في الطلب الكلي الفعال	-16-
02-01	منحنى الطلب على النقود بهدف اتمام المبادلات وبهدف الاحتياط	-22-
03-01	الطلب على النقد للمضاربة	-23-
04-01	دالة الطلب الكلي على النقود	-23-
05-01	مكونات المجمعات النقدية M1 M2 M3	-29-
01-02	أهداف السياسة النقدية	-39-
02-02	أدوات السياسة النقدية	-43-
03-02	منحنى تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1990-2017)	-50-
04-02	منحنى التطور السكاني (1990-2017)	-52-
05-02	منحنى تغيرات معدل التضخم في الجزائر (1990-2017)	-54-
06-02	منحنى تطور سعر الفائدة الحقيقي في الجزائر (1990-2017)	-56-
07-02	منحنى تطور سعر الصرف الرسمي وغير الرسمي في الجزائر (2017-1990)	-59-
08-02	منحنى تطور M_1 وM_2 في الجزائر (1990-2017)	-62-
09-02	منحنى تغيرات سرعة دوران النقود في الجزائر (1990-2017)	-64-
01-03	نتائج اختبار **cusum** لـ **M2**	-88-

02-03	نتائج اختبار **cusum of squares لـM2**	-89-
03-03	الشكل البياني لاختبار **cusum لـM1**	-97-
04-03	الشكل البيانيلاختبار **cusum of squares لـ M1**	-98-

مقدمة

مقدمة

تستند جل العلاقات الاقتصادية في وقتنا الحالي على النقود بمختلف أنواعها والتي أصبحت محورا هاما في السياسة النقدية وأحد أبرز عناصر أدواتها، لتعكس في الأخير تعاملاتها في مختلف النشاطات الاقتصادية، وحازت الدراسات القياسية في المجال النقدي اهتمام الكثير من الباحثين نظرا لأهميتها ودورها وبالأخص تأثيرها الكبير في رفع أو خفض الاقتصاد الوطني وهذا بعدما شهدته الدولة من أزمات واصلاحات.

ولعل ما يحدد هذه الأهمية والأثر للنقود هو الطلب عليها، إذ يعتبر الطلب على النقود من أهم المتغيرات التي لها صدى على فعالية السياسة النقدية، والتي شهدت عدة تطورات ونظريات على يد اقتصاديين (أمثال كيتر وفريدمان) واختلفت فيما بينها في التحليل والمتغيرات المأخوذة بعين الاعتبار حسب كل نظرية، مما دفعنا الى القيام بالبحث في هذا الموضوع، ومن أجل قياس بعض العوامل التي تؤثر على هذه الأخيرة سنقوم بعرض دور النقود ومدى تأثيره وتأثره باقتصاد الجزائر بطريقة مباشرة تسمح بإبراز بعض المتغيرات التي من شأنها اظهار واقع النقود وفعالية حركتها، والى أي مدى أثرت إصلاحات النظام النقدي على الطلب والمعروض النقدي في الجزائر.

ومن خلال هذه الدراسة سنحاول إيجاد معالجة لإشكالية بحثنا

الإشكالية:

ما مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية على الطلب على النقود في الجزائر؟

ويندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية التي حاولنا الإجابة عليها من خلال دراستنا هذه وهي:

- هل الطلب على النقود وسيلة لبلوغ أهداف السياسة النقدية؟
- ماهي المتغيرات التي تؤثر على الطلب على النقود؟
- هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة والطلب على النقود؟
- ما هو النموذج والمنهج الأنسب لهذه الدراسة ؟

تقودنا الإجابة على هذه الاسئلة إلى طرح جملة من الفرضيات التي ستكون منطلقا لهذه الدراسة:

الفرضيات:

- الطلب على النقود وسيلة من وسائل السياسة النقدية لبلوغ أهدافها.
- الطلب على النقود في الجزائر يتحدد بـــ: التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة، الناتج المحلي الإجمالي، سرعة دوران النقود والكتلة النقدية.
- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة والطلب على النقود.
- منهجية ARDL مناسبة لتقدير هذا النموذج.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في ربط المتغيرات (سعر الفائدة، التضخم، سعر الصرف الرسمي والغير الرسمي، الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان، سرعة دوران النقود، المعروض النقدي بمفهومه الضيق والواسع) بالطلب على النقود وترجمة ذلك إلى علاقة قياسية ومعرفة العلاقة بينهما.

أهداف الموضوع:

تهدف دراستنا إلى:

- معرفة الطلب على النقود وأهم النظريات المفسرة له وإبراز أهم المتغيرات التي تؤثر على الطلب على النقد في الجزائر.
- معرفة العلاقة بين الكتلة النقدية وبعض المتغيرات الاقتصادية المفسرة للطلب على النقود.
- معرفة أثر المتغيرات الاقتصادية على الطلب على النقود.
- اختبار وجود علاقة توازنية على المديين طويل وقصير الأجل للطلب على النقود في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

- لقد تم اختيار هذا الموضوع نظرا لحداثته وأهميته في الوقت الحالي.
- تعتبر الدراسات النقدية مدخلا رئيسيا لدراسة المشاكل الاقتصادية التي تمس الاقتصاد.

- يعتبر خطوة على طريق البحث العلمي الذي نريد أن نعمل به مستقبلا في قضايا التنمية في الجزائر.
- الميول الشخصي لمثل هذه المواضيع المتعلقة بالاقتصاد القياسي.

حدود الدراسة:

قصد معالجة الإشكالية تم تحديد إطارين:

الإطار المكاني: خص الطلب على النقود في الجزائر والمتغيرات الاقتصادية الممكن أن تؤثر عليه.

الإطار الزماني: تغطي هذه الدراسة الفترة ما بين 1990-2017 لكون بداية هذه الفترة نقطة تحول في إدارة السياسة النقدية.

المنهج المستخدم:

طبيعة الموضوع فرضت استعمال عدة مناهج، المنهج الوصفي لوصف الطلب على النقود والنظريات المفسرة له ووصف الكتلة النقدية ومقابلاتها ووصف السياسة النقدية، والمنهج القياسي التحليلي لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية على الطلب على النقود باستخدام Eviews 9 وتحليل النتائج المتحصل عليها.

الأدوات المستخدمة للدراسة:

تم الاعتماد في دراستنا على الإحصائيات من بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصاء، والبنك الدولي، كما سنستعين ببعض البرامج الإحصائية Eviews 9، Excel

الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات لموضوع الطلب على النقود في الجزائر من الناحية القياسية:

⇦ **بشيكر عابد**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2009-2010، بعنوان نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر (1970- 2008)

استعمل تقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR وتوصل في الأخير أن النتائج المحصل عليها من خلال تأثيرات المتغيرات (سعر الصرف، الدخل القومي، الإنفاق الحكومي، التضخم، الكتلة النقدية بمفهومها الواسع) فيما بينها كانت مطابقة للنظرية الاقتصادية هذا من جهة، ومن جهة أخرى جانب التنبؤ الذي أسفر عن

نتائج قريبة من الواقع. حيث كانت في هذه الفترة زيادة في الكتلة النقدية بالإضافة إلى ارتفاع الدخل الوطني الذي أدى بدوره إلى الزيادة في الدخل الفردي من خلال الزيادة في الأجور.

⇦ **بزاوية محمد**، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010، بعنوان الطلب على النقود في الجزائر دراسة قياسية.

وتحصل في الأخير على النتائج التالية:

- ❖ وجود علاقة مستقرة طويلة الأجل للطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية بالمفهوم الضيق في الجزائر.
- ❖ استهداف الأرصدة النقدية بالمفهوم الضيق يعتبر هدف وسيط جيد للسياسة النقدية في الجزائر. وبما أن دالة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية M_1 كانت مستقرة فإنه يمكن توقع أثر تغير هذه الأرصدة على الاقتصاد.
- ❖ لا يوجد أي علاقة تكامل بين الإنتاج الإجمالي الداخلي الحقيقي والأرصدة النقدية الحقيقية سواءً بمفهومها الضيق أو الواسع أي أن نظرية كمية النقود لا تعمل في حالة الجزائر.

⇦ **عنتر بوتيارة**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة مسيلة، 2011-2012، بعنوان تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر (1990-2008)

وتوصلت إلى النتائج التالية:

- ❖ هناك عدة نماذج قياسية مستخدمة في تقدير دالة الطلب على النقود ونوع النموذج المستخدم يعتمد على خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات المكونة لدالة الطلب على النقود، وبالتالي النموذج المناسب لتقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر هو نموذج الانحدار بسبب حجم العينة.
- ❖ دالة الطلب الحقيقي على الكتلة النقدية تتكون من المتغيرات المفسرة التالية: الإنفاق الحكومي، معدل الفائدة على الودائع، الطلب على الكتلة النقدية بفترة ابطاء واحدة والتي تفسر 99.44% من التغير في الطلب على الكتلة النقدية.
- ❖ أفضل صيغة رياضية لدوال الطلب على النقود في الجزائر كانت من الشكل الخطي.

هيكل الدراسة:

الفصل الأول: الإطار النظري للطلب على النقود.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الطلب على النقود.

المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية للطلب على النقود.

المبحث الثالث: محددات الطلب على النقود.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وعلاقتها ببعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.

المبحث الثاني: مقاييس عرض النقود.

المبحث الثالث: التطورات النقدية في الجزائر ما بين 1990 - 2017.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الطلب على النقود على اقتصاد الجزائر.

المبحث الأول: تحليل السلاسل الزمنية.

المبحث الثاني: الاطار التطبيقي القياسي للدراسة.

الفصل الأول

تمهيد:

يعتبر الطلب على النقود من أهم المواضيع التي لقيت اهتماما في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وقبل التطرق إليه كموضوع لا بد من الإلمام بمختلف المفاهيم والنظريات التي تحوط النقود للتعريف أكثر به، سنتناول في هذا الفصل الجانب النظري للنقود، حيث في المبحث الأول سنقوم بإعطاء مفاهيم أولية للنقود والطلب عليها وفي المبحث الثاني نعرض النظريات الاقتصادية المفسرة لذلك، وأخيرا في المبحث الثالث محددات الطلب على النقود والكتلة النقدية ومقابلاتها لارتباط هذه الأخيرة ارتباطا وثيقا بهذه الدراسة وعليه سيكون تقسيم هذا الفصل كالآتي:

- ✓ المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الطلب على النقود.
- ✓ المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية للطلب على النقود.
- ✓ المبحث الثالث: محددات الطلب على النقود.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الطلب على النقود.

تعتبر دراسة النقود والطلب عليها من أهم الدراسات الاقتصادية لذلك سنلقي الضوء في هذا المبحث على بعض المفاهيم العامة للنقود، أنواعها، وظائفها، الطلب عليها والدوافع التي تزيد الطلب عليها.

المطلب الأول: مفهوم النقود وخصائصها.

يختلف الاقتصاديون والباحثون في إعطاء مفهوم محدد وموحد للنقود حيث يتم تناولها من عدة جوانب وذلك حسب خصائص النقود ووظائفها ومن المفاهيم المختلفة للنقود ما يلي:

أولا: مفهوم النقود:

ـ **التعريف (1)**: "هي كل شيء يلقى قبولا عاما كوسيط للمبادلات ومقياس للقيمة، أي أداة لقياس القيمة، إذ أن السعر ما هو إلا تعبير نقدي عن قيمة السلع والخدمات". (خلف، 2006، ص10)

–**التعريف (2)**: "النقود هي كل وسيط للمبادلة يتمتع بقبول عام في الوفاء بالالتزامات". (خليفي، 2011، ص16)

ثانيا: خصائص النقود:

تتميز النقود بمجموعة من الخصائص من أهمها ما يلي:

- **القبول العام**: هذا ناشيء عن كونها أداة مناسبة لتأدية وظائفها الأساسية وسيطا للتبادل ومعيارا للقيمة. (ناظم، 2010، ص40)
- **سهولة حملها**: يتطلب أن تكون خفيفة في الوزن وصغيرة في الحجم (خلة،2011، ص36)
- **قابلة للدوام**: أي قابلة للبقاء بصورة نسبية دون أن تتلف نتيجة لتداولها من يد الى أخرى أو لمجرد مرور الوقت عليها.
- **الثبات النسبي في قيمتها**: نتيجة طبيعة ارتباط المعاملات بعنصر الزمن، وتبدو أهمية هذه الخاصية فيما يتعلق بوظائف النقود كمقياس للقيم وباعتبارها مخزنا للقيمة وكأداة للمدفوعات الآجلة أكثر منها بالنسبة إلى وظيفتها كوسيط للمبادلات، ويؤدي عدم الثبات إلى فقدان الثقة مما يترتب عليه اضطراب في المعاملات. (عوض الله،2007، ص18)

- **تجانس وحداتها**: بحيث تتساوى قيمة كل وحدة من العملة مع قيمة العملات الأخرى المماثلة لها.
- **أداة مناسبة للادخار**: يمكن الاحتفاظ بها دون خسارة أو تلف لفترة طويلة.
- **قابلة للتجزئة**: دون تحمل أي تكاليف أو نقصان في قيمتها أو قوتها الشرائية.

(الشمري،2011، ص 40)

المطلب الثاني: أنواع ووظائف النقود

أولا: أنواع النقود:

يمكن تحديد أنواع النقود اعتمادا على تقسيمين شائعين، التقسيم الأول حسب التطور التاريخي، والثاني نأخذ فيه بالتقسيم الذي جاء به كينز.

1- أشكال النقد حسب التطور التاريخي:

من وجهة نظر التطور التاريخي للنقود يمكن تحديد نوعين، النقود السلعية والنقود الائتمانية.

أ- **النقود السلعية**: هي أول ما عرفته البشرية من أنواع النقود، ومثالها الماشية، القمح...الخ، ويتصف هذا النوع من النقود بتوافر وجوه استعمال إضافية لمادته علاوة على ما يتمتع به من استعمال نقدي (شافعي، د.س، ص 33) كما أنها تتجسد في شكل مادي معين له كيان ذاتي أو مقياس للقيمة تنسب اليه كافة السلع لحساب الأسعار النسبية لها. (مبارك، 1997، ص 10)، النقود في الأول كان عبارة عن بضاعة ذات قيمة جوهرية تم اختيارها لتولي وظيفة العملة والتبادل من قبل المجتمع الذي ظهرت فيه، وقد استمدت هذه القيمة والمكانة استمدتها من خصائصها المختلفة (Menaguer , 2010, P25)

ب- **النقود الائتمانية**: هي كل ما تعرفه النظم النقدية الحديثة اليوم من أنواع النقود، حيث على خلاف النقود السلعية التي لا تتفاوت قيمتها كنقد بدرجة محسوسة عن قيمتها كسلعة، تتميز النقود الائتمانية بأن قيمتها النقدية تتجاوز بكثير قيمة المادة التي صنعت منها.

وتتألف هذه النقود من الأنواع التالية:

- **المسكوكات الرمزية**: تمثل هذه النقود عادة في الاقتصاديات المعاصرة مجموعة النقود المساعدة لتلبية حاجات التداول صغيرة الحجم والقيمة، وتتميز هذه النقود انقطاع الصلة بين قيمتها كسلعة وقيمتها كنقد رغم ما لقيمتها التجارية من شأن، بمقارنتها مع النقود الائتمانية الأخرى. (بوتيارة، 2015، ص15)
- **النقود الورقية**: هي عبارة عن وثائق متداولة تصدر لحاملها وتمثل دينا في ذمة السلطات النقدية التي أصدرتها، ويرجع ظهورها تاريخيا إلى انتشار الاحتفاظ بالنقود المعدنية لدى الصيارفة مقابل الحصول على سندات إيداع النقود القابلة للدفع فورا لحاملها، وقد مر تطور النقود الورقية بثلاث مراحل: (شيبان، 2016، ص11)

- مرحلة النقود النائبة: مثل شهادات وشيكات ورقية تعادل قيمتها قيمة النقود أو الذهب أو السبائك المودعة في البنك، ويتم من خلال عملية تداول هذه الودائع دون الحاجة إلى انتقالها من الخزائن في البنوك المركزية. (الوادي، د.س، ص20)
- مرحلة كون النقود أقل من الغطاء الذهبي لها: وهي نقود يقل فيها الغطاء الذهبي لكن تبقى إمكانية الصرف بالذهب موجودة.
- مرحلة النقود المفصولة نهائيا عن الذهب: وهنا أصبحت الورقة النقدية ملزمة وغير قابلة للصرف بالذهب، وقد احتاج هذا الأمر إلى إنشاء مصرف تخوله الدولة سلطة إصدار تلك النقود حيث تعتبر الدولة هنا الضامنة عن النقد الذي يصدره البنك. (شيبان، 2016، ص 11)

- **نقود الودائع**: تتكون نقود الودائع من أرصدة حسابات الأفراد لدى البنوك التجارية عن طريق فتح حسابات جارية، والتي تنتقل ملكيتها من فرد لأخر عن طريق السحب عليها باستعمال الشيكات، وقد ازداد الاعتماد عليها تحت ضغط تزايد المعاملات التجارية، وقد أدى انتشار استعمال نقود الودائع إلى توفير وسائل مبادلات جديدة. (ضياء،2005، ص29)
- **النقود الإلكترونية**: ظهر تعبير النقود الإلكترونية خلال السنوات الأخيرة كطريقة جديدة للدفع بفضل التطور التكنولوجي باستعمال تقنيات حديثة لتداول النقود الكتابية كبطاقة القرض وبطاقة

الدفع وتسجل العمليات المدنية والدائمة بواسطة التحويلات الأوتوماتيكية عن طريق تسجيلات بصيغ التحويلات والشيكات. (بن عبد العزيز،1997، ص9)

2- **النقد حسب كيتز**: (ضياء،2005، ص34- 35).

يقسم كيتز النقود إلى:

أ- **النقود الحكومية**: وتتمثل في:

- النقود السلعية: هي تناظر النقود ذات القيمة الكاملة.
- النقود الإلزامية: تتمثل في النقود المعدنية المساعدة والنقود الورقية الإلزامية، وتعتبر هذه النقود قانونية تستمد قيمتها من قوة القانون لها قوة إبراء قانوني فلا يجوز رفضها.
- النقود المدارة: تشبه النقود الإلزامية باستثناء أن الدولة تلتزم بأن تبقى قيمتها ثابتة بدلالة سلعة أخرى كالذهب مثلا.

ب-**النقود المصرفية**: وهي على ثلاثة أنواع

- الودائع الدخلية: وهي ودائع الأفراد لدى البنوك التجارية والسحب عليها لغرض المعاملات والاحتياطي، وذلك لدفع قيمة المشتريات اليومية من المأكل والملبس...
- الودائع التجارية: هي ودائع أصحاب الأعمال لدى البنوك التجارية والسحب عليها لغرض المعاملات والاحتياطي، أي لدفع قيمة مشترياتهم من المواد الأولية ودفع أجور العمال. ويطلق كيتز على هاتين الودعتين اسم الودائع الحاضرة أي أرصدة نقدية جاهزة يمكن الاستفادة منها في الحال.
- الودائع الادخارية: هي احتفاظ المودعين برصيد نقدي لغرض المضاربة.

ثانيا: وظائف النقود:

من بين أهم وظائف النقود ما يلي:

- **وسيط للتبادل وإدارة التسديد الالتزامات**: حيث استخدمت النقود كوسيط بين البائع والمشتري، وتقديم الخدمات أو الحصول عليها تفترض دائما تنازلا أو تضحية يتلوه مقابلا أو

عائدا وبين مرحلة التنازل والحصول نجد وسيطا، هذا الوسيط يتمثل في وحدات النقد، التي تخلق التوازن في المعاملات آجلا او عاجلا، وهي تتداول من يد لأخرى مترجمة بذلك دوران السلع والخدمات. (خبابة، 2013، ص 48)

- **النقود مقياس لقيم السلع والخدمات المختلفة:** تعني هذه الوظيفة إرجاع قيم جميع السلع والخدمات المتاحة للتداول في الاقتصاد إلى النقود (الوادي، 2010، ص24)، ومن الجدير بالذكر أنه من غير الضروري أن يستخدم نفس الشيء كأداة مبادلة وفي نفس الوقت كوحدة حساب، إذ يكفي أن يتم تحديد أسعار السلع لتسهيل إجراء عملية المبادلة. (ضياء، 2005، ص40)
- **النقود كمستودع للقيمة أداة للادخار:** وتقوم النقود بخزن القيمة الشرائية عبر الزمن، وإن هذه الوظيفة تكون مفيدة لأن الشخص لا يرغب بإنفاق دخله على الفور عند استلامه (وهذه الوظيفة ليست ذات فعالية كبيرة عند وجود التضخم) وليست العملة الورقية الشيء الوحيد القابل لخزن القيمة فيوجد الشيكات والأسهم والمعادن الثمينة كالذهب والفضة أو أي أصل من الأصول سهلة التحويل إلى عملة. (طوروس،2011، ص21)
- **النقود أداة للمدفوعات الآجلة:** هناك وظيفة رابعة للنقود وهي استخدام النقود كمعيار للمدفوعات الآجلة، فمن الممكن حدوث صفقة البيع والشراء في الوقت الحالي، على أن يتم السداد في المستقبل، ووجود النقود مكن من أداء هذه الوظيفة، حيث يمكن قياس قيمة المدفوعات المؤجلة باستخدام النقود. (السيد متولي، 2010، ص19)، وقد برزت أهمية هذه الوظيفة في وقتنا الحاضر بسبب اعتماد العديد من الفعاليات الاقتصادية في إبرام العقود والصفقات التجارية على أساس تسديد قيمة مدفوعات هذه العقود والصفقات في المستقبل، أو على شكل أقساط دورية ودفعة واحدة في وقت لاحق لوقت إبرام العقود (حداد، 2008، ص27).

المطلب الثالث: مفهوم الطلب على النقود والعوامل المؤثرة عليه.

لقد اختلف مفهوم الطلب على النقود بين الوجهة الكلاسيكية والوجهة الحديثة وعليه فإن:

أولا: مفهوم الطلب على النقود:

1- من وجهة نظر الكلاسيكية: (الطلب على النقود كوسيط في المبادلة)

إن الاقتصاديين الكلاسيكيين كانوا ينظرون إلى طلب النقود بغرض استخدامها كوسيط في عمليات المبادلة، ولذلك فإن الاقتصاديين ذكروا أن وظيفة النقود الوحيدة هي كوسيط في عملية المبادلة وعليه، فإنهم ذكروا أن النقود لا تطلب لذاتها، وبالتالي فإن الكلاسيكيين اعتقدوا أن الطلب على النقود إنما يتوقف على حجم معاملات السلع والخدمات التي ستتم خلال فترة معينة.

2- من وجهة نظر الحديثة: (طلب النقود مخزن للقيمة)

إن الاقتصاديين المحدثين يركزون على وظيفة النقود كمخزن للقيمة، ويرون أن طلب الأفراد على النقود إنما هو طلبهم للاحتفاظ بها، أي طلبهم على الأرصدة النقدية، فهم يرون أن الأفراد لا يطلبون النقود لمجرد إنفاقها فقط، (أي وسيلة للمبادلة) وإنما أيضا للاحتفاظ بها كصورة من صور الثروة أو كنوع من أنواع الأصول والتي يمكن بسهولة تحويلها إلى أي صورة من صور الثروة في أي وقت. (البكري-الصافي د.س، ص58-59)

إذن الطلب على النقود هو كمية النقود التي يرغب شخص اقتصادي في حيازتها والتي تمثل حجم من الأرصدة النقدية المحتفظ بها خلال فترة زمنية.

ثانيا: العوامل المؤثرة على الطلب على النقود.

الجدول رقم (01-01): العوامل المؤثرة على الطلب على النقود

عوامل تزيد الطلب على النقد	عوامل تخفض الطلب على النقد
ارتفاع مستوى الأسعار	انخفاض مستوى الأسعار
انخفاض أسعار الفائدة	ارتفاع أسعار الفائدة
نمو الدخل الحقيقي	انخفاض الدخل الحقيقي
العوامل التنظيمية التي تقلل من قدرة الأفراد على تحقيق التوافق بين دخولهم و نفقاتهم	العوامل التنظيمية التي تزيد من قدرة الأفراد على تحقيق التوافق بين الدخل و الإنفاق

المصدر: (رحيم، 2002، ص 88)

المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية للطلب على النقود

من أجل فهم واسع لأثر الطلب على النقود بصفة عامة ارتأينا أن نتوسع في دراسة وافية لعملية الطلب على النقود من خلال عرض أهم النظريات الاقتصادية لهذه الأخيرة سنتطرق أولا إلى النظرية الكلاسيكية للنقود وأهم معادلاتها وفرضياتها، يليها التطور الذي شهدته هذه النظرية حتى وقتنا هذا على أيدي كينز والتي سنعرض فيها مفاهيم وفرضيات، وأخيرا النظرية الكمية الحديثة والتي من أهم روادها فريدمان.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في الطلب على النقود.

ظهرت النظرية الكلاسيكية بداية القرن العشرين منبثقة من محاولات المفكرين الاقتصاديين، الذين حاولوا من خلالها إيجاد العلاقة بين كمية النقود ومستوى الناتج الاقتصادي، ونوضح في هذا المطلب أهم معادلات النظرية الكلاسيكية.

أولا: معادلة التبادل لفيشر أرفينج.

تقوم النظرية على مطابقة حسابية أساسها أن أي مبادلة تجري بين البائع والمشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع أو الخدمات أو الأوراق المالية ويترتب على ذلك حقيقة مفادها أن قيمة النقود يجب أن تتساوى قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية التي تم تبادلها بالنقود (ضياء، 2010، ص81)

وكانت المعادلة على الشكل التالي:

$$MV = PT \quad \ldots\ldots(01)$$

حيث:

M: كمية النقود المتداولة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة.

V : سرعة دوران النقود، والتي يتم تعريفها على أنها متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها الوحدة الواحدة من النقد (الدينار مثلا) من يد إلى أخرى خلال فترة زمنية معينة.

P: متوسط المستوى العام للأسعار في سنة ما والذي يتم قياسه باستخدام الرقم القياسي للأسعار في تلك السنة.

T: كمية السلع والخدمات التي يتم مبادلتها خلال سنة ما، والتي تقاس بعدد المبادلات أو الصفقات التي تمت خلال سنة.

جانب الإنفاق النقدي على ويمثل الطرف الأيسر من معادلة التبادل(MV) جانب الإنفاق النقدي على السلع والخدمات وهو عبارة عن كمية النقود المعروضة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة M، مضروبة في سرعة دوران النقود خلال نفس الفترة الزمنية V.

هذا الإنفاق النقدي لابد وأن يكون مساويا بالضرورة للجانب السلعي في الطرف الأيمن للمعادلة (PT)، وهو القيمة النقدية للسلع والخدمات التي تم شراؤها خلال نفس الفترة الزمنية، أي عدد المبادلات السلعية T التي تم القيام بها خلال الفترة، مضروبة في متوسط الأسعار P التي تم دفعها ثمنا لهذه المبادلات. (السمهوري،2012، ص263-265). إلا أن هذه الصيغة الأولية لمعادلة فيشر عانت مشكلتين، الأولى في صعوبة ضبط حجم المعاملات t لعدم وجود بيانات واحصائيات دقيقة.

والمشكلة الثانية تتمثل في أن هذه المعاملات تحتوي على بعض السلع التي لا تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي مثل تكاليف مرتبطة بالسلع الوسيطة أو شراء الأوراق المالية...الخ، ولهذا قام فيشر بإعادة صياغة المعادلة لتصبح على النحو الاتي:

$$\mathbf{MV = PY} \quad \ldots\ldots\ldots (\mathbf{02})$$

حيث المتغيرات P وV وM تحمل نفس المعاني السابقة لها والتي وردت في المعادلة رقم (01)، بينما يشير المتغير الجديد $\mathbf{Y}$ إلى الناتج الحقيقي أو كمية السلع النهائية والخدمات التي يتم انتاجها خلال فترة زمنية معينة. في هذه الحالة فإن، الطرف الأيمن من المعادلة رقم (02) $\mathbf{PY}$ أصبح الأن يشكل "القيمة السوقية لمجموع السلع النهائية والخدمات التي يتم شراؤها خلال الفترة"، وهذا هو التعريف الذي يأخذه الناتج المحلي الإجمالي الإسمي الذي يتم توليده في الاقتصاد خلال السنة أما الطرف الأيسر من المعادلة رقم (2) ايM ، فلا يزال يحمل المعنى السابق وهو مبلغ الانفاق النقدي على السلع والخدمات خلال الفترة الزمنية محل الدراسة (حداد،2008، ص102).

إن هذه المعادلة تقول إن ما تم انفاقه من نقود على السلع والخدمات التي يتم شراؤها إنما يساوي تماما القيمة السوقية النقدية لهذه السلع والخدمات بهذا المعنى، فإن هذه المعادلة (معادلة التبادل ما هي إلا متطابقة أو بديهية)، وهي بالتالي لا بد أن تكون صحيحة بالضرورة في كل الأوقات، كما أنها لا تضيف شيئا جديدا ولا تبين لنا طبيعة العلاقة بين متغيراتها، وبالذات مدى تأثير النقود على النشاط الاقتصادي.

ثانيا: نظرية كمية النقود.

ظهرت النظرية الكمية للنقود نتيجة لمحاولات عديدة لتحديد العلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار، ويقوم مضمونها على أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار بنفس المعدل والاتجاه، وهذا بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة. (حداد، 2008، ص 102)

1) فرضيات النظرية الكمية:

- ✓ **ثبات حجم المبادلات (الحجم الحقيقي للإنتاج)**: تفترض النظرية أن حجم المعاملات أو المبادلات هو الأخير غير واقعي لأنه يقوم على أساس افتراض آخر يتمثل بتحقيق الاستخدام الكامل في الاقتصاد في ظل سوق كامل أي سوق المنافسة التامة، وهي التي نادرا ما تتحقق في الاقتصاد، حيث أن الاقتصاد قد يكون دون أو بعد الاستخدام الكامل، ومن ثم فإن زيادة كمية النقود يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وتزداد معه المبادلات أو المعاملات، وبالذات عندما تكون حالة الاقتصاد دون مستوى الاستخدام الكامل، ومن ثم فإن النقود يمكن أن تؤدي دورا مؤثرا في عمل الاقتصاد والاسهام في نموه بزيادتها ودون أن تؤدي زيادتها هذه الى الارتفاع في المستوى العام للأسعار، حيث أن حجم الإنتاج، وحجم المبادلات والمبادلات المرتبطة به تعتمد على عوامل عديدة منها درجة الاستخدام، ودرجة الكفاءة المتحققة في الاستخدام، والذي يرتبط بحالة النشاطات الاقتصادية، ودرجة تطورها، ودرجة التطور التكنولوجي الذي يتحقق في اطار هذا التطور، وهذه العوامل تكون متغيرة، وتؤثر بتغيرها على حجم الإنتاج الذي يتم تحقيقه في الاقتصاد، ومن ثم تغير حجم المعاملات او المبادلات التي ترتبط بهذا الإنتاج، ومن ثم يصبح افتراض ثبات حجم المعاملات أو المبادلات هو الآخر افتراض غير واقعي. (خلف، 2006، ص 149)
- ✓ **ثبات سرعة دوران النقود**: يسلم الكلاسيك بثبات سرعة تداول النقد على المدى القصير وذلك لأنها تتعلق بعوامل مؤسسيه خاصة بطبيعة وأنظمة التعامل في مؤسسات المجتمع المختلف ومنها:
  - مدى التعامل بالدين.
  - مدى الوعي المصرفي.

- طريقة استلام وتسليم المأجور والرواتب

ومجموع هذه التغيرات ثابتة على المدى القصير وتغيرها يحتاج إلى إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية أو إلى تغيير النمط المعيشي والنفسي للأفراد (حداد، 2008، ص102)

- ✓ **الاستخدام الكامل للموارد البشرية**: يسلم الكلاسيك بحالة الاستخدام الكامل للموارد البشرية ومعنى ذلك أن جميع العمال سيجدون عملا، فهم يعارضون فكرة البطالة معتمدين في حجتهم على مرونة الأجور، فزيادة عرض القوى البشرية ستدفع بالأجور إلى الانخفاض مما يعني زيادة ربح المنتجين وبالتالي توسعهم في مشاريع جديدة تستوعب أيدي عاملة جديدة.... وهكذا.
- ✓ **كمية النقود هي التي تحدد قيمتها**: تعتبر كمية النقود العامل الفعال في تحديد قيمتها (القوة الشرائية) فمثلا زيادة كمية النقود إلى الضعف تؤدي إلى انخفاض قوتها الشرائية إلى النصف، وبمعنى أخر هي العامل الهام والفعال في التأثير على حركة الأسعار

ثالثا: صيغة الأرصدة النقدية: معادلة كامبريدج

استندت هذه الصيغة على نظرية كمية النقود من طرف الاقتصادي الفريد مارشال.

وتؤكد المعادلة على العلاقة بين الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها وبين الدخول النقدي للأفراد (الحلاق، 2012، ص 87)، وصيغت المعادلة بالشكل الموالي:

$$\mathbf{Md = KPY \dots\dots (03)}$$

حيث:

Md : الطلب على النقود

PY : الدخل النقدي الإجمالي.

K :التفضيل النقدي للمجتمع، وهو نسبة من الدخل الوطني الذي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل نقدي سائل. (السمهوري، 2012، ص 270)

1- أوجه الاختلاف والاتفاق بين صيغة المبادلات وصيغة الأرصدة النقدية لنظرية كمية النقود:

- صورة الأرصدة النقدية لنظرية الكمية تقرر وجود علاقة بين كمية النقود والدخل بينما صورة المبادلات لهذه النظرية تقرر وجود علاقة بين K النقدي يعبر عنها بكمية النقود والمستوى العام للأسعار.
- صورة الأرصدة النقدية لنظرية الكمية تركز اهتمامها على التفضيل النقدي أي الطلب على النقود أو ميل الأفراد للاحتفاظ بأرصدة نقدية، بينما صورة المبادلات لهذه النظرية تركز اهتمامها على كمية النقود المتداولة، أي عرض النقود، وتهمل أثر التفضيل النقدي كعامل محدد للنشاط الاقتصادي (خلة،2011، ص97-98).

2- **الانتقادات الموجهة إلى النظرية الكلاسيكية:** (الحلاق، د.س، ص91).

- إن النظرية الكلاسيكية افترضت ثبات حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل، حيث أن الإنتاج يعد مستقلا تماما عند التداول النقدي، لأن النقود بطبيعتها لا تؤدي وظيفة واحدة كما تقرر النظرية وهي وسيط للتبادل.
- افترضت النظرية طريقة وتلقائية العلاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار هذا صحيح، ولكن هناك عوامل أخرى تحدد مستويات الأسعار مثل: تغيير توزيع الأرصدة النقدية للأسعار أو المشروعات لأغراض المعاملات أو المضاربة أو الاحتياط.
- افترضت النقدية الكلاسيكية بأن سرعة دوران النقود ثابتة، والواقع أثبت عكس ذلك حيث يمكن تغيير سرعة تداول النقود في الأجل القصير وفي الأجل الطويل أيضا، حيث تعتمد سرعة تداول النقود على التوقعات والتأثيرات النفسية للأفراد والمشروعات، والتطور في عادات المجتمع وغيرها (الحلاق، د.س، ص91).

المطلب الثاني: النظرية الكيترية في الطلب على النقود.

بعد حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية أزمة الكساد العظيم سنة 1929، عرف انخفاض في سرعة تداول النقود، وهذا ما خالف النظرية الكلاسيكية التي كانت تنطلق من ثباتها وعليه كان يجب البحث

عن حلول جذرية وافاق جديدة ظهرت في النظرية الكيترية أو ما يسمى بنظرية تفضيل السيولة وقد قامت على عدة فرضيات.'

أولا: فرضيات النظرية الكيترية:

- اعتبر كيتر* بأن النقود ليست وسيلة للتبادل وإنما تعتبر كذلك كمخزن للقيمة، وهذا ما أدى بكيتر إلى دراسة دوافع الطلب على النقود (ضيف، 2016، د.ص)
- إقرار كيتر بإمكانية حدوث بطالة واستمرارها لفترة طويلة، أي عدم الإيمان بالتشغيل التام (بوتيارة، 2017، ص 43).
- عرض النقود متغير خارجي تحدده السلطات النقدية (http://www.uobabylon.edu.iq)

ثانيا: مفاهيم أساسية مستخدمة في النظرية الكيترية: (خلة، 2011، ص103)

1- **الطلب الكلي الفعال**: يعرف الطلب الكلي الفعال لأي مجتمع باعتباره مجموع ما يوجهه المجتمع من إنفاق قومي على السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.

2- **الدخل القومي**: يمكن النظر إلى الدخل القومي من وجهة نظر جملة الدخول التي يحصل عليها أفراد المجتمع أو من وجهة نظر الناتج القومي باعتباره الإنتاج الجاري لسلع وخدمات المجتمع، وأخيرا من وجهة نظر الإنفاق القومي أي، زاوية الاستخدام أو الإنفاق الكلي.

ويمكن احتسابه بثلاث طرق: (الحلاق، د.س، ص 94)

⇦ **طريقة التوزيع**: حيث تشكل مجموع الدخول وعوائد عوامل اجمالي الدخل القومي.

⇦ **طريقة الإنفاق**: ينفق الدخل القومي عادة إما على السلع والخدمات أو أنه يدخر منه جزء وبالتالي فإنه يخصص إما للاستهلاك أو الادخار.

* **جون مينارد كينز** John Maynard Keynes ، اقتصادي انجليزي (5يونيو 21 - 1883 أبريل1946) اشتغل في بداية حياته في الهند وألف كتابا عن الاصلاح فيها واشترك في مؤتمر السلام بعد الحرب العالمية الأولى.
أحدث ثورة في علم الاقتصاد، وذاعت شهرته في العالم، عمل في الصحافة وفي النشاط المالي لكنه أُشتهر بتثويره علم الاقتصاد بما عرف لاحقاً بالاقتصاد الكيتري

⇦ **طريقة الإنتاج**: إن الدخل القومي هو عبارة عن القيمة النقدية الصافية لمجموع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها خلال فترة زمنية محددة، والسلع المقصورة هنا هي السلع الاستهلاكية والرأسمالية بعد خصم قيمة امتلاك رأس المال منها.

ثالثا: تأثير الطلب الكلي الفعال على تحديد الدخل القومي: يتحدد حجم الدخل القومي في أي مجتمع بالاعتماد على عنصرين أساسين:

1) حجم الموارد المتاحة في هذا المجتمع.

2) مستوى تشغيل هذه الموارد.

وعند ثبات أحد هذين العنصرين يصبح الأخر هو المحدد الرئيسي للدخل القومي.

وباعتبار أن العلاقة بين الاستثمار الاستهلاك هي المحدد الرئيسي للطلب الكلي الفعال علينا دراسة هذه العلاقة وما يربطها بالدخل القومي من جهة أخرى.

الشكل رقم (01-01): العوامل التي تؤثر في الطلب الكلي الفعال.

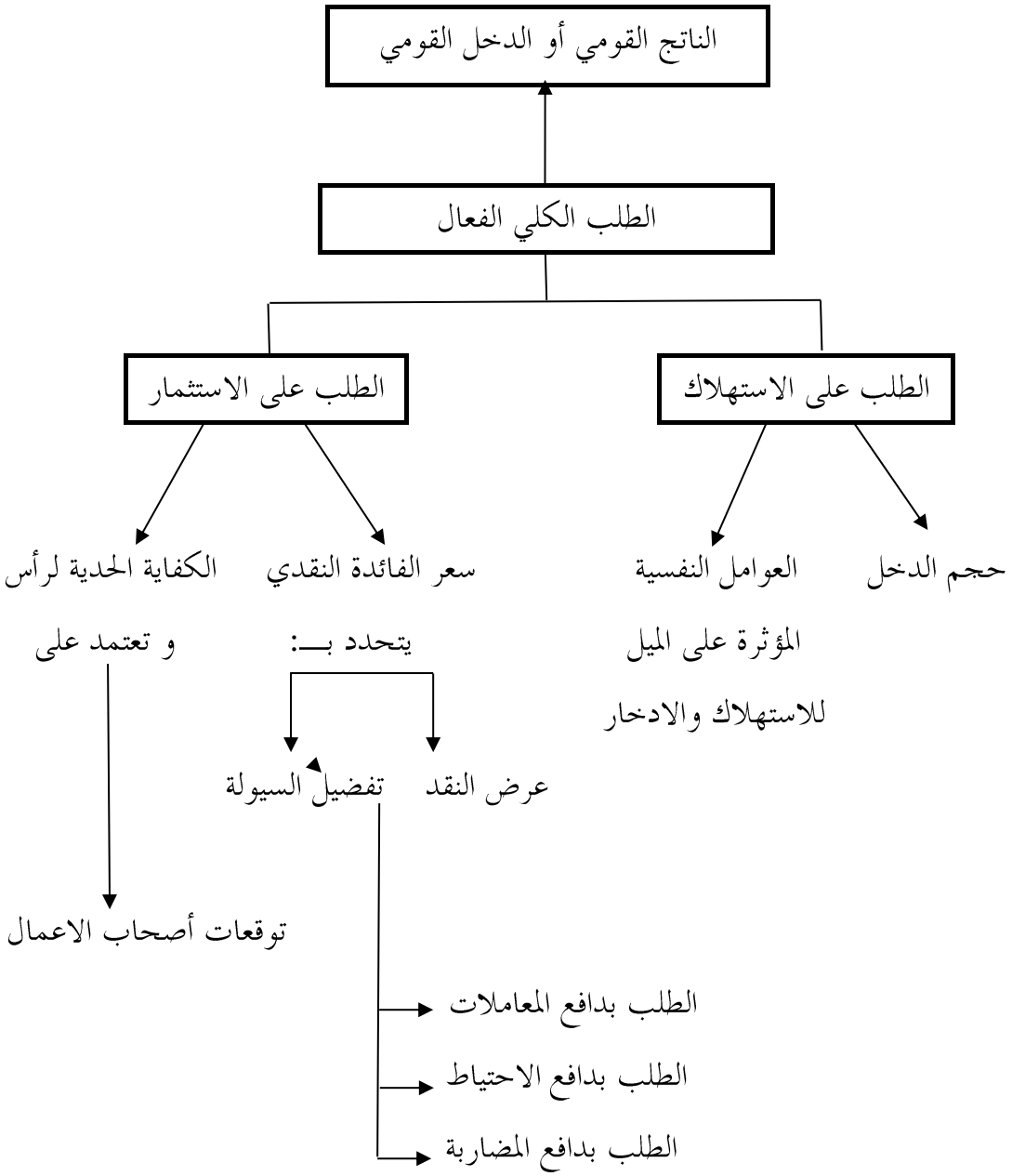

المصدر: (مصطفى-السيد حسن، 2000، ص 45)

رابعا: العوامل التي تؤثر في تحديد الطلب على الاستهلاك هي: (خلة ،2011، ص109)

1- **حجم الدخل القومي**: إذ أنه كلما كان الدخل ضئيلا سيخصص نحو الاستهلاك أو الإنفاق بكامله وبالتالي يكون الادخار معدوما إذا لم يكن قليلا والعكس صحيح، إذا ما زاد الدخل فإن الاستهلاك سيخصص له مبلغا والجزء المتبقي من دخولهم سيخصص للادخار.

2- **العوامل النفسية**: التي بدورها تدفع الأفراد إما لاستهلاك الكلي للدخل أو الادخار منه.

أما العوامل التي تؤثر في تحديد الطلب على الاستثمار والتي يعني بها الطلب على السلع الإنتاجية أو مواد أولية وغيرها فهي كالاتي:

- **الكفاية الحدية لرأس المال**: هو النسبة بين العائد المتوقع الحصول عليه من الألة مثلا خلال مدة حيازتها وبعد خصم جميع التكاليف ما عدا الفائدة وثمن الألة نفسها.
- **سعر الفائدة النقدي**: يمثل مبلغ مدفوع على رأس المال الذي يقترضه صاحب المشروع من سوق نقدي أو مالي إذ يرى كينز في هذا الصدد أن سعر الفائدة يتحدد من العرض والطلب النقدي وليس من المدخرات، والطلب على النقود يكون بغرض الاحتفاظ بها حيث توفر السيولة اللازمة لحائزها وأصل كامل ذو ميزات ملموسة.

وقد حدد كينز دوافعا تحدد تفضيل السيولة أو الطلب عليها بثلاثة دوافع كما هي موضحة في الشكل السابق رقم (01-01).

وسنتطرق إلى هذه الدوافع بالتفصيل في المبحث الموالي.

الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية: (الحلاق، د.س، ص 114-115)

- إهمال كينز لعوامل عديدة كالدخل مثلا في تحديد سعر الفائدة واعتماده على الطلب على النقود لغرض السيولة.
- تعتبر النظرية الكينزية النقدية نظرية ستاتيكية وليست ديناميكية بحيث أنها أوضحت العوامل المؤثرة في سعر الفائدة في الأجل القصير، و لم توضح العوامل المحددة لها في الأجل الطويل وبالتالي فهي تهتم بالعلاقة بين الدخل والاستهلاك في فترة محددة من الزمن دون أخذ عامل الزمن بعين الاعتبار وهذا فيه إهمال للعديد من العوامل كالتقدم التكنولوجي مثلا.
- لم يشر كينز إلى التغيرات في مستوى الدخل التي تؤثر على سعر الفائدة، حيث يرى أنها تتحدد بتقاطع منحنى العرض النقدي والطلب على النقود لأغراض السيولة النقدية للأغراض التي تراها النظرية الكينزية وهي: المعاملات، المضاربة، الاحتياط.

المطلب الثالث: النظرية النقدية الحديثة

تزعم ميلتون فريدمان المدرسة النقدية الحديثة لشيكاغو حيث ظهر بنظرية جديدة احتوت ما جاءت به النظرية الكلاسيكية كما أنه أخذ بعين الاعتبار أهم ما جاء به كينز في نظريته وجمع بين النظريتين في صورة حديثة وأكثر شمولية للكشف على حقائق بعض التجارب والخبرات وأصبحت هذه المدرسة تشكل نفوذا وقوة عظيمة في الفكر الاقتصادي والتحليل النقدي وسنشير لبعض الفرضيات التي ترتكز عليها هذه النظرية.

أولا: فرضيات النظرية النقدية الحديثة. (عقيل، 2006، ص163)

استقلالية الكمية النقدية (عرض النقود) عن الطلب على النقود.

2- استقرار دالة الطلب على النقود.

3- رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب النقدي.

4- يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات، إلى جانب سرعة التداول النقدي عند الكلاسيك.

5- عدم خضوع الأعوان الاقتصاديين للخداع النقدي.

ثانيا: الأسس التي تميز الفكر النقدي الحديث

لقد قام النقديون المعاصرون بإدخال تغيرات أساسية على مضمون النظرية الكمية للنقود ومن أهم هذه الأسس نجد:

-استيعاد النقديون العلاقة التناسبية بين المتغيرات النقدية ومستوى الاسعار واكتفوا بالتأكيد على العلاقة السببية بينهما.

- عرض النقديون الغرض المتعلق بثبات حجم الإنتاج في معادلات التبادل.

- يرى النقديون أن الطلب على النقود يتمتع بدرجة كبيرة من الثبات على خلاف عرض النقود.

- انتقد النقديون الدور الثانوي الذي أعطي للنقود من طرف كينز، فهم يرون أن التضخم يعد ظاهرة نقدية أساسا ويكمن في نمو كمية النقود سرعة أكبر من نمو الإنتاج.

– ركز النقديون المعاصرون الاهتمام على العلاقة بين النظرية النقدية وعملية الإنتاج إلى أن السياسة النقدية والائتمانية من أهم وسائل الرقابة وإدارة النشاط الاقتصادي.

ثالثا: نظرية الطلب على النقود عند فريدمان:

إن نظرية فريدمان في الطلب على النقود تمثل ذلك الجانب من النظرية الحديثة الذي يتعامل مع النقود على أنها جزء من محفظة الأوراق المالية التي يحتفظ بها الأفراد وتبحث في العوامل أو المحددات التي تؤثر في طلب الأفراد على النقود على هذا الأساس.

فقد حاول كيتر تفسير ظاهرة الطلب على النقود بأنها سبب دافع حيازة النقود لكنه قدم تحليلا أكثر شمولا وديناميكية حيث يرى أن الطلب على أي أصل يعتمد على الموارد المتاحة للأفراد (ثرواتهم) وعدل العائد المتوقع على الأصل مقارنة بالعائد المتوقع على النقود وكذلك دافع الحيازة.

المبحث الثالث: محددات الطلب على النقود.

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم العناصر المرتبطة بالطلب على النقود والتي تتمثل في محددات هذا الأخير عند كل من فريدمان وكيتر، والتعرف على الكتلة النقدية ومكوناتها.

المطلب الأول: محددات الطلب على النقود عند كيتر وفريدمان.

يرجع الفضل في تحديد محددات الطلب على النقود إلى كل من كيتر وفريدمان فكانت كالتالي:

أولا: محددات الطلب عند كيتر:

يرجع تحديد معالم الطلب على النقود إلى كيتر والذي أدخل هذا العنصر في إطار بنائه للنظرية العامة للنقود والفائدة والاستخدام، والملاحظ أن تحديد طلب النقود يتطلب اتخاذ وجهة مختلفة عن الوجهة التي تؤدي إلى دراسة النقود في إطار عملية التداول، إذ أنه يأخذ النقود كعنصر تتداول من يد إلى يد حسب سرعة معينة، حيث عرفت هذه النظرية تفضيل السيولة والتركيز على أهمية سعر الفائدة وفي نفس الوقت أهملت دور سرعة دوران النقود التي اهتمت بها نظرية فيشر، وللتفسير أكثر حدد كيتر ثلاثة دوافع للطلب على النقود وهي:

1- **الطلب على النقود بدافع المبادلات (المعاملات)**: تظهر حاجة الأفراد للطلب النقود لتسديد النفقات اليومية، أي لإجراء المعاملات.

يشير كيتر في هذا الصدد إلى أن الطلب من أجل المعاملات يتم من أجل تغطية الفترة الزمنية بين لحظة استلا الدخل ولحظة إنفاقه، والتي تسمى بفترة الدفع (يسمي كيتر ذلك بدافع الدخل) حيث أن هذا الأخير تحتفظ بالنقود من أجل تغطية النفقات الجارية التي تقوم بها المؤسسات خلال الفترة التي تفصل بين اللحظة التي تقرر القيام بهذه النفقات ولحظة استلام عائدات مبيعات (يسمي كيتر ذلك بدافع المهني). (لطرش، 2013، ص76)

إذ يمكن تقسيم باعث المعاملات إلى نوعين:

- نوع يتعلق بتصرف المستهلك هو دافع الدخل.
- نوع يتعلق بتصرف المنشأة وهو دافع المشروع.

ويتأثر هذا الدافع بأربع متغيرات وهي:

- مستوى إيرادات العناصر الاقتصادية ومدى تغيراته.
- بمدى طول الفترة الفاصلة بين وقت الحصول على الموارد ووقت إنفاقها.
- مستوى الأسعار وترقب تطورها (ارتفاعها).
- معدل ارتفاع الإنتاج الوطني ومختلف المقادير. (البكري- صافي، 2010، ص61)

يتوقف الطلب على النقود من أجل المعاملات بشكل أساسي على مبلغ الدخل وطول فترة الدفع، حيث كلما ارتفع الدخل كلما زاد الطلب على النقود لغرض المعاملات وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار دالة الطلب على النقود من أجل المعاملات $M_1 d$ كدالة خطية موجبة L_1 في الدخل النقدي Y كما يلي:

$$\boldsymbol{M_1 d = L_1(Y)}$$

2- **الطلب على النقود بدافع الاحتياط**: هو نوع من الطلب على النقود يلجأ إلى الأفراد والمؤسسات لمقابلة بعض أوجه الإنفاق غير المتوقع أو غير المخطط له كالمرض والتعطل عن العمل... حيث أن الطلب على النقود بغرض الاحتياط يكون عادة ضئيلا ويتوقف على الدخل وبعلاقة طردية (داوود، 2014، ص 214).

و يتوقف الطلب على النقود من أجل الاحتياط M_p^d، مثله في ذلك دافع المعاملات على مستوى الدخل وفقا لعلاقة خطية L على الشكل التالي:

$$.M_p^d = LP\ (Y)$$

وبما أن الطلب على النقود من أجل المعاملات ومن أجل الاحتياط هما دالتين في الدخل فإنه يمكن دمجهما في دالة واحدة هي دالة الطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط

$$M_1^d = M_t^d + M_p^d = L(y)$$ (لطرش، 2013، ص77)

الشكل رقم (01-02) : منحنى الطلب على النقود بهدف اتمام المبادلات و بهدف الاحتياط M_{T+p}

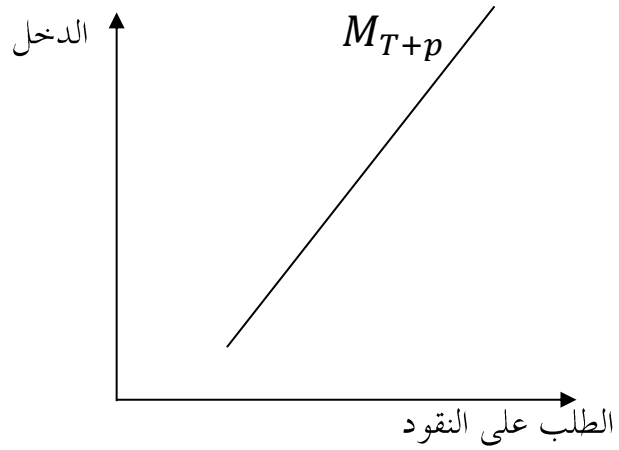

3- الطلب على النقود بدافع المضاربة: أدخل كينز دافع أخر للاحتفاظ بالنقد وهو دافع المضاربة حيث يقصد بالمضاربة عملية بيع وشراء الأوراق المالية من أسهم وسندات في أسواق المال بغية الحصول على الربح، فقد قسم كينز الموجودات إلى نقود وسندات فقط، وبمعنى أخر فسر كينز نقود المضاربة على أنها كل ما تصبغ أهمية خاصة من النظرية النقدية والسياسة النقدية (العصار- الحلبي، 2010، ص 59)، ولسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما الذي يحدد احتفاظي بالنقود أو السندات لتحقيق عوائد منها؟ والجواب هو سعر الفائدة، فالعلاقة بين سعر الفائدة وسعر السند هو علاقة عكسية، أي أن كل زيادة في معدل الفائدة سيؤدي إلى انخفاض أسعار السندات مما يؤدي إلى زيادة شرائها وبالتالي انخفاض الطلب على النقود بغرض المضاربة (M_{d3}) (شيبان، 2016، ص63)

ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:

الشكل رقم (01-03): الطلب على النقد للمضاربة.

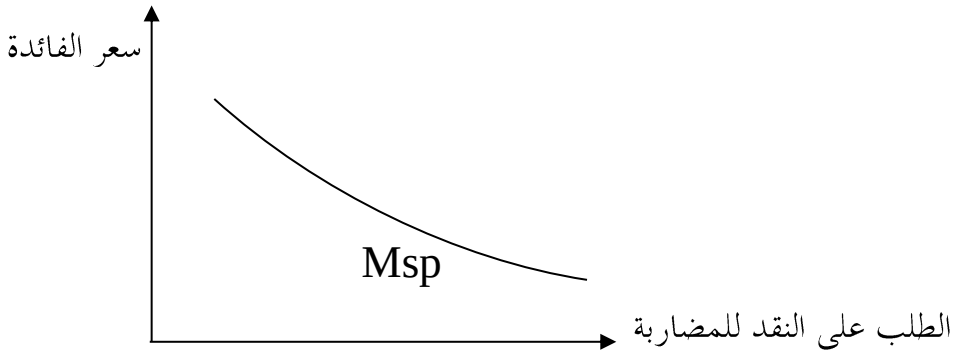

المصدر: (شيبان، 2016، ص63)

وبما أن الطلب الكلي على النقود يساوي مجموع الطلب على النقود للمعاملات والاحتياط والمضاربة، ورمزنا للطلب على النقود ب Md فإن

$$M_1 = Md_1 + Md_2 + Md_3$$

ونوضح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (01-04): دالة الطلب الكلي على النقود

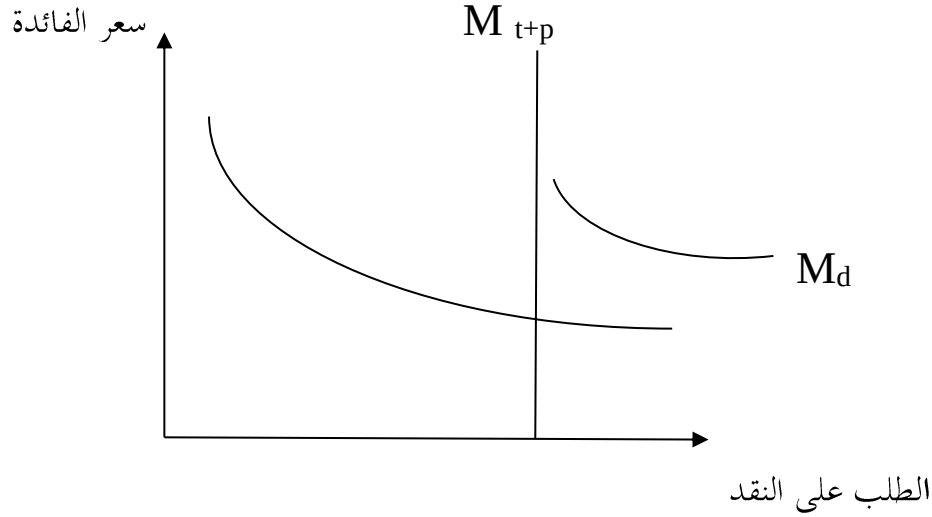

المصدر: (بزاوية، 2010، ص 25)

ثانيا: محددات الطلب عند فريدمان:

طبقا لفريدمان* فإن النقود يمكن اعتبارها أصل كباقي الأصول الأخرى سواء كانت أوراق مالية أو أصول حقيقية أو سلع استهلاكية. وبذلك فإن الطلب على النقود شأنه في ذلك شأن الطلب على أي سلعة من السلع يتوقف على القيود التي تفرضها الميزانية وعلى سعر النقود فالبنية لقيود الميزانية (مستوى الدخل) يتحدد بمقدار الثروة الكلية التي تمتلكها الوحدات الاقتصادية، أما سعر النقود فيتحدد طبقا لتكلفة الفرص البديلة، ويرى أن الطلب على الاحتفاظ بالأرصدة الحقيقية هو دالة في المتغيرات التالية:

1- تكلفة الاحتفاظ بالنقود لأصل بديل للأشكال الأخرى للثروة.

2- الثروة والدخل الحقيقي.

3- النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية.

4- العوامل التي يمكن أن تأثر في تفضيل وأذواق المحتفظين بالنقود (طوروس،2011، ص159)

وانطلاقا مما سبق يمكن تحديد محددات الطلب على النقود كالتالي:

المحدد الأول: يتعلق بمستوى الدخل الدائم (Yp) الذي يستخدمه فريدمان للدلالة على الثروة (السمهوري، 2012، ص286) لإن مفهومها عند فريدمان أوسع، وتشمل جميع الأصول التي يمكن أن تحققا دخلا أو عائدا معينا، فالنقود هي إحدى مكوناتها، وهناك الأصول المالية والنقدية (أسهم، سندات) وأصول عينية وأخرى بشرية، أي أن الثروة تشمل كل العناصر المادية والبشرية.

وبما أن الثروة رصيد فإنها ترتبط بالدخل بوصفه تيار عن طريق سعر الفائدة وبعبارة أدق الثروة هي القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل (خليل، 2012، ص328).

أما مفهوم الدخل الدائم هو القيمة المتوقعة للدخل المتوقع الحصول عليه من وراء الثروة في الأجل الطويل، ومن ثم فهو دخل متوسط يحسب اعتمادا على الدخول الجارية التي تعطيها عناصر الثروة المختلفة (الناقه، 1997، ص251) وفي الفترة القصيرة يتأثر سلوك الاقتصادي بالدخل الجاري الذي يتكون من الدخل

* **ميلتون فريدمان** (31يوليو 1912 – 16 نوفمبر 2006) هو عالم اقتصاد أمريكي، فاز بجائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام 1976 لإنجازاته في تحليل الاستهلاك والمعروض النقدي ونظريته في شرح سياسات التوازن ، كان فريدمان من بين القادة الفكريين للجيل الثاني من نظرية سعر شيكاغو(مدرسة شيكاغو للاقتصاد)، وهي نزعة منهجيّة نشأت في جامعة شيكاغو قسم علم الاقتصاد.

الدائم وجزء متبقي موجب أو سالب عرفه فريدمان بالدخل الانتقالي الذي ينعكس سلوكه على التغيرات في السلوك الاقتصادي للفرد في الفترة القصيرة (غزلان، 2002، ص222)

المحدد الثاني: هذا المحدد متعلق بمعدلات العائد على الاستثمار في السندات (rb) ومعدلات العائد على الاستثمار في الأسهم(re) وكلاهما يمثل بدائل للفرد أن يستثمر ثروته فيها ولأن ارتفاع معدلات العائد على الاستثمار في هذه البدائل، يشكل نفسه ارتفاعا للتكلفة التي يتحملها الفرد نتيجة احتفاظه بثروته على شكل سيولة نقدية غير مستثمرة فإن ذلك سيؤدي حسب فريدمان إلى انخفاض الطلب على النقود (السمهوري، 2012، ص286)

المحدد الثالث: يتمثل في معدلات التضخم المتوقعة (Π) و هو العامل الأهم بالنسبة للاحتفاظ بالأصول، حيث أنه بزيادة مستوى السعر تنخفض القيمة الحقيقية للنقود (بوكريطة، 2012،ص30)

ويمكن صياغة ذلك رياضيا كما يلي: (السريتي-غزلان، 2010، ص 339)

$$\frac{Md}{p} = F(y_p^+, (r_b - \bar{r}_m), (r_e - \bar{r}_m), (\Pi_e - \bar{r}_m))$$

علامة+ أعلى المتغير تشير إلى وجود علاقة طردية مع الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية والعلامة (-) تشير إلى وجود علاقة عكسية.

Md= الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية

Yp= الدخل الدائم

r_m = العائد المتوقع على النقود

r_b= العائد المتوقع على السندات

π = معدل التضخم

المقارنة بين كينز وفريدمان لمحددات الطلب على النقود:

- أكد فريدمان مثل نظيره كينز أن الأشخاص يهتمون بالاحتفاظ بأرصدة نقدية حقيقية ولكن بعد ذلك قسم الأصول المختلفة التي يمكن استعمالها للاحتفاظ بالثروة إلى النقود، سندات أسهم

وباقي السلع المختلفة، اعتبر كينز أنه هناك نوعين من الأصول فقط وهي النقود والسندات. (بزاوية، 2010، ص38)

- يقول فريدمان أن لطلب على النقود موجودة طلب وحيد مما يلغي التقسيم الذي اعتمده كينز بين الطلب على النقود لغرض المعاملات، الاحتياط والمضاربة.
- أكد فريدمان في قضيته عند بحثه عن الدالة الخاصة بالطلب على النقود أن العائد ثابت، إذ أن ارتفاعا في معدلات الفائدة في ظل المنافسة تؤدي إلى زيادة العائد المتوقع على النقود بشكل يظل فيه العائد المتوقع على السندات نسبة إلى النقود ثابتة نسبيا بخلاف كينز التي تبين أن معدل الفائدة محدد مهم للطلب على النقود وأن استجابة النقود لتغيرات معدل الفائدة تتسم في ارتفاع في حالة تفضيل النقدي الكينزي. (مقراني، 2014، ص110)
- دالة الطلب على النقود التي وصفها فريدمان تشير بشكل جوهري أن الدخل الدائم هو المحدد الرئيسي للطلب على النقود وعند كينز المحددات هي سعر الفائدة والدخل (بزاوية، 2010، ص39)
- اعتقد فريدمان أن التغيرات في معدلات الفائدة لها أثر طفيف على العوائد المتوقعة للأصول الأخرى نسبة للنقود، في حين يعتقد كينز في التأكيد على أن دالة الطلب على النقود لا تتعرض لتحركات كبيرة ولذلك فهي مستقرة (بزاوية، 2010، ص39)

– اعتبر فريدمان عكس كينز تناول دراسة الطلب على النقود من خلال دراسة الأسباب التي تدفع الأشخاص للاحتفاظ بالسيولة، النقود أصل كباقي الأصول الأخرى ووظف نظرية المحفظة لدراسة الطلب على النقود.

المطلب الثاني: مفهوم الكتلة النقدية ومكوناتها

سنعرض في هذا المطلب مفهوم الكتلة النقدية ومقكوناتها.

أولا: مفهوم الكتلة النقدية: لقد اعطيت عدة تعاريف للكتلة النقدية منها:

تعريف 1: لقد درج الاقتصاديون على تعريف الكتلة النقدية على أنها مجموع خصوم الودائع تحت الطلب في البنوك التجارية وحيازات العملة لدى الجمهور. (حميدات، د.س، ص44) أو هي عبارة عن كمية وسائل الدفع متداولة في بلد ما وفي زمن معين، (بوتيارة، 2012، ص16)

تعريف3: هي مجموع وسائل الدفع والتسوية المتداولة، التي هي في متناول الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين المقيمين، وتتألف هذه الوسائل من كل الأصول المالية التي يمكن تحويلها بسهولة وسرعة إلى وسائل دفع نهائية، فهي عبارة عن كمية الأصول النقدية وشبه النقدية المتداولة في السوق (قريب الله، 2007، ص10)

ثانيا: مكونات الكتلة النقدية:

تتمثل مكونات الكتلة النقدية في مجموع وسائل الدفع لدى بلد ما وفي فترة زمنية معينة فسواء كانت هذه الوسائل صادرة عن النظام المصرفي أو في شكل أرصدة نقدية لدى الأفراد، والبنوك المركزية هي التي تملك التحكم في هذه الوسائل ويتم تحديد مكونات الكتلة النقدية إلى مجموعتين

1- **المتاحات النقدية:(Disponsibilités monétaires):** تتمثل في مجمل وسائل الدفع السائلة التي توضع تحت تصرف الأفراد والمؤسسات أ أي مجمل النقود التي تتداول وتعد كوسائل نقدية للتسوية، تتضمن النقود الائتمانية والنقود الكتابية أو الودائع تحت الطلب. (بن عبد العزيز،1997، ص35)

2- **متاحات شبه نقدية: (Disponsibilités quasi_monétaire)**: وتمثل مجموع الأصول التي يختفي فيها الجوهر النقدي وتعرف بشبه النقود، وتعتبر وسائل دفع غير سائلة ولا يمكن استعمالها مباشرة وتتضمن الودائع التالية (بشيكر، 2010، ص18).

أ- **ودائع الأجل**: هي نوع من الأموال الجاهزة شبه نقدية تكون إما في البنوك أو في الخزينة لأجل محدد، يتراوح هذا الأجل من شهر إلى سنة أو أخثر وهي ودائع يتفق على أجل استحقاقها بين المصرف والعميل ويتلقى صاحبها فائدة من المصرف. (سنوسي، 2015، ص48)

ب- **الودائع بإخطار**: ويتعلق الأمر بالودائع التي لا يمكن السحب منها إلا بإشعار البنك بمدة زمنية متفق عليها من قبل، وهذا قبل السحب.

ج- **الودائع على الدفاتر**: مثل هذه الودائع تعطي الحق لأصحابها في الحصول على فائدة، غير أنهم لا يستطيعون تحريك هذه الأموال باستخدام الشيكات، بل يتم تسجيل كل العمليات سواء السحب أو الإيداع على دفتر خاص يكون بحوزة صاحب الحساب.

د- **الأصول المالية ذات تواريخ استحقاق قريب**: وتضم كل من:

- **سندات خاصة**: مثل سند لأمر، السفتجة، الكمبيالة، سند رهن وكذا سندات صندوق.
- **سندات عامة**: تشمل سندات الخزينة قصيرة الأجل أو ما يعرف بأذونات الخزينة وهي تستخدم في حالة وقوع الخزينة في ذائقة مالية، إضافة إلى سندات بالحساب الجاري. (بشيكر، 2010، ص18)

يطلق على مكونات الكتلة النقدية اسم المجمعات النقدية حيث المتاحات النقدية مجمع M_1 وشبه النقدية M_2 حيث يضم ودائع ذات أجل استحقاق محدد، ودائع بإشعار أو بإخطار، سندات الصندوق، ودائع مخصصة، ودائع دفترية.

وM_3 هي مجمع السيولة الاقتصادية وهي أكبر المجمعات النقدية وتتكون من مجموع الودائع الموجودة لدى صناديق التوفير والاحتياط وكذا سندات الخزينة العمومية.

وللتوضيح أكثر نلخص ذلك في الشكل الآتي:

الشكل رقم (5): مكونات المجمعات النقدية M1,M2,M3

المصدر: (بشيكر، 2017، 196)

المطلب الثالث: مقابلات الكتلة النقدية

إن مختلف مكونات الكتلة النقدية من نقد حاضر وودائع جارية وودائع لأجل يجب أن يكون لها مقابل لدى البنك المركزي ويمكن التمييز بين ثلاث أنواع من المقابلات وهي:

أولا: الذهب وعملات أجنبية (الذمم على الخارج):

إن التبادل التجاري بين دول العالم ينتج من عمليات استيراد وتصدير السلع والخدمات المحلية إلى العالم الخارجي، وتتم المدفوعات الدولية إما بالذهب أو رصيد العملات الأجنبية المقبولة في التداول الدولي.

في حالة قيام الدولة بعمليات تصدير أو اجتذاب أموال خارجية إما للاستثمار أو للتوظيف فإنها تحصل على عملات أجنبية التي يحصل عليها البنك المركزي مقابل تقديم السلع المصدرة أو سندات أو ديون المترتبة، وبما أن العملات الأجنبية لا يمكن تداولها محليا فإن البنك المركزي يتكفل بحفظها وإصدار ما قيمة ذلك بالعملة الوطنية، ومن ثم نلاحظ أن الصادرات تكون سبب في إصدار عملة وطنية جديدة.

الصادرات إلى الخارج الحصول على الذهب والعملات الأجنبية ⟵ يقوم البنك المركزي بتحويل ما قيمة ذلك إلى عملة وطنية ⟵زيادة إصدار العملة الوطنية ارتفاع رصيد العملات الأجنبية لدى البنك المركزي.

وفي حالة العكس (الاستيراد)

الاستيراد من الخارج ⟵ خروج العملة الأجنبية ⟵ يقوم البنك المركزي بمنح ما يقابل العملة الوطنية بعملة أجنبية ⟵انخفاض كمية العملة الوطنية ⟵انخفاض رصيد العملات الأجنبية لدى البنك المركزي (مفتاح، 2003، ص52-53)

ثانيا: القروض المقدمة للدولة (المقدمة إلى الخزينة): تقوم الخزينة العمومية بعملية تسيير مال الدولة أي تقوم بتحصيل نفقاتها عندما لا تتمكن الخزينة من تغطية المصاريف بالإيرادات العادية فإنها تلجأ إلى عملية الاقتراض من الجهاز المصرفي ومن القطاع غير المصرفي، غير أن القروض التي تحصل عليها تؤدي إلى خلق النقود هي فقط التي تحصل عليها من البنك المركزي (بزاوية، 2010، ص 48) ونقوم بتلخيص ما سبق كالتالي: (بن دقفل، 2011، ص 46).

1- قروض مقدمة من طرف البنك المركزي

- قروض مباشرة للخزينة العامة، منقوص منها حساب الخزينة الجاري لدى البنك المركزي.
- نقود التجزئة الموجودة لدى البنك المركزي.
- سندات الخزينة في محفظة السندات لدى البنك المركزي.

2- **القروض المقدمة من البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى:** وتشمل ما يلي:

- ما يملكه البنوك من ودائع في الحساب البريدي الجاري.
- ما تملكه البنوك من ودائع لدى الخزينة.

3- **قروض المتعاملين غير الماليين:** وتشمل ما يلي:

- نقود التجزئة عند التداول.
- الودائع في الحسابات الجارية البريدية.
- الودائع لدى الخزينة.

ثالثا: القروض المقدمة للاقتصاد: تتمثل في المستحقات الممنوحة للمؤسسات والتسبيقات المقدمة للعائلات، هذه القروض تعتبر احدى المقابلات للنقود لكون منحها يؤدي الى الزيادة في كمية النقود المتداولة بالإضافة الى ارتفاع مستواها الذي يؤدي الى ارتفاع الوسائل النقدية المتاحة والعكس بالنسبة لانخفاضها (شيباني، 2017، ص 118)

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل أن نستعرض بعض المفاهيم المتعلقة بالنقود وأنواعها ووظائفها ومفهوم الطلب على النقود.

بعدها استعرضنا النظريات المفسرة للطلب على النقود ونذكر منها النظرية الكلاسيكية التي أتت بعدة فرضيات منها ثبات سرعة دوران النقود. أما النظرية الكيترية انتقدت هذه النظرية وأثبتت عكس ذلك، ثم النظرية الحديثة التي احتوت النظرية الكلاسيكية وأخذت بعين الاعتبار النظرية الكيترية.

تحدثت هذه النظريات عن عدة متغيرات تفسر الطلب على النقود منها التضخم وسعر الفائدة، الدخل ومعدل العائد على الأصول، وفي الأخير تطرقنا إلى مفهوم الكتلة النقدية وأهم مقابلاتها.

الفصل الثاني

تمهيد

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المختلفة، مما جعلها تشكل حقلا خصبا لكثير من البحوث والدراسات، وتتعرض باستمرار للإضافة والتطوير من طرف الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم في ظل الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهده العالم خاصة في السنوات الأخيرة.

يعتبر الطلب على النقود من بين أهم المواضيع ذات الصلة بالسياسة النقدية، إذ تسعى هذه الاخيرة إلى خلق تناسب بين عرض النقود والطلب عليها لهذا اهتم العديد من الباحثين الاقتصاديين بدراسة عمليات الطلب وتأثرها ببعض المتغيرات الاقتصادية، ويعتبر التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة والناتج المحلي الاجمالي، سرعة دوران النقود، نمو السكان، من بين بعض المتغيرات التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الطلب على النقود والتي ستكون قيد دراستنا.

وفي هذا الصدد سنقوم بعرض ما يلي:

- ✓ **المبحث الاول**: ماهية السياسة النقدية.
- ✓ **المبحث الثاني**: مقاييس عرض النقود.
- ✓ **المبحث الثالث**: التطورات النقدية في الجزائر ما بين 1990-2017.

المبحث الاول: ماهية السياسة النقدية.

تعتبر السياسة النقدية أهم الاجراءات في السياسة الاقتصادية الكلية، وقد ظهرت بظهور البنوك المركزية وتطورت، حيث أنها اهتمت بدراسة النقود باعتبارها محرك السياسة النقدية، فيما تعد الكتلة النقدية الحياة الاقتصادية والمرآة العاكسة للاقتصاد، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في تسوية المدفوعات المحلية والأجنبية.

سنستعرض في هذا المبحث تعريف السياسة النقدية، الأهداف التي تسعى اليها السلطات النقدية من خلال السياسة النقدية، وأخيرا الأدوات المستعملة في تحقيق هذه الأهداف.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع السياسة النقدية.

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف وأنواع السياسة النقدية كما يلي:

أولا: تعريف السياسة النقدية: هي مجموع التدابير والاجراءات التي يتخذها البنك المركزي أو السلطات النقدية من أجل احداث أثر على الاقتصاد ومن اجل ضمان استقرار الأسعار والصرف (لطرش، 2005، ص 138).

* مجموعة الإجراءات والأحكام التي تتبعها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الائتمان، بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية. (ولد الشيباني، 2013 ص، 26)

ثانيا: أنواع السياسة النقدية: من أنواعها ما يلي:

1) **سياسة نقدية توسعية:** تهدف في مجملها الى علاج حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها الاقتصاد، أي ان التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي، وهنا تسعى السلطة النقدية الممثلة في البنك المركزي الى زيادة المعروض النقدي وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات، ذلك لأن زيادة كمية النقود من شأنها زيادة دخول الأفراد وبالتالي تحفيز الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية على حد سواء. (ملواح، 2016، ص 04)

2) **سياسة نقدية انكماشية:** تستخدم في حالة وجود تضخم (ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار)، وتتمثل هذه السياسة في تخفيض العرض النقدي من خلال قيام البنك المركزي إما برفع سعر الخصم أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخول بائعا في سوق الأوراق المالية. هذه الأدوات تحد من قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع. ولذلك ينخفض العرض النقدي داخل الاقتصاد. الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع سعر الفائدة ومن ثم انخفاض حجم الاستثمار وبالتالي انخفاض مستوى كل من الدخل والطلب الكلي، مما يعين امتصاص القوة الشرائية للمجتمع، وهو ما يحد في النهاية من التضخم. (وجدي، 2016، ص 12)

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية.

تختلف أهداف السياسة النقدية تبعا لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي، ففي الدول الرأسمالية المتقدمة ترتكز أهداف هذه السياسة في المقام الأول على العمالة الكاملة للاقتصاد في إطار الاستقرار النقدي الداخلي، أما في الدول النامية ترتكز في خدمة التنمية وتوفير التمويل اللازم لها.

أولا: الأهداف الأولية للسياسة النقدية:

1) **مجاميع الاحتياطي:** تشمل القاعدة النقدية ومجموع احتياط البنوك التجارية ومجموع الودائع الخاصة، وتتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة لدى الجمهور تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع. أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك (رسول، 2008، ص62)

2) **سوق النقد:** وتحتوي على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي رقابة قوية عليها، وتمثل الاحتياطات الحرة الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي، وتسمى " صافي الاقتراض". (وسام، 2000، ص 93)

ثانيا: الأهداف الوسيطية

تعرف الأهداف الوسيطية بأنها المتغيرات النقدية المراقبة من طرف السلطة النقدية التي من خلال ضبطها يمكن الوصول إلى الأهداف النهائية كالمستوى المناسب للإنتاج والدخل.

1) **مستوى معدل الفائدة:** (مفتاح، 2005، ص127)

يتعلق تحديد معدلات الفائدة بنمو الكتلة النقدية، كما يعتبر من أهم محددات سلوك العائلات والمستثمرين فيما يخص الادخار والاستثمار لذا يجب على السلطات العامة الاهتمام بتقلبات معدلات الفائدة والمشكل المطروح هنا هو كيفية تحديد المستوى الأمثل لهذه المعدلات خاصة وأنه يتأثر بمعدلات الفائدة السائدة في الخارج في ظل اقتصاد السوق، إلى جانب عرض و طلب رؤوس الأموال وكذا ارتباطه بالسياسة النقدية للدولة، هذه الأخيرة التي يجب عليها أن تعمل على إبقاء تغير معدلات الفائدة ضمن هوامش غَير واسعة نسبيا، تحقق التوازن في الأسواق وتتفادى وقوع ضغوط تضخمية أو كساد.

وهناك عدة أنواع من معدلات الفائدة من بينها:

- **المعدلات الرئيسية:** وهي المعدلات التي تقترض بها البنوك التجارية من البنك المركزي ويستند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك.
- **معدلات السوق النقدية:** يتم على أساسها تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل والقابلة للتداول، كسندات الخزينة وشهادات الإيداع.
- **معدلات التوظيف في الأجل القصير:** كالحسابات على الدفاتر.
- **المعدلات المدينة:** وهي التي تطبق على القروض الممنوحة.

2) **سعر صرف النقد:** يعتبر سعر صرف النقد مؤشر هام على الأوضاع الاقتصادية لبلد ما، حيث يكون كهدف للسلطة النقدية ويعمل انخفاض سعر الصرف على تحسين وضعية ميزان المدفوعات لكنه في المقابل يشجع الضغوط التضخمية، أما في حالة ارتفاع سعر الصرف فهذا يفرض ضغطا انكماشيا، مما يؤدي إلى خروج بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم وبالتالي انخفاض في مستويات النمو، لذلك تعمل السلطات النقدية على استقرار سعر الصرف لضمان استقرار وضعية البلد اتجاه الخارج عن طريق ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل، والحرص على استقرار

سعر صرف عملاتها، لكن رغم ذلك فإن موجات المضاربة الشديدة على العملات تصعب السيطرة والتحكم في هذا.

3) **المجمعات النقدية**: هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، وهي تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان. يرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية، كما تعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات. (قدي، 2003، ص 75)

- تفادي حدوث عدم استقرار من جانب عرض النقود.
- التقليل من الاضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى غير العرض النقدي.
- ضمان الثبات النسبي لمستوى الأسعار على المدى الطويل.

ثالثا: الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

يمكن إجمالا تصنيف الأهداف النهائية للسياسة النقدية كما يلي:

1) استقرار المستوى العام للأسعار: يرتبط مستوى الاستقرار في الأسعار بالاستقرار الاقتصادي العام والاستقرار في عرض النقود، إضافة الى أن الاستقرار في الأسعار يحفز الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء. (ولد الشيباني، 2013، ص22)

2) العمالة الكاملة: يعتبر تشغيل الأيادي من الأهداف العامة والذي يساهم في توظيف الموارد البشرية والطبيعية، إضافة إلى الحد من البطالة. (ولد الشيباني، 2013، ص22)

3) تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة: يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الرئيسي للسياسة النقدية، حيث يتوقف على عدة عوامل معظمها ليست في متناول سياسة الاقتصاد الكلي. ويمكن للسياسة النقدية التأثير على عامل مهم من هذه العوامل يتمثل في الاستثمار وذلك عن طريق العمل على تحقيق سعر فائدة حقيقي منخفض إلى حد ما، طبعا دون أن يكون هذا سببا في إحداث تضخم والا كانت النتيجة عكسية. (Frédéric Mishkin, 2004, p516)

4) تحسين ميزان المدفوعات: ميزان المدفوعات هو سجل تدون فيه المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمين في بلد معين والبلدان الأخرى خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة.

ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات، يمكن للسياسة النقدية علاج هذا العجز عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر اعادة الخصم، الذي يدفع بالبنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض الذي ينجم عنه تقليل حدة الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، وبالتالي الانخفاض العام لمستوى الأسعار داخل الدولة مما يشجع الصادرات المحلية ويقلل الطلب على السلع الأجنبية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة داخليا يجلب المزيد من رؤوس الأموال مما يساعد على معالجة العجز في ميزان المدفوعات. (عبد المطلب، 1998، ص 288)

الشكل رقم (02-01): أهداف السياسة النقدية.

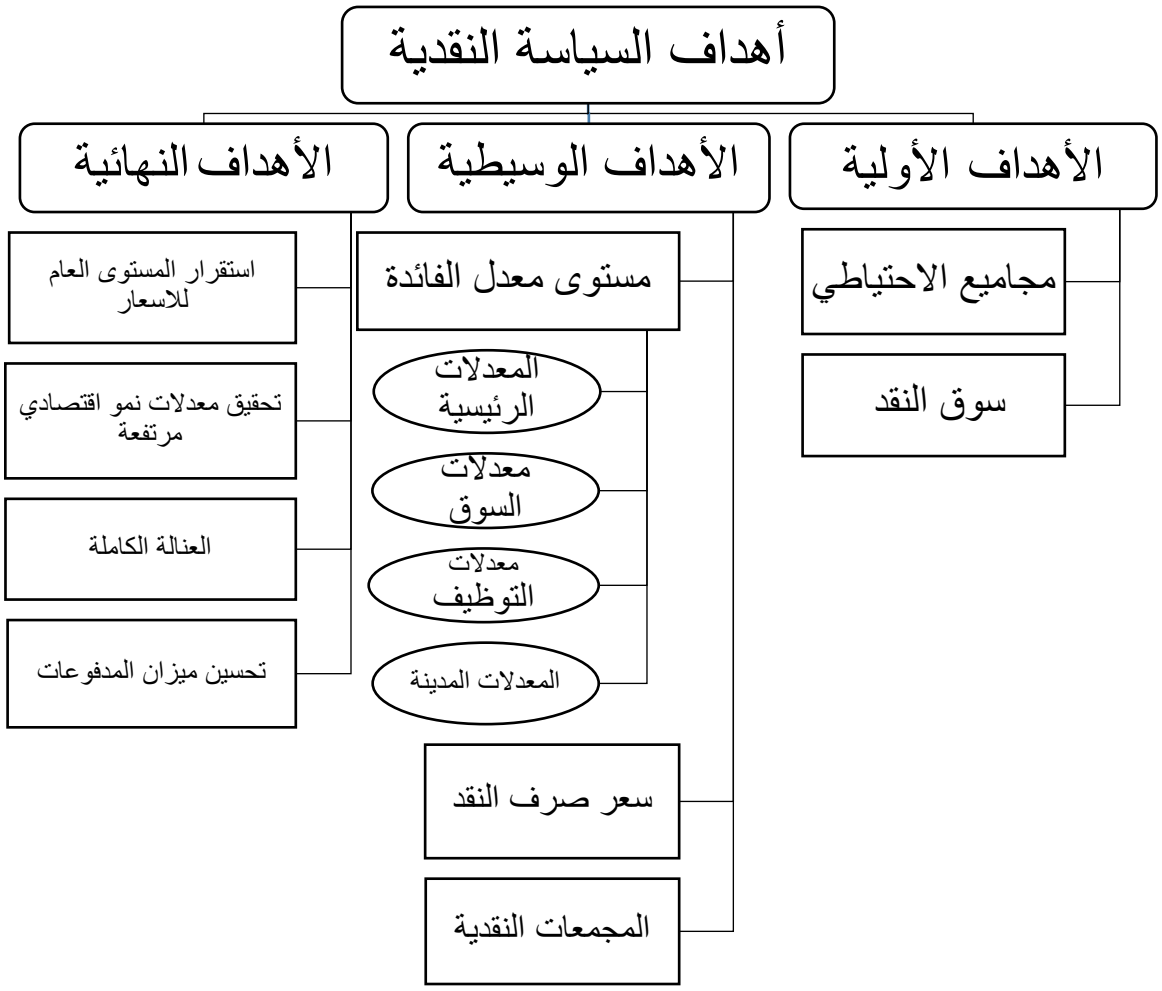

المصدر: من اعداد الطالبتين.

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

للسياسة النقدية مجموعة من الأدوات منها:

أولا: الأساليب الكمية

1) **إعادة الخصم**: تعرف على أنها تلك الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي على قروضه وسلفياته للبنوك التجارية، فإذا كان الهدف من تغيير سعر الخصم هو التوسع في عرض النقود، في هذه الحالة يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم تشجيعا للبنوك الاخرى في الاستثمار والاقتراض من عنده، أما إذا كان الهدف هو تخفيض العرض النقدي فإن البنك المركزي يقوم بزيادة سعر الخصم. (عبد المطلب، 2003، ص26)

* **انتقادات هذا الاسلوب**: (القطابري، 2011، ص 26)

- التأثر بالمناخ الاعلامي السائد.
- دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية.
- إذا صار الاعلام يوجه الناس على تخفيض نفقاتهم وتأجيلها للمستقبل في الوقت الذي تنتهج فيه السلطات النقدية سياسة توسعية، فإن سياسة سعر الخصم ستخفق في تحقيق أهدافها بين التأثير الإعلامي المعاكس.
- ضرورة حذو هذه البنوك التجارية حذو البنك المركزي في الخطط.

2) **نسبة الاحتياطي القانوني**: هي أداة للتحكم في العرض النقدي حيث يقوم البنك المركزي في العادة بفرض نسبة معينة تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها كاحتياطي مقابل الودائع لديها. (الوزني، 2002، ص 236)

فاذا أراد البنك المركزي اتباع سياسة توسعية فإنه يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي، أما إذا أراد اتباع سياسة انكماشية فهو يعمل على رفع نسبة الاحتياط الالزامي. (داوود، 2014، ص 351)

والميزة الاساسية لاستخدام سياسة تغيير حجم الاحتياطات النقدية هي أنها تؤثر على البنوك التجارية بالتساوي وبالتالي فتأثيرها قوي على العرض النقدي. (أبو السعود، 2004، ص173)

3) **عمليات السوق المفتوحة**: امكانية لجوء البنك المركزي الى السوق المالية أو النقدية بائعا أو مشتريا رغبة منه في ضخ السيولة أو امتصاصها. (قدي، 2003، ص 90)

فإذا كان الهدف هو زيادة عرض النقود فإن البنك المركزي يقوم بعملية شراء الأوراق المالية الحكومية من البنوك التجارية.

أما إذا كان الهدف هو إنقاص عرض النقود فإن البنك المركزي يقوم ببيع الاوراق المالية الحكومية. (عبد المطلب، 2003، ص107)

ثانيا: الأساليب الكيفية.

1) **تأطير الائتمان**: هو إجراء تنظيمي تستعمله السلطات النقدية عندما يكون الاقتصاد يشكو من درجة عالية من التضخم، وتهدف الى تحديد نمو المصدر الاساسي بخلق النقود. (ماضي، 2017، ص 65)
2) **النسبة الدنيا للسيولة**: قيام البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الاصول منسوبة الى بعض مكونات الخصوم. (جدايني، 2016، ص 15)
3) **انتقاء القروض**: هناك عند أدوات انتقائية وضعتها السلطات فيما يتعلق بالاقتراض لهدف تعديل سلوك المؤسسات المقرضة أو لتسهيل الحصول على القروض، أما بالنسبة لفئات المقترضين فنجد وسائل مستخدمة لتوزيع القروض مع امكانية استخدامها مجتمعة. (مداني، 2017، ص 20)

ثالثا: أساليب الرقابة المباشرة.

1) **الإقناع الأدبي**: هو عبار عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات و إرشادات البنك المركزي أدبيا بخصوص تقديم الائتمان و توجيهه حسب الاستعمالات المختلفة، يستخدمها البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية كي تسير في الاتجاه الذي يرغبه، و ذلك عن طريق البنك المركزي بمناشدة البنوك التجارية بزيادة أو خفض حجم الائتمان في مجال معين بوسائل منها الاقتراحات و التحذيرات الشفهية أو الكتابية، وتسمى أيضا بسياسة المصارحة و تتمتع البنوك المركزية الرائدة

و العريقة بهيبة كبيرة في النظام المصرفي لدولة ما، مما يؤهلها إلى أن تقوم بالتأثير على البنوك التجارية من خلال المقالات في الصحف والمجلات والخطب لتغيير اتجاه هذه المؤسسات وفق الخطة و الاستراتيجية المسطرة من قبل البنك المركزي. (شافعي، 1978، ص 316).

2) **إصدار التوجيهات والتعليمات**: تتمثل في إصدار البنك المركزي تعليمات توجه مباشرة السياسة الائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية، كتحديد حجم الائتمان الممنوح أو نوعه أو كيفية استخدامه، ومن هنا يمكن للبنك المركزي أن يضمن تدفق كمية النقود إلى المجال المطلوب مما يمكنه من رقابة مباشرة ومضمونة عن السياسة الائتمانية المنفذة، فمثلا قد يصدر البنك تعليمات بشراء سندات حكومية أو توجيه جزء من أصول البنوك التجارية إلى الاستثمارات طويلة الأجل أو متوسطة الأجل (إكن، 2011، ص 60)

3) **الإعلام**: ويكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بإعلان سياسته النقدية المستقبلية من خلال إظهاره لمختلف الاستراتيجيات التي يريد إتباعها معبرا على ذلك بالوقائع والإجراءات التي سيتخذها، ويكون هذا الإعلام بوضع كل الحقائق والأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام، كتفسير وأدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجه حجم الائتمان، ويعمل هذا الإعلام على زيادة ثقة الجمهور بالإجراءات والسياسات الاقتصادية الموضوعة من قبل السلطات. (إكن، 2011، ص 61)

الشكل رقم (02-02): أدوات السياسة النقدية

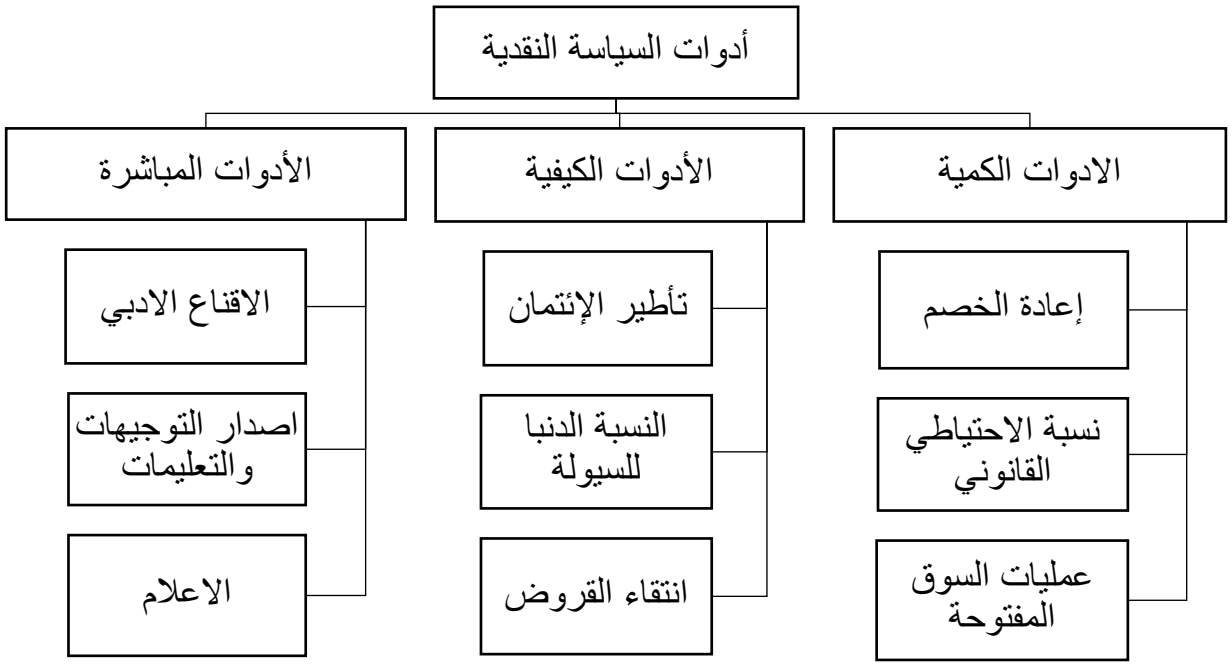

المصدر: من اعداد الطالبتين.

المبحث الثاني: مقاييس عرض النقود.

يعتبر عرض النقود أمرا مهما وضروريا لماله من انعكاسات على الاقتصاد بشكل عام، ولهذا السبب تخص جل الدول أهمية كبيرة للسلطات النقدية في عرض النقود وتنظيم إصداره بما يتوافق مع الأهداف الاقتصادية الكلية حيث تؤدي النقود دورا هاما في اقتصاديات الدول ولا يقتصر دورها على القيام بالمبادلات، أو تقييم السلع والخدمات، بل أكثر من ذلك فهي تؤثر بشكل قوي ومباشر في متغيرات الاقتصاد الكلية. وعليه فإن السلطة النقدية تتابع عرض النقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه بالزيادة أو النقصان في الاقتصاد الوطني.

وفي هذا المبحث سنستعرض عرض النقد بمفهومه الضيق والواسع، سرعة دوران النقود وأخيرا طرق قياس سرعة دوران النقود.

المطلب الأول: عرض النقود وآلية التحكم فيه.

سنقوم في هذا المطلب بإعطاء مفهوم العرض النقدي وتقسيم الاقتصاديين له، كما سنتطرق الى الألية المتحكمة فيه.

أولا: مفهوم عرض النقود:

تعرف كمية النقود على أنها "الأموال ذات القوة الشرائية المباشرة، أي القدرة على التحول مباشرة وفي الحال إلى كافة السلع والخدمات المتاحة للتبادل" (علية، 2011، ص11)

ومع الاتفاق على قبول النقود كوسيط للتبادل أصبح من الضروري الاحتفاظ بكمية معينة ومتاحة في اقتصاد الدولية وهذا ما يطلق عليه اسم العرض النقدي (سامر وآخرون، 2013، ص228)

وقد اتفق الاقتصاديون على تقسيم عرض النقود إلى نوعين:

1) عرض النقد بمفهومه الضيق: Narrow Money Supply (واصف-الرفاعي، 2009، ص284)

يسمى هذا الحجم من النقود بنقد العمليات الجارية ويدعى في الاقتصاد بعرض النقد(M1)

ويدخل في هذا التعريف العملات النقدية المعدنية التي يتداولها الأشخاص في تعاملاتهم اليومية أي النقود المتداولة ويرمز لها بالرمزCR ويضاف إليها أيضا حجم النقود المحتفظة في البنوك على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب و يرمز لها بالرمز DD ويعبر عن هذا بالمعادلة التالية:

$$\mathbf{M1 = DD + CR} \dots\dots (\mathbf{1})$$

DD: الودائع تحت الطلب.

CR : السيولة النقدية بين أيدي أفراد المجتمع.

2) عرض النقد بمفهومه الواسع: Broad Money (الوزني-الرفاعي، 2008، ص285)

يدخل في إطار هذا التعريف أو هذا الحجم من النقود المعادلة (1) أعلاه إضافة إلى الحسابات أو الودائع لأجل يرمز لها بالرمز TD وكذلك حسابات التوفير في البنوك ويرمز لها بالرمز S

وتعرف النقود بمعناه الواسع ب M2 حيث:

$$\mathbf{M2 = M1 + TD + S} \dots\dots (\mathbf{2})$$

ثانيا: آلية التحكم في العرض النقدي

هناك عدد من الوسائل التي يمكن للمصرف المركزي من خلالها أن يتحكم بكمية النقود المطروحة للتداول فيسهم في زيادة العرض منها أو في تخفيضه.

وهذه الوسائل هي التحكم باحتياطات المصارف التجارية وعمليات السوق المفتوحة وتحديد سعر الفائدة وتحديد نسبة الاحتياطي القانوني وإقراض الحكومة وبيع وشراء العملات الأجنبية (الأشقر، 2002، ص234) وقد تم شرح هذه الوسائل في المبحث الأول.

المطلب الثاني: مفهوم سرعة دوران النقود والعوامل المؤثرة عليها.

بعدما عرضنا مفهوم عرض النقود سنشرح سرعة دوران النقود وكيفية حسابها.

أولا: مفهوم سرعة دوران النقود

تعرف سرعة تداول النقود على أنها عدد المرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية من يد إلى أخرى، (مفتاح، 2005، ص56) خلال فترة معينة من الزمن نتيجة لعملية البيع والشراء. (بن عيسى، 2015، ص94)

كما تعرف أيضا على أنها النسبة بين الدخل النقدي (الناتج الداخلي الخام) والكتلة النقدية (كمية النقود). (مصطفى، د.س، ص2)

ثانيا: العوامل المؤثرة على سرعة دوران النقود:

هناك عدة عوامل تؤثر في سرعة دوران النقود إما بزيادتها أو بانخفاضها يمكن تلخيص أهمها فيمايلي:

1) **التوقعات حول الأسعار:** ارتفاع المستوى العام للأسعار أو التوقع بارتفاعها مستقبلا يخفض القوة الشرائية للنقود، الأمر الذي يقلل من رغبة الأفراد للاحتفاظ بالأرصدة النقدية وتزداد بالمقابل رغبتهم في شراء السلع والعقارات، مما يؤدي إلى ارتفاع سرعة دوران النقود، ويحدث العكس إذا كانت التوقعات بانخفاض مستوى الأسعار. (غفور، 2013، ص11)
2) **معدلات الفائدة:** إن ارتفاع معدلات الفائدة على الموجودات البديلة للنقود كالودائع الزمنية والسندات الحكومية ستدفع بالأفراد نحو الاقتصاد في أرصدتهم النقدية بسبب تكلفة الفرصة المرتفعة للاحتفاظ بالنقود والتي لا تدر عائدا مقارنة بعوائد الموجودات غير النقدية والذي سيؤدي إلى ميل الأفراد إلى تخفيض أرصدتهم النقدية بدلا من تفضيل السيولة ومن ثم سيؤدي ذلك بدوره إلى ارتفاع في سرعة دوران النقود. (العنيزي، 2015، ص27)
3) **سعر الصرف:** تعتبر العلاقة بين سعر الصرف العملة المحلية في بلد ما وسرعة دورانها علاقة عكسية فارتفاع سرعة الصرف الحقيقي للعملة يجعل الاحتفاظ بها من قبل الأفراد والمؤسسات أمرا مرغوبا فيه وهذا سوف يؤدي إلى ارتفاع الطلب على العملة وانخفاض سرعة دورانها، أما

انخفاض سعر صرفها سوف يدفع الأفراد والمؤسسات إلى عدم الاحتفاظ بها ومحاولة التخلص منها والذي بدوره سوف يزيد من سرعة دورانها. (موسى حسين، 2017، ص22)

4) **حجم العمليات في الأسواق المالية**: من الضروري ربط سرعة دوران النقود بحجم العمليات في الأسواق المالية (عمليات بيع وشراء الأوراق المالية) فإن زيادة حجم وقيمة المعاملات المالية تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود وبالتالي انخفاض سرعة دوران النقود. (العنيزي، 2015، ص27)

5) **عرض النقود**: نجد أن زيادة النمو في العرض النقدي سوف يؤدي إلى تغير معدل الفائدة وبالتالي يزيد من مخاطر حيازة السندات مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على النقود ومن ثم يتراجع سرعة دوران النقود. وقد كان رأي مماثل لفريدمان الذي أكد بأن تزايد تقلب نمو النقود في 1979 عندما أعلن البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تغيير آلية عملياته والذي أدى إلى ارتفاع مستوى عدم الاستقرار والذي أدى بدوره إلى ارتفاع الطلب على النقود وانخفاض سرعة دوران النقود (موسى حسين،2017، ص21)

6) **الدخل**: هو محدد رئيسي لسلوك سرعة دوران النقود، وهناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين بالعلاقة التي تربطه بسرعة التداول، هناك بعض الاقتصاديين يعتقدون ان سرعة دوران النقود بعلاقة موجبة مع الدخل الحقيقي (إجمالي الناتج المحلي الحقيقي). وفي الدراسات الحديثة التي قام بها الاقتصاديون توصلوا أنه بارتفاع الدخل الحقيقي يقل الطلب على النقود ومن ثم ترتفع سرعة دوران النقود. (بوكريطة، 2012، ص 110-111)

7) **درجة انتظام استلام الدخل**: إن استلام الأفراد لدخولهم بشكل منتظم يقلل من حجم الأرصدة النقدية التي يحتفظون بها مما يزيد من سرعة دوران النقود، والعكس إذا كان استلام الدخول غير منتظم يضطر الافراد للاحتفاظ بحجم أكبر من الأرصدة النقدية يخفض سرعة دوران النقود (غفور، 2013، ص11)

المطلب الثالث: طرق قياس سرعة دوران النقود

يوجد طريقتين شائعتين أكثر استخداما لقياسها وهما:

أولا: طريقة الدخل

ترتبط سرعة دوران الدخل $\mathbf{Vy}$ القيمة الجارية للناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات بعرض النقود، وليست سرعة دوران الدخل ثابتة سواء عبر فترة دورة الأعمال أو في الأجل الطويل $\boldsymbol{V_y = \frac{GDP}{Money\ SUPPLY}}$ (بوكريطة، 2012، ص33)

ثانيا: طريقة المعاملات

عند التحدث على هذه الطريقة لابد من العودة الى معادلة التبادل الاقتصادي لارفنج فيشر التي تطرقنا اليها في الفصل الأول، إذ تمثل سرعة التداول لغرض المعاملات النسبة بين التداول الكلي للمبادلات الى متوسط العرض الكلي للنقود في فترة زمنية واحدة.

وترتبط المعادلة المشهورة بمعادلة التبادل بالمفهوم المذكور أعلاه لسرعة تداول النقود والتي تكتب على النحو التالي: $\mathbf{MV = PT \dots\dots\dots (01)}$ (مقراني، 2014، ص 120).

ومنه نستنتج أن: $\boldsymbol{V = \frac{PT}{M}}$

حيث:

M: كمية النقود المتداولة.

V: سرعة تداول النقود.

PT: مبلغ المعاملات (T كمية التبادل، P السعر).

المبحث الثالث: التطورات النقدية في الجزائر فترة (1990-2017)

تميزت السياسة النقدية ابان فترة (1990-2017) في الجزائر بارتباطها بالأوضاع الاقتصادية والظروف العالمية التي أثرت على عرض النقود وحتى الاوضاع السياسية، وشهدت تقلبات ملحوظة جراء الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها السلطات مطلع القرن الواحد والعشرين، إضافة الى صدور قانون النقد والقرض قبلها، كما التمست نموا متزايدا في الفترة المدروسة.

في هذا المبحث سنعرض أهم المتغيرات كالتضخم، الناتج المحلي الاجمالي، سعر الصرف، سرعة الدوران، سعر الفائدة، وعدد السكان، والتي كان لبعضها التأثير القوي في زيادة حجم المعروض النقدي، وسنقوم بتحليل تطورات هذه المتغيرات وأهم الأسباب التي مست التغيرات التي طرأت عليها.

المطلب الأول: الناتج المحلي الاجمالي، عدد السكان

أولا: الناتج المحلي الاجمالي: هو مؤشر اقتصادي يرمز له ب **(GDP)** وهو مجموع القيمة النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة معينة. (الوزني- الرفاعي، 2009، ص 107)

تطور الناتج المحلي الاجمالي بين 1990 و2017.

جدول رقم (02-01): الناتج المحلي الاجمالي (1990-2017)، (الوحدة: مليار دج)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	السنوات	الناتج المحلي الاجمالي
1990	353	2004	6149
1991	348.7	2005	7561
1992	354.3	2006	8514
1993	346.8	2007	9362
1994	343.7	2008	11069
1995	357	2009	10034.3
1996	370.5	2010	12049.5
1997	374.6	2011	14348.8
1998	393.7	2012	16209.6
1999	406.3	2013	16647.9
2000	415	2014	17228.6

2001	4227	2015	16702.1
2002	4522	2016	17406.8
2003	5522	2017	18906.6

المصدر: بنك الجزائر.

الشكل (02-03): تطور الناتج المحلي في الجزائر من سنة 1990 الى 2017

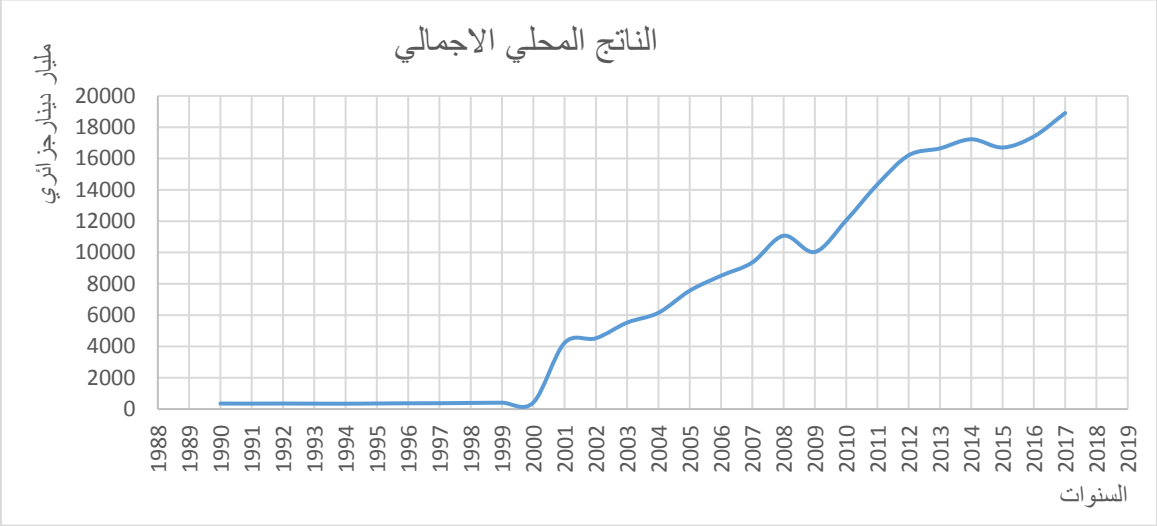

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول اعلاه

1- تحليل تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للفترة الممتدة بين 1990 الى 2017:

من خلال معطيات الجدول أعلاه والشكل المفسر له نلاحظ أن هناك استقرار شبه تام في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2000، حيث تراوح هذا النمو بين 353 مليار دينار جزائري كأدنى مستوى له سنة 1990، و415 مليار دينار جزائري كأعلى مستوى، ذلك لأن الجزائر طبقت برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم والتي اتخذت من خلاله عدة إجراءات ذات طابع كلي، لتصحيح الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني في فترة الثمانينات، منها انخفاض في سعر البترول، نقص التمويل الخارجي لانعدام الثقة لدى الشريك الأجنبي نتيجة المحنة التي مرت بها الجزائر(الإرهاب) ولجوئها إلى برنامج التثبيت الاقتصادي كان يهدف إلى تحقيق التوازنات الكبرى وهذا ما يفسر استقرار الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة التسعينات.

وقد شهد قفزة واضحة من 2001-2007، في فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، وهذا الارتفاع يرجع إلى ارتفاع الحصة من إنتاج البترول مما ساعد في زيادة إيرادات التصدير، وأيضا الى استقرار الأوضاع السياسية والأمنية داخل البلد مما ادى الى استرجاع تلك الثقة المفقودة بين الجزائر والبلدان المتعامل معها.

أما بين 2008-2009 فقد انخفض نمو الناتج المحلي الاجمالي بسبب الازمة المالية التي شهدها العالم. ليعود الارتفاع من جديد من 2010 حتى 2017 لكن بوتيرة متباطئة مقارنة مع فترة الانتعاش الاقتصادي وهذا راجع الى الركود الاقتصادي الذي عاشه قطاع المحروقات خصوصا ما بين 2012-2015، وما ساعد في استمرار هذا الركود هو غياب النشاط في أشغال البناء والأشغال العمومية والزيادة الحادة في خدمات الادارات العمومية.

ثانيا: عدد السكان في الجزائر من 1990 الى 2017.

جدول رقم (02-02): التطور السكاني خلال فترة 1990-2017

السنوات	عدد السكان	السنوات	عدد السكان
1990	25912367	2004	32831096
1991	26554329	2005	33288437
1992	27181094	2006	33777915
1993	27786259	2007	34300076
1994	28362253	2008	34860715
1995	28904298	2009	35465760
1996	29411415	2010	36117637
1997	29886839	2011	36819558
1998	30335732	2012	37565847
1999	30765613	2013	38338562
2000	31183660	2014	39113313
2001	31592153	2015	39871528
2002	31995046	2016	40606052
2003	32403514	2017	41318142

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل (02-04): منحنى التطور السكاني في الجزائر من 1990 الى 2017.

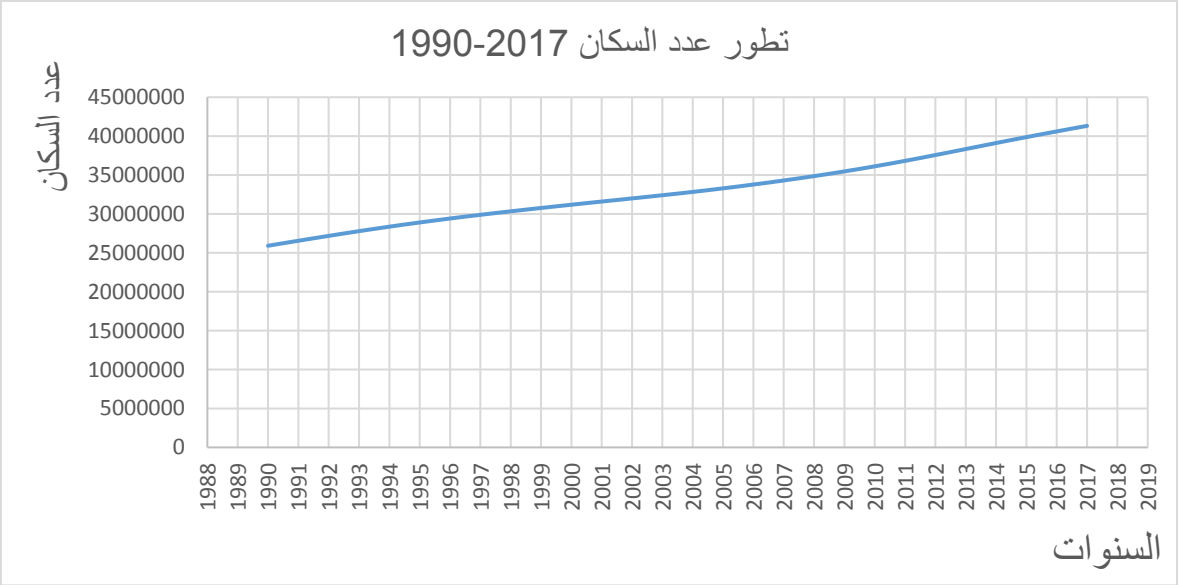

من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول.

❖ **تحليل تزايد عدد السكان:**

من خلال المنحنى نلاحظ أن هناك تزايد مستمر وطردي لعدد السكان مع السنوات، ويعود ذلك الى:

- نسبة الأمية التي كانت فترة الثمانينات والتسعينات.
- الأوضاع الاقتصادية الجيدة التي عاشتها الجزائر منذ الاستقلال.
- الإنعاش الاقتصادي مطلع الألفينات.
- تحسن الأوضاع الصحية.
- غياب ثقافة تحديد النسل.

المطلب الثاني: التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف (الرسمي وغير الرسمي) فترة (2017-1990)

تعتبر المتغيرات الاقتصادية التضخم، سعر الفائدة وسعر الصرف من أهم المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على الطلب النقدي.

أولا: التضخم

تدل كلمة التضخم على الزيادة والكبر أو عن شيء ضخم، لذا ترتبط فكرة التضخم منذ البداية بمعنى غير حميد، فالشيء المتضخم غير مناسب وغير مرغوب فيه. (فكري، 1985 ص، 322)

ومن أسباب التضخم نذكر: (عبد المطلب، 2003، ص22)

- **التضخم من جانب الطلب (تضخم جذب الطلب)**: ويحدث هذا التضخم نتيجة لزيادة كمية النقود في المجتمع مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق مع ثبات كمية السلع والخدمات المعروضة فيدفع بالمستوى العامل لأسعار نحو الارتفاع.
- **التضخم من جانب التكلفة (تضخم دفعا لنفقة)**: ينشأ هذ النوع من التضخم عندما تستمر أسعار السلع الاستهلاكية والصناعية في الارتفاع نتيجة نفقات الإنتاج وكافة أسعار عناصر الإنتاج والأجور حيث يعرف هذا التضخم بتضخم دفعا لأجر.
- **التضخم المستورد**: يتمثل في تأثير العوامل الخارجية على مستوى الأسعار المحلية، وكلما زاد تأثير العوامل الخارجية في تشكيل المستوى العام للأسعار محليا يكون تأثير التضخم المستورد كبيرا.

جدول رقم (02-03): تغيرات معدل التضخم في الجزائر فترة 1990-2017 (%)

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
1990	17,88	2004	3,97
1991	25,90	2005	1,38
1992	31,68	2006	2,31
1993	20,52	2007	3,67
1994	29,00	2008	4,85
1995	29,79	2009	5,74
1996	18,70	2010	3,91
1997	5,70	2011	4,52
1998	5,00	2012	8,93
1999	2,59	2013	3,23
2000	0,30	2014	2,91
2001	4,20	2015	4,8
2002	1,43	2016	6,4
2003	4,26	2017	5,59

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

1- منحنى تغيرات معدل التضخم في الجزائر فترة (1990-2017).

الشكل (02-05): تغيرات معدل التضخم ما بين 1990 الى 2017.

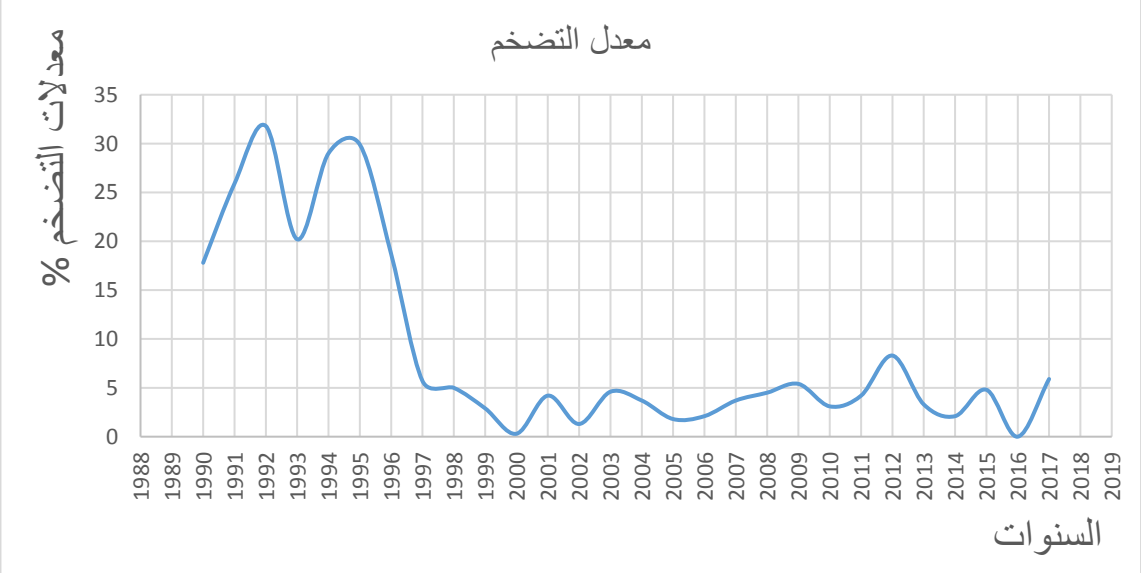

من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول اعلاه.

من خلال الجدول والشكل المفسر له نلاحظ أن معدل التضخم كان في ارتفاع إلى أن وصل31,6% كأقصى حد له سنة 1992، هذا راجع الى برنامج التعديل الهيكلي الذي وضعته الدولة، ثم انخفض في سنة 1993 الى نسبة 20,5 %، ليعود بعد ذلك في ارتفاع في 1994 و1995 بسبب انخفاض قيمة الدينار الجزائري وارتفاع اسعار البترول، ثم عرف تراجع تدريجي تراوح بين 18,7%، 5% و2,59% ما بين فترة 1996-1999، الى ان وصل أدنى نسبة له في الفترة قيد الدراسة الى 0,20% وقد اعتبرها الاقتصاد الجزائري كأدنى حد تصله منذ الاستقلال وذلك ان برنامج الاصلاح الهيكلي اعطى نتائجه في التخفيض من التضخم وأيضا الاعتماد على اساليب حديثة وجديدة لتمويل الانشطة الاقتصادية والابتعاد عن الاصدار النقدي الذي كان من اقوى اسباب التضخم.

في 2001 بدأ معدل التضخم بالتذبذب ارتفاعا وانخفاضا بنسبة اقصاها 8,93% سنة 2012، وأدناها كان 1,38% سنة 2005 وهذا راجع الى:

- نمو احتياطي الصرف مع بداية الانعاش الاقتصادي سنة 2001.
- ارتفاع الاجور والرواتب دون الزيادة في الانتاج سنة 2007.
- ارتفاع اسعار السلع المستوردة.
- الأزمة المالية والاقتصادية التي عرفها العالم سنة 2008 أدت الى انكماش.

ثانيا: سعر الفائدة الحقيقي

تعد معدلات الفائدة أحد العوامل التي يمكن أن تؤثر على الاقتصاد الجزائري من خلال تأثيرها على الطلب النقدي.

يعرف سعر الفائدة على أنه أجرة المال المقترض، أو ثمن استخدام الأموال، أو العائد على رأس المال المستثمر، أما سعر الفائدة الحقيقي هو سعر الفائدة المقيم بالأسعار الحقيقية (حردان، 2012، ص 61-62)

1- تطور سعر الفائدة الحقيقي في الفترة (1990-2017)

جدول رقم (02-04): تطور سعر الفائدة الحقيقي في الجزائر من 1990 إلى 2017(%)

السنوات	سعر الفائدة الحقيقي	السنوات	سعر الفائدة الحقيقي
1990	-17,0886436	2004	-3,78265643
1991	-29,7737303	2005	-6,99021794
1992	-11,4217652	2006	-2,31863024
1993	4,95001377	2007	1,481572937
1994	-13,7470076	2008	-6,37635945
1995	-7,90216594	2009	21,60764425
1996	-4,04920736	2010	-6,96209302
1997	8,136645381	2011	-8,66105454
1998	15,10400861	2012	0,482560424
1999	-0,09591064	2013	8,066833009
2000	-10,3173874	2014	8,314253738
2001	10,02980227	2015	15,52391906
2002	7,177710408	2016	6,39215303
2003	-0,18816387	2017	3,419574434

المصدر: البنك الدولي.

الشكل رقم (02-06): تطور سعر الفائدة الحقيقي فترة (1990-2017)

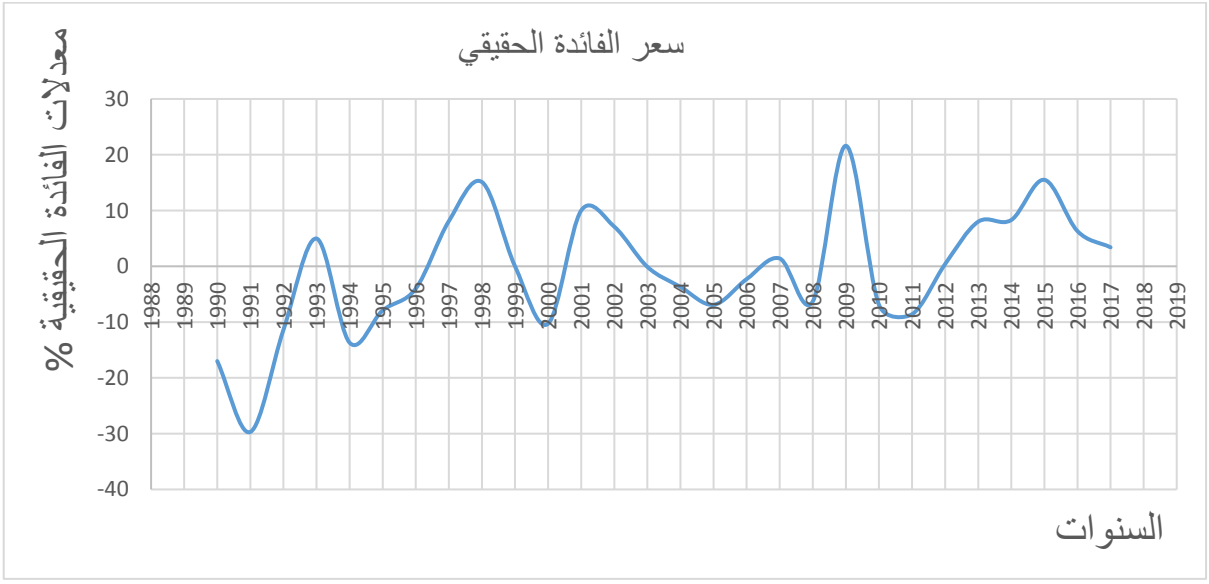

من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول.

2- تحليل تطور سعر الفائدة الحقيقي من سنة 1990 الى 2017.

ما نلاحظه من خلال الجدول اعلاه والمنحنى الممثل له ان سعر الفائدة الحقيقي اتخذ مسلكا سالبا فترة 1990-1992 هذا يعود الى الارتفاع المفرط لمعدلات التضخم في الفترة نفسها، ونلاحظ ان سعر الفائدة يأخذ قيمة موجبة تقدر ب 4,95% سنة 1993 ذلك لأن معدلات التضخم انخفضت بدرجة كبيرة، ليعود بعد ذلك بتذبذب بين الانخفاض والارتفاع بقيمة ادناها 13,74-%سنة 1994 و15,10% سنة 1998 متماشيا مع التغيرات الطارئة على معدلات التضخم والموضحة سابقا.

وبسبب تطبيق السلطات لسياسة نقدية صارمة وتراجع اسعار الفائدة على الودائع نلاحظ ان معدل الفائدة الحقيقي يأخذ قيمة سالبة آنذاك من سنة 2003 الى غاية 2006 ليعود بعد ذلك في تذبذب ولكن بقيم موجبة أكثر منها سالبة في العشر (10) سنوات الاخيرة تتراوح أكبر قيمة 21,6% وأصغر قيمة 8,6- %

ثالثا: سعر الصرف: يعرف بأنه السعر الذي يتم به مبادلة عملة بلد ما بعملة بلد آخر (عابد، 2001، ص 305)، ويعرف أيضا أنه قيمة الوحدة الواحدة من العملة الاجنبية مقدرة بوحدات العملات الوطنية من زاوية (السريتي، 2011، ص 244)، ومن زاوية أخرى هو عدد الوحدات الوطنية التي تدفع للحصول على وحدة أجنبية (مصطفى، 2007، ص 80)

ويسعى سعر الصرف في تحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازنين الداخلي والخارجي، يتمثل التوازن الداخلي في تحقيق استقرار الأسعار والأجور والعمالة الكاملة، أما التوازن الخارجي فيقصد به توازن ميزان المدفوعات. (نعمة، 2011، ص 17)

سعر الصرف غير الرسمي: شاع انتشار سوق الصرف الموازية في الجزائر مع بداية تدهور قيمة الدينار الجزائري في بداية الثمانينات، ويطور عادة هذا السوق نظرا لقلة العملة، أين أصبح البنك المركزي عاجزا على تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة فيدفع من يرغب الحصول عليها بشرائها من سوق الصرف الموازي مهما كان سعرها، وهذا ما يشجع بدوره مالكي العملة الصعبة من بيعها في السوق الموازي بدلا من السوق الرسمي. (صالحي، 2016، 110)

1- تطور سعر الصرف الرسمي وغير الرسمي في الجزائر ما بين 1990 الى 2017.

جدول رقم (02-04): تطورات سعر الصرف الرسمي وغير الرسمي في الجزائر فترة (1990-2017)، (الدينار مقابل 1دولار)

السنوات	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف غير الرسمي	السنوات	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف غير الرسمي
1990	8,95	35	2004	72,06	75
1991	18,47	30	2005	73,27	79
1992	21,83	100	2006	72,64	85
1993	23,34	107	2007	69,29	83
1994	35,05	135	2008	64,58	80
1995	47,66	130	2009	72,64	86
1996	54,74	140	2010	74,38	95
1997	57,70	125	2011	72,93	100
1998	58,73	130	2012	77,53	110
1999	66,57	80	2013	79,36	125
2000	75,25	85	2014	80,57	150
2001	77,21	80	2015	100,69	160
2002	79,68	82	2016	109,47	170
2003	77,39	79	2017	110,96	170

المصدر: سعر الصرف الرسمي: بنك الجزائر، سعر الصرف غير الرسمي: (قندوز، **2015-2016، ص 127)**

شكل رقم (02-07): تطور سعر الصرف الرسمي وغير الرسمي في الجزائر ما بين 1990 الى 2017.

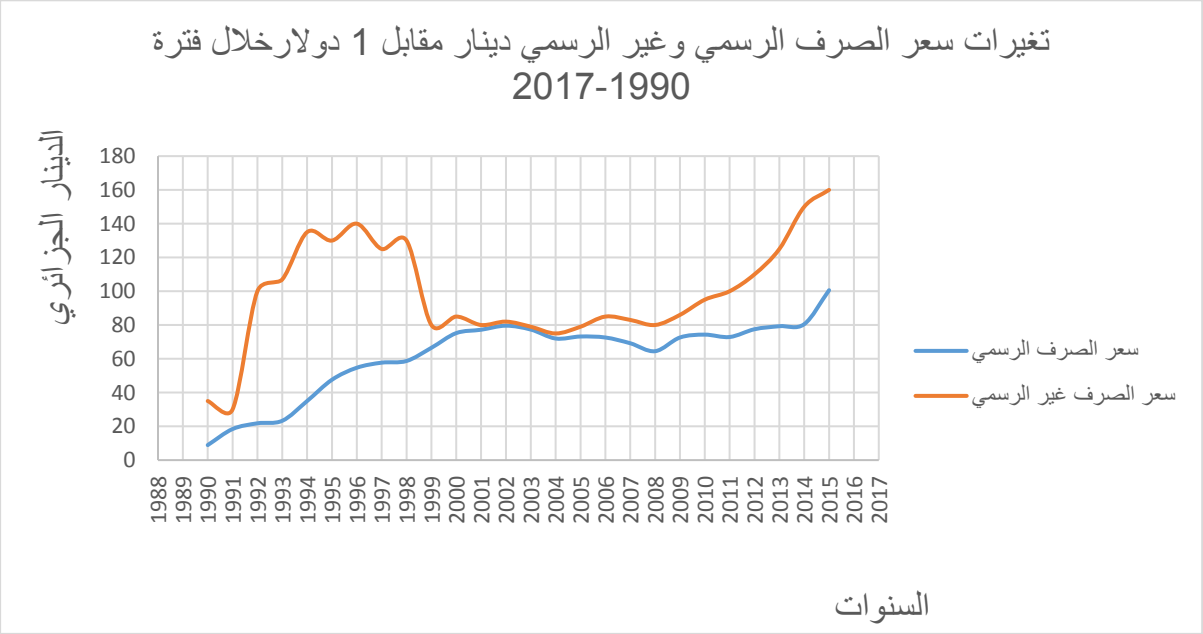

من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول أعلاه..

1- تحليل تطور سعر الصرف الموازي وغير الموازي:

- **بالنسبة لسعر الصرف الرسمي:**

نلاحظ أن سعر الصرف قد تضاعفت قيمته حيث اصبحت 18,47 بعد ان كانت 8,95 فقط خلال 1990 وذلك لأن السلطات قد طبقت سياسة تخفيض الدينار وقتهابحسب صندوق النقد الدولي هو تصحيح الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي (التقييم المفرط للدينار) وتقليص الفرق بين السعر الرسمي والموازي الذي يزداد بشكل حاد.

نلاحظ أن قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي بدأ بالانخفاض منذ سنة 1991حتى سنة 2007 ارتفعت قيمته ووصلت الى 69,29 و64,58 سنتي 2007 و2008 على التوالي، ذلك بسبب بوادر الازمة المالية العالمية وحدوثها (ازمة الرهن العقاري).

وارتفاع أسعار البترول وهو ما أثر على قيمة الدولار الأمريكي عالميا، وبعدها عاد ارتفاع الدولار الامريكي مقابل الدينار الجزائري في سنة 2009 حتى 2017 حيث تجاوزت قيمة الدولار الواحد 100 وحدة مقابل الدينار الجزائري، يعود هذا الى النمو المفرط للواردات في الجزائر عام 2014، وذلك بسبب

الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسوية هذه المستوردات، وبسبب التخفيضات التي قام بها البنك المركزي على الدينار الجزائري مؤخرا، هذا ما أدى إلى عدم وجود توازن بين العرض والطلب على الدينار في سوق الصرف.

كما ان السلطات الجزائرية وضعت اجراء تخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار لرفع مداخيل البترول وهذا ما ادى الى انهيار اسعار البترول في السنوات الاخيرة.

- **سعر الصرف غير الرسمي:**

نلاحظ أن سعر الصرف غير الرسمي في تزايد مفرط من 1991 الى 1996 حيث كانت قيمة الدولار الواحد مقابل الدينار تعادل 30 وحدة وارتفعت الى 140 وحدة وذلك بسبب عدم وجود سوق حرة رسمية يمكن تحويل العملة فيها بدون قيود، إضافة الى اقتصار الأمر فقط على البنوك وبمبالغ محددة وأيضا ضعف الجهاز المصرفي الجزائري إذ تعاني الجزائر من تخلف في جهازها المصرفي وضعفه ومحدودية نطاقه، هذا الضعف قد سجل تطورا مذهلا في الانتقال من المظهر الرسمي إلى المظهر غير الرسمي.

بين السنتين 1996 و2004 انخفضت قيمة سعر الصرف غير الرسمي هذا راجع الى العرض والطلب (ضعف الطلب عليه).

وفي 2005 بدأ في الارتفاع الى أن وصل الى أكبر قيمة له 170 سنة 2017 وهذا راجع إلى:

- السلطات الجزائرية حددت المبلغ الأقصى القابل للتحويل من الدينار الجزائري إلى العملة الصعبة لمن يريد السياحة في الخارج، ويحق لكل مواطن جزائري أن يستبدل هذه القيمة مرة واحدة في العام .
- المشكل الأساسي المتعلق بالمستوردين: إذ يتلقون صعوبة كبيرة في تحويل الدينار إلى العملة الصعبة من أجل تمول عملياتهم التجارية، بسبب تسقيف المبالغ من طرف البنك مما يدفع بهذا الأخير إلى اللجوء للسوق الموازي من أجل الحصول على المبلغ الذي يريد من العملة الصعبة بدون قيود أو شروط.

اما في السنوات الأخيرة ارتفع سعر الصرف الرسمي وغير الرسمي بالخصوص وهذا راجع الى انخفاض قيمة الدينار بسبب سياسة التمويل غير التقليدي (الاصدار النقدي) التي انتهجتها الحكومة في هذه الفترة.

- انعدام ثقة المواطنين في المؤسسات المالية (خصوصا بعد فضيحة بنك الخليفة)
- غياب وسائل الدفع الحديثة.

المطلب الثالث: تطور عرض النقود (M_1، M_2) وسرعة دوران النقود خلال فترة 1990-2017.

تعد التغيرات في معدلات سرعة تداول النقود وعرضها أهمية قصوى في رسم السياسات اللازمة لبلوغ مستويات الدخل الملائمة والمطلوبة، شأنها في ذلك شأن التغيرات في النقود

أولا: المعروض النقدي.

1- جدول رقم (02-05) تطور المعروض النقدي خلال 1990-2017 (مليار دينار).

M2	M1	السنوات	M2	M1	السنوات
3644.3	2165.6	2004	343	207.08	1990
4070.4	2437.5	2005	415.25	324.99	1991
4933.7	3177.8	2006	515.90	369.99	1992
5994.6	4233.6	2007	627.42	446.90	1993
6955.9	4964.9	2008	723.51	475.83	1994
7173.1	4944.2	2009	799.56	519.10	1995
8162.8	5638.5	2010	915.05	589.10	1996
9929.2	7141.7	2011	1081.51	671.57	1997
11015.1	7681.5	2012	1592.46	826.30	1998
11941.5	8249.8	2013	1789.35	905.18	1999
13686.7	9603	2014	2022.53	1048.18	2000
13704.5	9261.2	2015	2473.51	1238.15	2001
13816.3	9407	2016	2901.53	1416.34	2002
14974.6	10266.1	2017	3354.42	1630.38	2003

المصدر: بنك الجزائر.

الشكل رقم (02-08): تطور M1 وM2 من 1990-2017

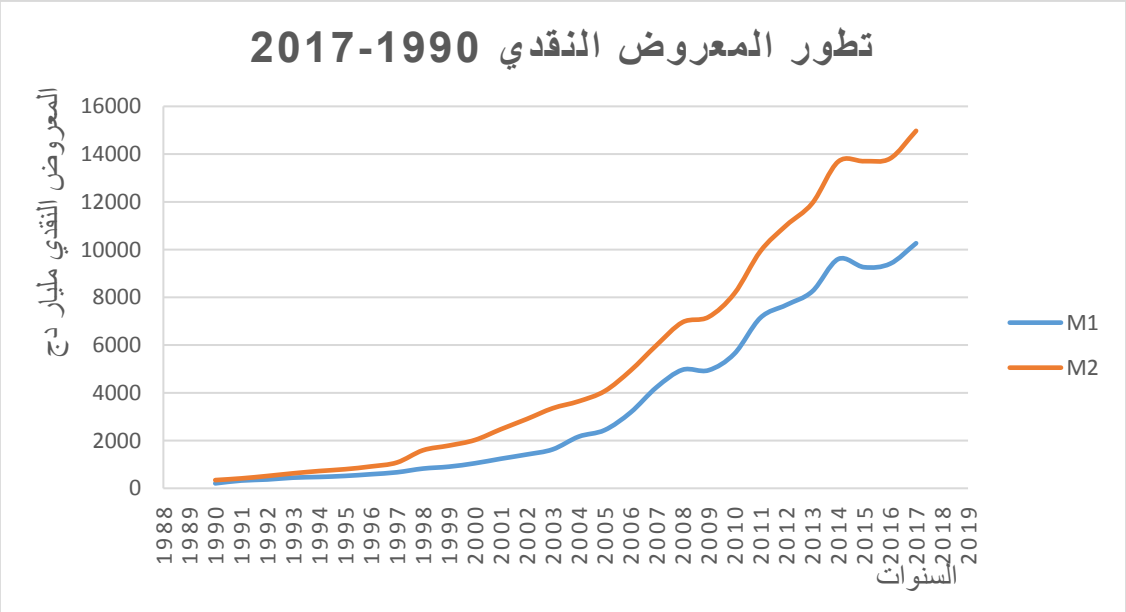

من اعداد الطالبتين.

من خلال الشكل نلاحظ ان المعروض النقدي في تزايد مستمر سنة بعد أخرى حيث في سنة 1990 كانت M_1 207,08 مليار دينار و M_2 343 مليار دينار وفي سنة 1999 بلغت M_1 905,18 مليار دينار وM_2 1789,35 مليار دينار وهذا راجع الى الإصلاحات التي قامت بها الجزائر سنة 1990 ومن أهمها صدور قانون النقد والقرض.

ثم تطور بشكل متسارع من 2000 الى 2017 حيث في سنة 2000 كان M_1 1048 ,18 مليار دينار وM_2 2022,53 مليار دينار لتبلغ M1 5638,5 مليار دينار وM_2 81628 مليار دينار سنة 2010 وهذا راجع الى تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له حوالي 510 مليار دج (3 سنوات) بالإضافة الى التوسع في الأرصدة النقدية الخارجية وارتفاع أسعار البترول.

وخلال الفترة 2011-2017 تزايدت كل من M_1 وM_2 حيث في سنة 2011 بلغت M_1 7144,7 مليار دينار وM_2 9929,2 مليار دينار في 2017 كأقصى قيمة له بلغت M_1 10266,1 مليار دينار وM_2 1494,6 مليار دينار وهذا راجع الى تطبيق سياسة توسعية خلال 2000-2013، وأيضا مساهمة موارد الجباية البترولية والموجودات الخارجية الصافية المسجلة على مستوى ميزان المدفوعات في التوسع النقدي.

ثانيا– سرعة دوران النقود.

يتم حساب سرعة دوران النقود انطلاقا من العلاقة المذكورة سابقا:

$$V = \frac{GDP}{Money\ Supply}$$

1- تطور سرعة دوران النقود في الجزائر من 1990- 2017

الجدول رقم (02-06) تطور سرعة دوران النقود في الجزائر 1990- 2017.

السنوات	V1	V2	السنوات	V1	V2
1990	1.70	1.03	2004	2.83	1.68
1991	1.07	0.84	2005	3.10	1.85
1992	0.95	0.69	2006	2.67	1.72
1993	0.77	0.55	2007	2.21	1.56
1994	0.72	0.48	2008	2.22	1.59
1995	0.68	0.45	2009	2.02	1.39
1996	0.62	0.40	2010	2.13	1.47
1997	0.55	0.35	2011	2.00	1.44
1998	0.47	0.24	2012	2.11	1.47
1999	0.44	0.22	2013	2.01	1.39
2000	0.39	0.20	2014	1.79	1.25
2001	3.41	1.70	2015	1.80	1.21
2002	3.19	1.55	2016	1.85	1.25
2003	3.38	1.46	2017	1.84	1.26

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (02-01) والجدول (02-05)

الشكل (02-09): تغيرات سرعة دوران النقود من 1990 الى 2017.

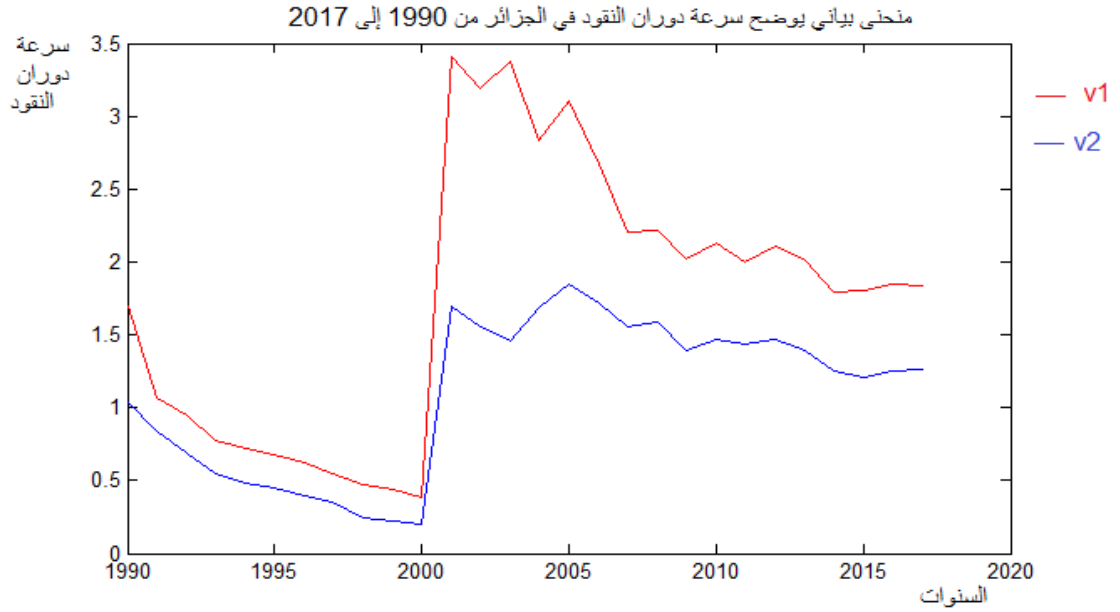

اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول.

من خلال المنحنى البياني نلاحظ ان سرعة الدوران بتعريفها V_1 وV_2 سنة 1990-1991 مرتفعة ثم عرفت تنازلا من 1992 الى 2000 ثم منعرجا آخرا متزايدا من 2001 الى 2003 ثم عرفت تذبذباً خلال الفترة 2004-2017.

في سنة 1990 كانت سرعة الدوران مرتفعة حيث V_1 1.70 وV_2 1.03 هذا راجع الى ادخال الجزائر عدة اصلاحات مصرفية منها قانون النقد والقرض سنة 1990.

من 1992-2000 بدأت في الانخفاض تدريجيا لتصل الى أدنى مستوى لها سنة 2000 حيث وصلت V_1 0.39 وV_2 0.20 هذا راجع الى زيادة الكتلة النقدية وضعف الودائع البنكية وظاهرة الاكتناز لدى المواطنين بسبب غياب ثقافة وضع الاموال في البنوك، غياب التوعية من طرف المختصين (غياب الوعي المصرفي لدى الافراد) غياب الثقة في المؤسسات المالية وهذا راجع الى اسباب اجتماعية واقتصادية منها الأمية والتهرب الجبائي.

من 2001-2003 عرفت منعرجا آخر حيث بدأت تتزايد لتبلغ أقصى قيمة لها V_1 3,41 وV_2 1,70 هذا راجع الى زيادة الناتج الداخلي الخام بمعدل أكبر من معدل زيادة الكتلة النقدية.

من 2004-2009 بدأت تراجع من جديد ويرجع ذلك الى زيادة حجم الكتلة النقدية أما خلال 2009-2017 بدأت سرعة التداول في الاستقرار لتصل سنة 2017 الى V_1 1.84 V_2 1.26

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل عرض الإطار النظري للسياسة النقدية وتبيين اهم أهدافها التي تسعى اليها والأدوات التي تستخدمها في ذلك، كما أننا تطرقنا الى عرض النقود والاليات المتحكمة فيه وأبرز المقاييس التي يعتمد عليها في العرض النقدي، وأخيرا تطرقنا الى بعض المتغيرات وقمنا بوضح أهم أسباب تطوراتها، هذه الأخيرة التي من شأنها التأثير على المعروض النقدي وبالتالي الطلب النقدي باعتبار أنهما علاقة طردية وتكاملية لا تحدث ظاهرة الطلب الا بوجود العرض والعكس صحيح.

إن عملية الطلب على النقود تقوم على عدة متغيرات اقتصادية ويتأثر بذلك المعروض النقدي وبالتالي ينجر تأثيرها الى وضع البلد والاقتصاد بصفة عامة.

ومن هذا المنطلق سنحاول القيام بدراسة قياسية للمتغيرات التي تعرفنا عليها سابقا وهو ما سنتطرق اليه في الفصل التطبيقي والأخير.

الفصل الثالث

تمهيد:

أصبحت الدراسات القياسية تحتل موقعا هاما في الدراسات الاقتصادية الحديثة، حيث أصبحت معظم الظواهر الاقتصادية تصاغ في شكل علاقة رياضية تبسط وتوضح العلاقة بين متغيراتها.

انطلاقا من النظريات الاقتصادية التي تطرقنا إليها في الفصل الأول والتي أظهرت وجود متغيرات اقتصادية أثرت على الطلب النقدي، وتعتبر هذه المتغيرات منطلقا لدراسة هذا الفصل ومؤشرا هاما لمعرفة وضعية الاقتصاد الجزائري، وعليه سنحاول في هذا الفصل بناء نموذج قياسي بمجموعة من المتغيرات تحلل وتفسر ظاهرة الطلب على النقود في الجزائر وإيجاد أثر الطلب على النقود على الاقتصاد الجزائري ومعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة وما إذا تطابقت مع الجانب النظري، ومنه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين تناول المبحث الأول تحليل السلاسل الزمنية واستقراريتها أما المبحث الثاني الدراسة التطبيقية للبحث.

المبحث الأول: تحليل السلاسل الزمنية.

قبل دراسة أي نموذج قياسي فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في التنبؤ والتقدير. ولمعرفة ما إذا كانت هذه السلاسل مستقرة أو غير مستقرة لا بد من استعمال اختبار جذر الوحدة الذي يحتوي على ثلاثة اختبارات وهي ADF,PP,KPSS.

وكشف هذه الاختبارات على أن المتغيرات مستقرة هذا ما يسمح لنا بتطبيق اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة ARDL.

لهذا سنتحدث في هذا المبحث عن الإستقرارية وجذر الوحدة، التكامل المشترك وأهم اختباراته، ومنهجية ARDL.

المطلب الأول: الإستقرارية واختبار جذر الوحدة.

تتسم السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الاقتصادية بعدم الاستقرار لأن معظمها يتغير وينمو مع الزمن ومتوسطها وتباينها غير مستقرين، لهذا سنعرض في هذا المبحث الإستقرارية واختبار جذر الوحدة.

أولا: الإستقرارية

1- تعريف السلسلة الزمنية: (Time Series)

تعرف السلسلة الزمنية بأنها مجموعة من المشاهدات (observation) المتتالية التي تقع مع الزمن بشكل متتابع ومن الأمثلة عليها البيانات اليومية، أو الأسبوعية، أو الشهرية أو السنوية التي يمكن رصدها عن ظاهرة ما قابلة للملاحظة والقياس. (عبد الرزاق، 2014، ص267)

ونقول عن السلسلة أنها غير مستقرة إذا كانت البيانات في حالة ارتفاع أو هبوط ويعتمد على اتجاه زمني، وتعرف بأنها مستقرة إذا كانت تتذبذب حول وسط حسابي مستقل عن الزمن. (مداني، 2017، ص316)

2- مركبات السلاسل الزمنية:

يتم تصنيفها إلى أربع مركبات: (بن ختم، 2016، ص129-130)

- **مركبة الاتجاه العام:** هي مركبة تشير إلى التغيرات التي تعكس مسار تطور الظاهرة المدروسة عبر الزمن، وهي تعطي فكرة واضحة عن تزايد أو تناقص السلسلة الزمنية، بغض النظر عن جميع الانحرافات أو التقلبات.
- **المركبة الموسمية:** هي تغيرات نمطية تحدث في تتابع متسق على فترات زمنية معينة وهذا التغير له طبيعة دورية تكون دوراته المتكررة ذات مدة زمنية قصيرة نسبيا.
- **المركبة الدورية:** هي حركات طويلة الأمد تمثل الارتفاعات المتكررة والهبوطات المتكررة لنشاط أو ظاهرة ما.
- **المركبة العرضية:** هي مجموعة العوامل التي تؤثر بشكل عشوائي على الظاهرة ولا يمكن التنبؤ بحدوثها أو تحديد مقدارها حيث لا تتبع قاعدة أو قانون.

3- شروط الإستقرارية: السلسلة المستقرة هي السلسلة التي لا تحتوي على اتجاه عام ولا على تقلبات موسمية وتكون مستقرة إذا توفرت فيها الشروط التالية:

- ثبوت الوسط الحسابي $E(X_t)=\mu$
- ثبوت قيمة التباين: $VAR(X_t)=\sigma^2$ (حسن، 2013، ص177)
- التغاير مستقل عن الزمن: يكون التباين المشترك بين قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير $COV(y_t, y_{t+k}) = E(y_t - \mu)(y_{t+k} - \mu) = y_k$ (بن ختم، 2016، ص 130)

ثانيا: جذر الوحدة

عادة ما تكون السلاسل غير مستقرة ولكن للحصول على نتائج دقيقة يتطلب الأمر تحويلها إلى سلاسل مستقرة وللكشف عن ذلك نستعمل اختبار جذر الوحدة.

1- اختبار جذر الوحدة Unit Root Test

يعتبر من أهم الاختبارات الذي يكشف عن استقرارية السلسلة والذي يؤدي إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغيرة من متغيرات الدراسة في الفترة الزمنية محل الدراسة للتأكد من استقراريتها ورتبة تكاملها.

تعتمد هذه الطريقة على أخذ الفروقات بين قيم السلسلة، فإذا استقرت السلسلة عند أخذ الفرق الأول فإنها تكون متكاملة من الدرجة الأولى I (1). أما إذا استقرت بعد أخذ الفرق الثاني فإنها تعتبر متكاملة من الدرجة الثانية أي الرتبة الثانية I (2).

وبصفة عامة فإن السلسلة تكون متكاملة من الرتبة p أي I(p) إذا استقرت بعد أخذ الفرق p، أما إذا استقرت عند قيمتها الأصلية فتعتبر متكاملة من الدرجة الصفر أي(0)I.(رحماني، 2017، ص79)

2- اختبارات جذر الوحدة:

من أهم اختباراتها مايلي:

أ- اختبارديكي-فولرالموسع AugmentedDikeyFullerTest (هناء سعد، 2013، ص30).

في هذا الاختبار يمكن التعامل مع حالة الارتباط المتسلسل المحتمل في مقدار الخطأ u_t عن طريق إضافة فروق الفترات الزمنية المتأخرة إلى المتغير (السلسلة) المنحدر عليه.

يعتمد هذا الاختبار بشكل أساسي على النماذج الآتية:

- **النموذج الأول: (بدون قاطع واتجاه زمني)**

$$\Delta Y_t = (\rho - 1) Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \rho_j \Delta Y_{t-j} + U_t$$

- النموذج الثاني: (بقاطع)

$$\Delta Y_t = a + (\rho - 1)Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \rho_j \Delta Y_{t-j} + U_t$$

- النموذج الثالث: (بقاطع وإتجاه زمني)

$$\Delta Y_t = a + BT + (\rho - 1)Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \rho_j \Delta Y_{t-j} + U_t$$

إذ تمثل α الإتجاه الزمني ، T القاطع (الحد الثابت) ،$(\rho - 1) = \delta$

تحت ظل الفرضية

$$H_0 : \rho = 1 \; or \; \delta = 0$$
$$H_0 : \rho = 1 \; or \; \delta < 0$$

فإذا كانت مستقرة و لا ρ معنوية و أقل من الواحد فإننا نقبل بالفرض البديل و الذي يعني بأن السلسلة تعاني من جذر الوحدة

ب- اختبار فيليبس وبيرون Phillips and Perron Test

توزيع اختبار ديكي فولر وديكي فولر الموسع مبني الافتراضات أن حد الخطأ مستقل إحصائيا ويتضمن تباين ثابت لذلك في طريقة ديكي فولر يجب أن نتأكد أن حد الخطأ غير مرتبط وأنه يتضمن تباين ثابت. فيليبس وبيرون سنة 1988 طور تعميم لطريقة ديكي فولر تسمح بوجود ارتباط ذاتي في حد الخطأ.

إن هذه الطريقة هي تعديل لإحصاء t لديكي فولر ليأخذ في الاعتبار قيود أقل على حد الخطأ. (عدنان، د س، ص13)

ج-اختبار Kpss (Kpss Test)

اقترح سنة Kwiatkowski;Philips;Schmidt;Shin1992 استخدام اختبار مضاعف لاغرانج لاختبار فرضية العدم، التي تقرر الإستقرارية للسلسلة، ويكون اختبار kpss على المراحل التالية:

- بعد التقدير نحسب المجموع الجزئي $S_t=\sum_{i=1}^{t} \varepsilon_i$
- نقدر التباين طويل الأجل s_1^2
- نحسب إحصائية اختبار kpss من العلاقة $LM=\frac{1}{s_1^2}\frac{\sum_{t=1}^{T} S_t^2}{T^2}$

نرفض فرضية العدم (فرضية الاستقرار) إذا كانت الإحصائية المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرف kpss.

نقبل بفرضية الاستقرار إذا كانت الإحصائية أصغر من القيمة الحرجة. (شيخي، 2012، ص213)

المطلب الثاني: التكامل المشترك واختباراته

بعد دراسة الإستقرارية ورتبة السلاسل الزمنية يتم البحث عن التكامل المشترك بين المتغيرات إيجاد العلاقة بينها، وللوصول إلى ذلك يتطلب الأمر إجراء مجموعة من الاختبارات.

أولا: تعريف التكامل المشترك:

هو وجود علاقة ثابتة بين متغيرين (غير مستقرين) على المدى الطويل، للتعبير عن العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات غير المستقرة لا بد من إزالة مشكل عدم الاستقرار واستعمال نماذج تصحيح الأخطاء ECM. (دبات، 2015، ص248)

ثانيا: اختبارات التكامل المشترك

من أهم اختبارات التكامل المشترك ما يلي:

1- **اختبار أنجل-جرانجر (Engel-Granger)**

اقترح كل من أنجل وجرانجر سنة 1987 طريقة لاختبار علاقة التكامل المتزامن على مرحلتين، حيث تقوم المرحلة الأولى على تقدير علاقة انحدارy بالنسبة ل x وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى، في حين تقوم المرحلة الثانية على اختبار استقرارية البواقي لمعادلة الانحدار السابقة، فإذا كانت البواقي مستقرة عند المستوى (0) I فهذا يعني وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين. (بوشتة، 2016، ص74)

2- **إختبار جوهانسن:** يتفوق هذا الاختبار على اختبار Grenger وEngel للتكامل المشترك عندما يزيد عدد المتغيرات محل الدراسة عن متغيرين لاحتمال وجود أكثر من شعاع للتكامل المشترك. (بوبكر، 2014، ص 126)

يشترط هذا الاختبار أن تكون المتغيرات محل الدراسة من الرتبة نفسها وهذا الاختبار ينتج عنه نتائج غير دقيقة في حالة ما إذا كان حجم عينة الدراسة صغير، ولهذا السبب أصبح منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) شائع الاستخدام في الفترة الأخيرة والذي قدم من طرف بيسران وآخرون. (علي، 2013، ص 187)

المطلب الثالث: منهجية ARDL واختباراتها

تعتبر منهجية ARDL المبنية على نموذج VECM وBounds Test من أهم الطرق الحديثة للكشف عن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات.

أولا: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة
(Autoregressive Distributed Lag Model)

هي منهجية حديثة طورها كل من Pesaran (1997)، Shinand and Sun (1998)، و Prsaeran(2001)، ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها. ويرى Pesaran أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها (0) I أو متكاملة من الدرجة الأولى

(1) I أو خليط من الاثنين. الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو ألا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة (2) I. (دحماني، 2013، ص16)

وتتميز هذه الطريقة عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بأن نتائج تطبيقها تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة (عدد المشاهدات) صغيرا وهذا عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا حتى تكون النتائج أكثر كفاءة. كما أن استخدامها يساعد على تقدير مكونات (علاقات) الأجلين الطويل والقصير معا في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدلا من معادلتين منفصلتين. (حواس، د س، ص214)

ثانيا: أهم اختبارات ARDL

يعتبر نموذج VECM وBounds Test من أهم اختبارات ARDL الأنسب للكشف عن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات.

1- نموذج تصحيح الخطأ (VECM) VectorsError Correction Model

تتجه المتغيرات الاقتصادية المتصفة بالتكامل المشترك في المدى الطويل نحو الاستقرار أو ما يسمى بوضع التوازن، وبسبب بعض التغيرات الطارئة ينحرف وضع المتغيرات مؤقتا عن مساره، ولهذا يستخدم نموذج تصحيح الخطأ من أجل التوفيق بين السلوكيين طويل وقصير الأجل للعلاقات الاقتصادية.

يعبر هذا النموذج عن مسار تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل. (عثماني، 2015، ص66)

2- طريقة اختبار الحدود (BoundsTesting)

هو منهج حديث يستعمل لإختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (VECM). (دحماني، 2013، ص17)

المبحث الثاني: الإطار التطبيقي القياسي للدراسة.

بعد التعرف على المتغيرات الممكن أن تفسر الطلب على النقود، والتي تعتبر مؤشرات مهمة لمعرفة وضعية الاقتصاد الجزائري، سنحاول اختيار المتغيرات التي من الممكن أن يكون لها تأثير قوي على الطلب النقدي وبعدها صياغة ذلك في شكل علاقة رياضية تبسط العلاقة السببية والعلاقة التوازنية لهذه المتغيرات.

المطلب الأول: تحديد المتغيرات ودراسة إستقراريتها.

نعلم أنه أي نموذج رياضي اقتصادي يتكون من مجموعة من المتغيرات والتي تنقسم بدورها إلى متغيرات تابعة وأخرى مستقلة وقبل تقدير أي نموذج لابد من دراسة استقرارية كل سلسلة على حدى.

أولا: تحديد متغيرات الدراسة: وهي كالتالي:

- العرض النقدي بمفهومه الواسع ونرمز له بالرمز M2
- العرض النقدي بمفهومه الضيق ونرمز له بالرمز M1
- الناتج الداخلي الإجمالي ونرمز له بالرمز GDP
- سعر الفائدة ونرمز له بالرمز Tir
- التضخم ونرمز له بالرمز Infl
- سعر الصرف غير الرسمي ونرمز له بالرمز Tchp
- عدد السكان ونرمز له بالرمز Dmg
- سرعة الدوران بتعريفيها ونرمز لها بالرمز V2،V1

ثانيا: دراسة الإستقرارية:

لدراسة الإستقرارية سيتم استخدام اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) والذي يعتمد على اختبارين هما ADF وPP.

1- **اختبارADF**: والذي كانت نتائجه كالأتي:

الجدول رقم (03-01): نتائج اختبار ADF

السلسلة الزمنية		في المستوى			الفرق الاول		
		ثابت	ثابت و اتجاه عام	بدون ثابت واتجاه عام	ثابت	ثابت واتجاه عام	بدون ثابت واتجاه عام
gdp	Prob t- statistic	(0.99) 0.99	(0.41) -2.31	(0.99) 3.11	(0.000) -4.71	(0.001) -5.09	(0.001) -3.37
cp	Prob t-statistic	(0.88) -0.44	(0.02) -4.09	(0.99) 3.53	(0.004) -4.18	(0.02) -4.04	(0.02) -3.23
infl	Prob t-statistic	(0.51) -1.50	(0.71) -1.72	(0.14) -1.41	(0.0002) -5.27	(0.001) -5.31	(0.000) -5.26
tchp	Prob t- statistic	(0.44) -1.64	(0.76) -1.60	(0.88) 0.81	(0.05) -2.93	(0.002) -4.99	(0.002) -3.15
tir	Prob t- statistic	(0.008) -3.76	(0.01) -4.28	(0.0004) -3.85			
V1	Prob t- statistic	(0.40) -1.74	(0.57) -2.0008	(0.37) -0.77	(0.0001) -5.47	(0.001) -5.36	(0.00) -5.57
V2	Prob t- statistic	(0.52) -1.48	(0.57) -2.007	(0.48) -0.51	(0.0002) -5.27	(0.001) -5.16	(0.000) -5.37
M1	Prob t- statistic	(0.30) -1.96	(0.74) -1.65	(0.05) -1.93	(0.02) -3.26	(0.05) -3.58	(0.03) -3.85
M2	Prob t- statistic	(1.00) 3.04	(0.86) -1.28	(0.002) -3.23	(0.005) -3.41	(0.007) -4.49	(0.03) -3.38

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات eviews (أنظر الملحق رقم01)

تشير نتائج الاختبار الموضحة في الجدول رقم(03- 01) على أن كل متغيرات الدراسة لم تستقر في مستواها الأصلي باستثناء متغير سعر الفائدة (tir)، حيث أننا نجد بأن قيمة (t) المحسوبة أقل من قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية (5%)، مما يعني قبول الفرضية الصفرية و التي تقول وجود جذر الوحدة في بيانات السلاسل الزمنية، و عند أخذ الفرق الأول لها وجدنا أنها استقرت إذ كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية، مما يعني قبول الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة، أي أن السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى I (1).

2- **اختبار فيليبس بيرون:** للتأكيد أكثر من استقرارية السلاسل نستخدم اختبار pp ونتائج هذا الاختبار مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (03– 02): نتائج اختبار pp.

السلسلة الزمنية		في المستوى			الفرق الاول		
		ثابت	ثابت و اتجاه عام	بدون ثابت واتجاه عام	ثابت	ثابت واتجاه عام	بدون ثابت واتجاه عام
Gdp	Prob t- statistic	(0.64) -1.22	(0.002) -4.87	(0.76) 0.28	(0.0001) -16.61	0.000) (-24.1	(0.00) -8.79
Cp	Prob t-statistic	(0.99) 1.89	(0.99) 0.34	(1.00) 15.77	(0.003) -3.86	(0.000 5) -3.87	(0.003) -3.05
Infl	Prob t-statistic	(0.52) -1.48	(0.67) -1.80	(0.14) -1.39	(0.0002) -5.35	(0.000 4) -5.81	(0.000) -5.31
Tchp	Prob Statisti	(0.37) -1.7	(0.61) -1.91	(0.84) 0.60	(0.0003) -5.19	0.001) (-5.11	(0.00) -4.92
Tir	Prob t- statistic	(0.01) -3.6	(0.01) -4.20	(0.0005) -3.76			
V1	Prob t- statistic	(0.35) -1.8	(0.49) -2.14	(0.38) -0.74	(0.0001) -5.47	0.001) (-5.37	(0.00) -5.57
V2	Prob t- statistic	(0.52) -1.4	(0.54) -2.05	(0.49) -0.49	(0.0002) -5.29	0.001) (-5.17	(0.00) -5.37
M1	Prob t- statistic	(0.99) 1.30	(0.74) -1.65	(0.99) 3.41	(0.02) -3.35	(0.05) -3.58	(0.01) -2.62
M2	Prob t- statistic	(1.00) 2.75	(0.86) -1.28	(1.00) 5.58	(0.03) -3.12	(0.01) -4.30	(0.01) -2.40

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات eviews (أنظر الملحق رقم 01)

من خلال نتائج الجدول رقم (03– 02) تبين أن كل متغيرات الدراسة لم تستقر في مستواها الأصلي ماعدا سعر الفائدة حيث نجد بأن قيمة (t) المحسوبة أقل من قيمة (t) المجدولية عند مستوى المعنوية (5%) ما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تفترض وجود جذر الوحدة في بيانات السلسلة الزمنية، وعند أخذ الفرق

الأول لها وجدنا أنها استقرت ما يعني قبول الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة أي أن السلاسل متكاملة من الدرجة I(1) و هذا ما أكد نتائج اختبار ADF.

بعد دراسة الإستقرارية تبين أن درجة تكامل السلاسل هي I (0) وI(1) هذا ما يسمح لنا بتطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة (ARDL).

المطلب الثاني: تقدير النموذج.

نظرا لحجم العينة المستخدمة في هذا البحث والبالغة 27 مشاهدة ممتدة من عام 1990-2017 ونتائج الإستقرارية المتحصل عليها سابقا سنقدر النموذج باستخدام طريقة ARDL.

أولا: تحديد درجة الإبطاء المثلى.

قبل البدء في عملية تقدير النموذج يجب تحديد درجة الإبطاء المثلى للنموذج (الموسع، الضيق) والتي كانت نتائجها كالتالي:

الجدول رقم (03- 03): نتائج فترات الإبطاء الزمني.(M2)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-2254.708	NA	8.52e+66	173.9775	-2254.708	174.0751
1	-2050.356	282.9483	6.35e+61	162.0274	-2050.356	162.8077
2	-1917.854	112.1170*	2.77e+59*	155.6042*	-1917.854	157.067*

المصدر: من مخرجات eviews

الجدول رقم (04-03): نتائج جدول الابطاء الزمني (M2)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-2271.430	NA	3.08e+67	175.2639	175.6026	175.3614
1	-2057.562	296.1255	1.11e+62	162.5817	165.2914	163.3620
2	-1944.454	95.70687*	2.14e+60*	157.6503*	162.7311*	159.113*

المصدر: من مخرجات eviews

نلاحظ من الجدولين أعلاه بأن فترة الإبطاء المثلى بلغت فترتين وذلك بالإعتماد على المعايير AIC, (SC, HQ)، والتي تمثل أقل قيمة لها.

ثانيا: اختبار الحدود (bounds test):

تستعمل ARDL للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وذلك من خلال اختبار الحدود (bounds test) الذي يستعمل لاختبار وجود علاقة توازنية بين الطلب على النقود بمعناه (الضيق والواسع) والمتغيرات المفسرة له.

ونتائج اختبار الحدود موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (03– 05): نتائج اختبار الحدود (Bounds test)

	M1		M2	
	F=10.002		F=8.33	
القيم الحرجة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الحد الأعلى
عند 10%	2.12	3.23	2.12	3.23
عند 5%	2.45	3.61	2.45	3.61
عند 2.5%	2.75	3.99	2.75	3.99
عند 1%	3.15	4.43	3.15	4.43

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات eviews أنظر الملحق رقم (02).

انطلاقا من نتائج الجدول رقم (03– 05) واختبار فيشر ومقارنته بالحدود الدنيا والعليا نجد بأن قيمة (F) المحسوبة أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند المستوى المعنوي (5%) فإننا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 و التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الطلب على النقود و المتغيرات المفسرة لها لكلا النموذجين (M1, M2)

المطلب الثالث: تقييم النموذج (m1-m2)

أولا: نموذج ARDL طويل وقصير الأجل للنموذج بشقه الواسع (m2)

بعد التأكد من استقرارية السلاسل ووجود التكامل المشترك بين المتغيرات، ننتقل الآن إلى تقدير المقدرات في الأجلين الطويل والقصير الأجل، والنتائج موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (03– 06): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لـ M2

	ARDL Cointegrating And Long Run Form			
		Dependent Variable: M2		
	Selected Model: ARDL(2, 1, 2, 2, 0, 1, 2)			
		Date: 05/27/19 Time: 11:06		
		Sample: 1990 2017		
		Included observations: 26		
Cointegrating Form				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1392	1.622349	0.140329	0.227663	D(M2(-1))
0.0049	-3.698535	332.509637	-1229.798431	D(V2)
0.7277	0.359211	6.810863	2.446539	D(TIR)
0.1564	-1.546619	5.625087	-8.699864	D(TIR(-1))
0.7554	0.321224	6.474279	2.079693	D(TCHP)
0.0714	2.043429	5.619516	11.483084	D(TCHP(-1))
0.0032	-4.125156	12.811117	-1.603388	D(INF)
0.0020	4.283592	0.103434	0.443069	D(GDP)
0.0020	-4.282600	0.005696	-0.024392	D(DMG)
0.0046	3.742653	0.007602	0.028452	D(DMG(-1))
0.0003	-5.782461	0.248387	-1.436287	CointEq(-1)
Cointeq = M2 - (-1166.3920*V2 + 11.7135*TIR -13.9458*TCHP - 1.1163 *INF + 0.4306*GDP+ 0.0006*DMG -15733.7344)				
Long Run Coefficients				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0116	-3.155172	369.676171	-1166.392013	V2
0.2476	1.236413	9.473738	11.713456	TIR
0.0004	-5.403952	2.580660	-13.945761	TCHP
0.0023	-4.126271	8.840844	-1.116342	INF
0.0059	3.585741	0.120089	0.430607	GDP
0.0040	3.842535	0.000151	0.000578	DMG

C	-15733.734374	5037.380475	-3.123396	0.0123

المصدر: من مخرجات eviews.

نتائج الجدول رقم (03- 06) توضح أن معامل تصحيح الخطأ يشير إلى قيمة سالبة ومعنوية عند (5%) وهذا يعني أن (1.43-) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها عبر الزمن تلقائيا للوصول إلى التوازن في الأجل الطويل بمعنى أن متغير الطلب على النقود (m2) يحتاج إلى أقل من سنة (6 أشهر) ليعيد توازنه.

1- تقييم النموذج (m2)

أ- التقييم الاقتصادي:

- وجدنا بأن سرعة دوران النقود (v2) لها استجابة عكسية ومعنوية على الطلب على النقود في الأجلين القصير والطويل، حيث نجد بأن مرونة الطلب على النقود (m2) بالنسبة ل (v2) وصلت إلى (1229-) في الأجل القصير، أي أن زيادة سرعة دوران النقود بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود بشقه الواسع (m2) بـ (1229-)، وبلغت المرونة في الأجل الطويل (1166) حيث زيادة (v2) بنسبة (1%) تؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود بـ (1166).

هنا نقول بأن هذه النتيجة مقبولة اقتصاديا لإن الرغبة في الإدخار تزيد من سرعة دوران النقود.

- سعر الفائدة (tir) لها استجابة طردية وغير معنوية على الطلب على النقود في الأجلين القصير والطويل، حيث نجد بأن مرونة الطلب على النقود بشقه الواسع بالنسبة لسعر الفائدة وصلت إلى (11.71) في الأجل الطويل أي أن زيادة سعر الفائدة بنسبة (1%) تؤدي إلى إرتفاع الطلب على النقود (m2) بـ (11.71).

هنا نقول أن هذه النتيجة غير مقبولة اقتصاديا لأنه عند ارتفاع معدلات الفائدة تقل رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود وبالتالي انخفاض الطلب النقدي وليس ارتفاعها.

- سعر الصرف غير الرسمي له استجابة عكسية و معنوية على الطلب على النقود في الأجل الطويل حيث نجد بأن مرونة الطلب على النقود m2 بالنسبة لسعر الصرف غير الرسمي وصلت إلى (-

13.94) ، أي أن زيادة tchp بنسبة (1%) تؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود بـ (-13.94)

إذن هذه النتيجة مقبولة اقتصاديا لأنه عند ارتفاع سعر الصرف تنخفض قيمة العملة وبالتالي يصبح الاحتفاظ بالعملة الأجنبية أكبر.

- التضخم له استجابة عكسية ومعنوية على الطلب على النقود في الأجلين القصير والطويل حيث نجد بأن مرونة الطلب على النقود بشقه الواسع بالنسبة للتضخم وصلت إلى 1.60- في الأجل القصير أي أن زيادة التضخم بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض m2 بـ1.60-في الأجل القصير، وبلغت المرونة في الأجل الطويل 1.11- أي أن زيادة التضخم بنسبة (1%) تؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود بـ 1.11-.

وهنا نقول بأن هذه النتيجة مقبولة اقتصاديا لأن ارتفاع المستوى العام للأسعار يفقد النقود قيمتها الحقيقية مما يؤدي إلى التخلص منها والاحتفاظ ببدائل أخرى.

- الناتج المحلي الإجمالي له استجابة طردية ومعنوية على الطلب على النقود في الأجلين القصير والطويل، حيث أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) يؤدي إلى ارتفاع الطلب على النقود m2 بـ (0.44) في الأجل القصير، وبلغت المرونة في الأجل الطويل 0.43 أي أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) يؤدي إلى ارتفاع الطلب على النقود بـ (0.43).

وعليه نقول أن هذه النتيجة مقبولة اقتصاديا.

- نمو السكان له استجابة طردية ومعنوية على الطلب على النقود في الأجلين القصير والطويل حيث نجد أن مرونة الطلب على النقود بالنسبة لنمو السكان وصلت إلى 0.0005 في الأجل الطويل أي أن زيادة نمو السكان (1%) يؤدي إلى ارتفاع الطلب على النقود بـ (0.0005)

وعليه النتيجة مقبولة اقتصاديا.

ب- التقييم الإحصائي:

الجدول رقم (03- 07): نتائج التقدير الإحصائي(m2)

Dependent Variable: M2

Method: Least Squares

Date: 05/28/19 Time: 10:57

Sample: 1990 2017

Included observations: 28

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.5041	-0.679699	4599.951	-3126.580	C
0.0000	8.092515	0.086973	0.703831	GDP
0.6968	0.395022	22.61252	8.932434	INF
0.3030	1.056028	0.000160	0.000169	DMG
0.7104	-0.376361	5.908239	-2.223628	TCHP
0.5060	0.676664	11.90076	8.052821	TIR
0.0000	-5.988977	307.7743	-1843.253	V2

5341.346	Meandependent var	0.993356	R-squared
4907.596	S.D. dependent var	0.991457	Adjusted R-squared
15.28458	Akaike info criterion	453.5900	S.E. of regression
15.61763	Schwarz criterion	4320623.	Sumsquaredresid
15.38640	Hannan-Quinn criter.	-206.9842	Log likelihood
0.560419	Durbin-Watson stat	523.2724	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: من مخرجات eviews

- **دراسة القوة الإرتباطية بين المتغيرات:**

من الجدول أعلاه نجد أن0.99 = R-Squared (معامل التحديد) وهذا يعني أن المتغيرات المفسرة والمتمثلة في سعر الفائدة، نمو السكان، التضخم، سعر الصرف غير الرسمي، الناتج المحلي الإجمالي، وسرعة دوران النقود (v2) تستطيع أن تفسر ما قيمته 99% من التغير الحاصل في الطلب على النقود في الجزائر والباقي يعود إلى متغيرات أخرى لم يتم ادراجها في النموذج.

- **دراسة المعنوية الكلية للنموذج:**

ويتم ذلك بالاعتماد على إحصائية فيشر إذ نجد أن احتمال قيمة فيشر أقل من 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي هذا يدل على صلاحية النموذج ككل.

- **اختبار مشاكل التقدير للنموذج *(m2)***

لا تكتمل الدراسة إلا بعد التأكد من جودة النموذج (مشاكل التقدير) ولذلك نستعمل ما يلي:

- **الارتباط الذاتي للأخطاء:**

من أجل دراسة فرضية عدم الارتباط الذاتي للأخطاء نلجأ إلى اختبار Breusch_Godfrey Serial Correlation LM Test للارتباط الذاتي والذي كانت نتائجه كالتالي:

الجدول رقم (03– 08): نتائج *(m2)* Lm test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.0108	Prob. F(2,7)	9.265242F-statistic
0.0001	Prob. Chi-Square(2)	18.87127Obs*R-squared

المصدر: من مخرجات eviews.

انطلاقا من نتائج الجدول رقم (03-08) نلاحظ أن 0,0001 =prob وهي اقل من 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ونرفض الفرضية البديلة.

- **عدم التجانس:**

هناك عدة اختبارات للكشف أن تباين البواقي متجانس أم لا من بين هذه الاختبارات اختبار(BPG) والذي كانت نتائجه كالتالي:

الجدول رقم (03– 09): نتائج إختبار(BPG) (*m2*)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

0.9628	Prob. F(16,9)	0.363414F-statistic
0.8557	Prob. Chi-Square(16)	10.20480Obs*R-squared
1.0000	Prob. Chi-Square(16)	1.250666Scaled explained SS

المصدر: من مخرجاتeviews

– من نتائج الجدول رقم (03–09) نلاحظ ان prob= 0,85 وهي أكبر من 5% اذن نقبل الفرضية الصفرية التي تفترض أن تباين البواقي متجانس ونرفض الفرضية البديلة.

اذن لا يوجد مشكل عدم التجانس للنموذج بشقه الموسع.

- **التوزيع الطبيعي للبواقي:**

يمكن التعرف على هذا المشكل من خلال اختبار Jarque_Bera والذي كانت نتائجه موضحة في الجدول ادناه:

الجدول رقم (03-10): نتائج اختبار Jarque_Bera (*m2*)

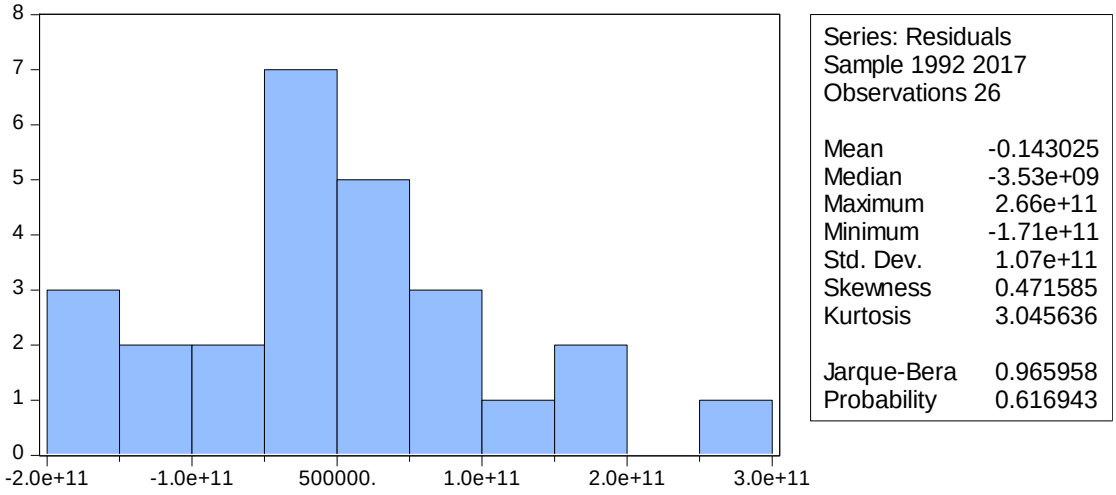

المصدر: من مخرجات eviews

- بملاحظة نتائج الجدول رقم (03-10) نجد أن prob= 0,61 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تفترض أن النموذج (m2) يتبع التوزيع الطبيعي ونرفض الفرضية البديلة.

- اختبار (اختبار الشكل الدالي)

تعتمد منهجية ARDL على اختبار Ramsey من أجل التحقق من ملائمة الشكل الدالي ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الأتي:

الجدول رقم (03- 11): نتائج اختبار Ramsey (M2)

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: M2 M2(-1) M2(-2) V2 V2(-1) TIR TIR(-1) TIR(-2) TCHP TCHP(-1) TCHP(-2) INF GDP GDP(-1) DMG DMG(-1) DMG(-2) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

Probability	df	Value	
0.2453	8	1.253905	t-statistic
0.2453	(1, 8)	1.572278	F-statistic

المصدر: من مخرجات eviews

من نتائج الجدول رقم (03- 11) تبين أن prob أكبر من 5% وبالتالي الشكل الدالي المستخدم ملائم للدراسة.

– اختبار الإستقرارية الهيكلية:

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها نستخدم كل من الاختبارين: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (cusum) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (cusum of squares).

الشكل رقم (03– 01): نتائج اختبار cusum (M2)

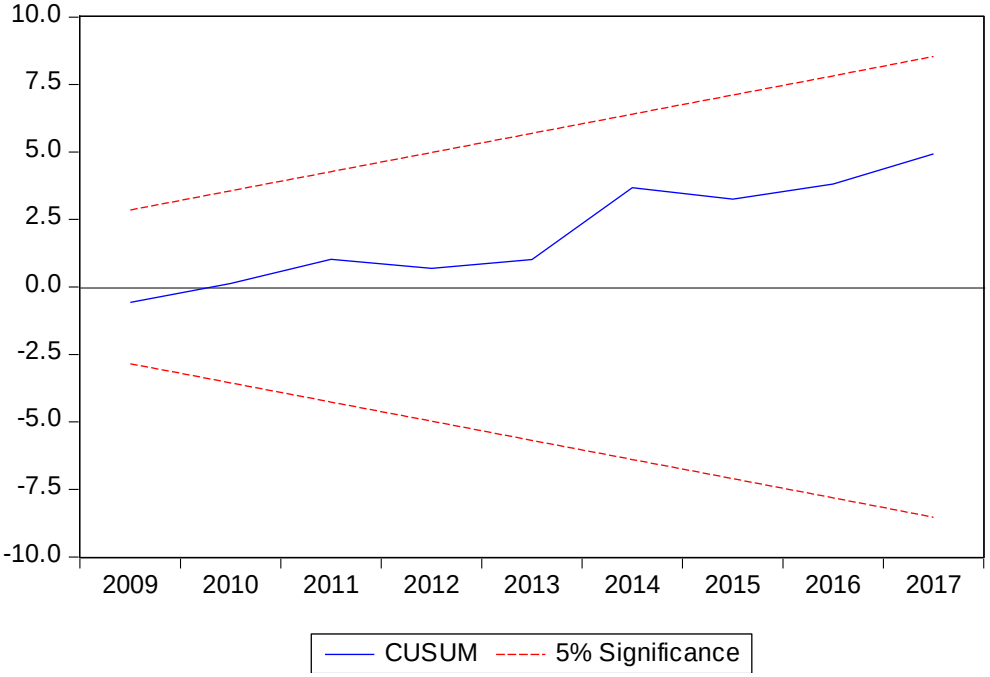

المصدر: من مخرجات eviews

من الرسم البياني (cusum) نلاحظ أن السلسلة وقعت بين الحدين هذا يعني عدم وجود تغير هيكلي.

الشكل رقم (03– 02): نتائج اختبار cusum of squares(M2)

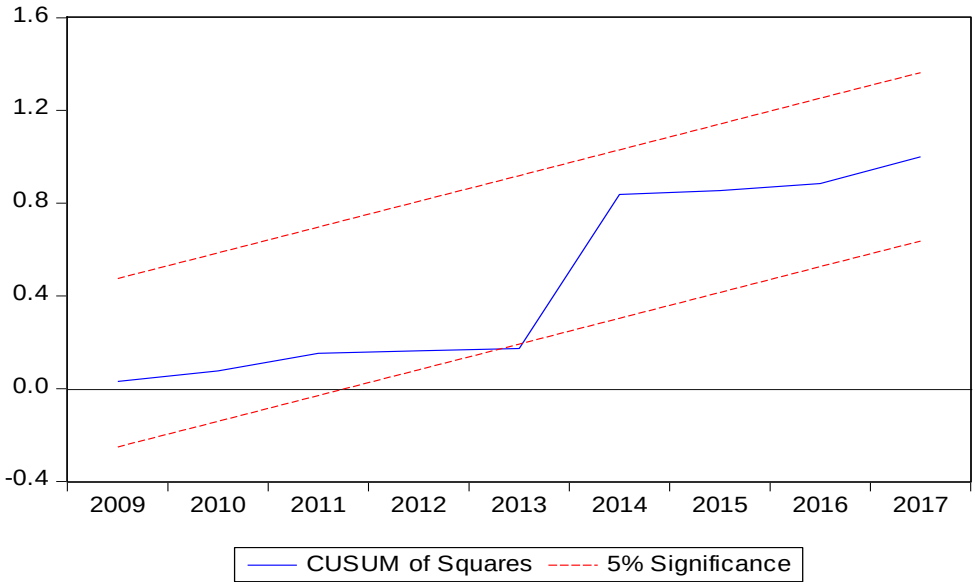

المصدر: من مخرجات eviews

من خلال الشكل البياني رقم نلاحظ أنه في سنة 2013حدث تغيير هيكلي في السلسلة ثم عادت للإستقرارية.

ثانيا: نموذج ARDL طويل وقصير الأجل للنموذج بشقه الضيق (m1)

التقدير في الأجلين القصير وطويل الأجل والنتائج موضحة في الجدول الاتي:

الجدول رقم (03– 12): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ(ECM) (m1)

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: M1

Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 2, 2)

Date: 05/27/19 Time: 11:55

Sample: 1990 2017

Included observations: 26

CointegratingForm

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0214	3.304275	0.160842	0.531466	D(M1(-1))
0.0010	-6.848488	112.747860	-772.152409	D(V1)
0.1962	1.490974	149.972565	223.605133	D(V1(-1))
0.0237	3.212915	6.924202	22.246876	D(TIR)
0.0267	-3.103510	5.425085	-16.836803	D(TIR(-1))
0.2609	-1.267241	6.921241	-8.770883	D(TCHP)
0.2973	1.162965	4.232326	4.922048	D(TCHP(-1))
0.1734	1.587005	11.586714	18.388175	D(INF)
0.1246	-1.843271	11.401045	-21.015217	D(INF)
0.0017	6.122267	0.089807	0.549822	D(GDP)
0.2794	-1.212649	0.114663	-0.139045	D(GDP(-1))
0.0025	-5.581061	0.004523	-0.025243	D(DMG)
0.0046	4.869902	0.005847	0.028476	D(DMG(-1))
0.0010	-6.859744	0.261568	-1.794291	CointEq(-1)

Cointeq = M1 - (-556.6413*V1 + 28.3143*TIR -15.4720*TCHP - 29.7939

*INF + 0.3640*GDP + 0.0003*DMG -8889.9191)

Long Run Coefficients

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0063	-4.516410	123.248597	-556.641250	V1
0.0184	3.442477	8.224973	28.314283	TIR
0.0046	-4.880003	3.170490	-15.472004	TCHP
0.0320	-2.945557	10.114853	-29.793880	INF
0.0126	3.801323	0.095762	0.364021	GDP
0.0422	2.711912	0.000124	0.000335	DMG
0.0863	-2.131035	4171.643292	-8889.919095	C

المصدر: من مخرجات **eviews**

من نتائج الجدول رقم (03 - 12) نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ قيمته سالبة ومعنوية عند 5% وهذا يعني أن (1.79-) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها عبر الزمن تلقائيا للوصول إلى التوازن في الأجل الطويل، أي أن الطلب على النقود (m1) يحتاج إلى 5 أشهر ليعيد توازنه.

1- تقييم النموذج (m1)

أ- التقييم الإقتصادي:

بعض المعلمات جاءت إشارتها موجبة والأخرى سالبة.

- سرعة دوران النقود (v1) لها استجابة عكسية ومعنوية على الطلب على النقود في الأجلين القصير والطويل، حيث نجد بأن مرونة الطلب على النقود (**m1**) بالنسبة لسرعة دوران النقود (v1) وصلت إلى (556.6-) في الأجل الطويل، أي زيادة سرعة دوران النقود (v1) بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود (**m1**) بـ(556.6-).

وعليه نقول أن هذه النتيجة مقبولة اقتصاديا.

- سعر الفائدة جاءت موجبة وذو دلالة إحصائية بمعنى لها استجابة طردية على الطلب على النقود في الأجل الطويل، حيث زيادة سعر الفائدة بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع الطلب على النقود بـ 28,3 وعليه نقول أن هذه النتيجة غير مقبولة اقتصاديا وغير متوافقة مع النظرية الاقتصادية.

- سعر الصرف غير الرسمي (tchp) له استجابة عكسية ومعنوية على الطلب على النقود (**m1**) في الأجل الطويل، حيث نجد بأن مرونة الطلب على النقود (**m1**) بالنسبة لسعر الصرف غير الرسمي وصلت إلى (15.47-) في الأجل الطويل أي أن زيادة سعر الصرف غير الرسمي بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود (**m1**) بـ 15.47- وعليه نقول أن هذه النتيجة مقبولة اقتصاديا.

_ التضخم له استجابة عكسية ومعنوية على الطلب على النقود في الأجلين القصير والطويل، حيث نجد بان مرونة الطلب على النقود (**m1**) بالنسبة للتضخم وصلت إلى (29.7-) في الأجل الطويل، أي أن زيادة التضخم بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود (**m1**) بـ 29.7- وهذا مقبول اقتصاديا ويوافق النظرية الاقتصادية.

– الناتج المحلي الإجمالي له استجابة طردية ومعنوية على الطلب على النقود (**m1**) في الأجلين الطويل والقصير، اذ نجد أن مرونة الطلب على النقود(**m1**) بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى (0.36) في الأجل الطويل، أي أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع الطلب على النقود بـ0.36 ومن هنا نقول أن هذه النتيجة مقبولة اقتصاديا ومتوافقة مع النظرية الاقتصادية.

– نمو السكان له استجابة طردية ومعنوية على الطلب على النقود (**m1**) في الأجلين القصير والطويل، حيث كلما زاد نمو السكان بنسبة 1% يرتفع الطلب على النقود (**m1**) بـ 0.0003 في الأجل الطويل، اذن هذه النتيجة مقبولة إقتصاديا.

ب– التقييم الإحصائي:

النتائج موضحة في الجدول الاتي:

الجدول رقم (03– 13): نتائج التقدير الإحصائي (m1)

Dependent Variable: M1

Method: Least Squares

Date: 05/28/19 Time: 10:48

Sample: 1990 2017

Included observations: 28

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.8154	-0.236382	3185.157	-752.9130	C
0.0000	8.774140	0.057998	0.508886	GDP
0.7807	0.282060	15.99285	4.510947	INF
0.6544	0.454088	0.000112	5.09E-05	DMG
0.5093	0.671316	8.412711	5.647589	TIR
0.0000	-7.003974	96.13942	-673.3580	V1
0.7606	0.308674	4.004233	1.236003	TCHP

3565.768	Meandependent var	0.993383	R-squared
3464.352	S.D. dependent var	0.991492	Adjusted R-squared
14.58402	Akaike info criterion	319.5501	S.E. of regression
14.91707	Schwarz criterion	2144357.	Sumsquaredresid
14.68584	Hannan-Quinn criter.	-197.1763	Log likelihood
0.743792	Durbin-Watson stat	525.4064	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: من مخرجات eviews

– **دراسة القوة الارتباطية بين المتغيرات:** من الجدول أعلاه نجد أن0.99 = R-Squared (معامل التحديد) وهذا يعني أن المتغيرات المفسرة والمتمثلة في سعر الفائدة، نمو السكان، التضخم، سعر الصرف غير الرسمي، الناتج المحلي الإجمالي، وسرعة دوران النقود (v1) تستطيع أن تفسر ما قيمته 99% من التغير الحاصل في الطلب على النقود في الجزائر والباقي يعود إلى متغيرات أخرى لم يتم ادراجها في النموذج.

– **دراسة المعنوية الكلية للنموذج:**

ويتم ذلك بالإعتماد على احصائية فيشر إذ نجد أن احتمال قيمة فيشر أقل من 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي هذا يدل على صلاحية النموذج ككل.

– **اختبار مشاكل التقدير:**

- **الارتباط الذاتي للأخطاء:** للتعرف على ذلك نستعمل اختبار Lm والنتائج موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (03– 14): نتائج Lm test (m1)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.0614	Prob. F(2,9)	3.865440F-statistic
0.0025	Prob. Chi-Square(2)	12.01389Obs*R-squared

المصدر: من مخرجات eviews

من خلال نتائج الجدول رقم (03-14) تبين *أن* prob=0,002 وهي أقل من5% إذن نقبل الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ونرفض الفرضية البديلة.

- **عدم التجانس**: نستعمل اختبار (BPG) والنتائج موضحة في الجدول أدناه

الجدول رقم (03– 15): نتائج إختبار(BPG) (m1)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

0.0747	Prob. F(14,11)	2.407644F-statistic
0.1432	Prob. Chi-Square(14)	19.60279Obs*R-squared
0.9558	Prob. Chi-Square(14)	6.387212Scaled explained SS

المصدر: من مخرجات eviews

– من نتائج الجدول رقم (03-15) تبين أن prob= 0,14 وهي أكبر من 5% وعليه نقبل الفرضية الصفرية التي تفترض أن تباين البواقي متجانس ونرفض الفرضية البديلة.

اذن لا يوجد مشكل عدم التجانس للنموذج بشقه الضيق.

- **التوزيع الطبيعي للبواقي: نستعمل اختبار** *Jarque_Bera* والنتائج موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (*03* – 16): نتائج اختبار Jarque_Bera **(m1)**

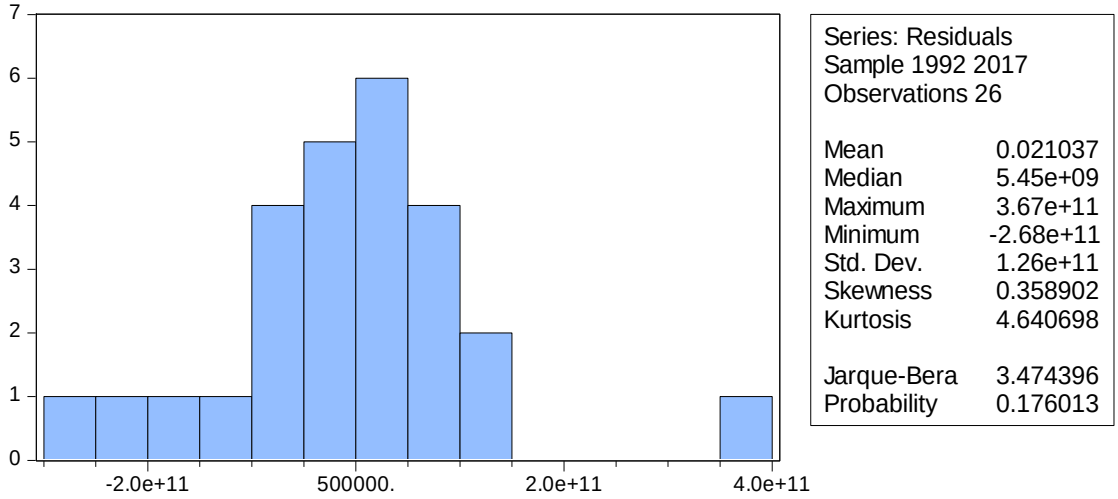

المصدر: من مخرجات eviews

ومن نتائج الجدول رقم (03-16) نلاحظ أن prob= 0,17 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%

عليه نقبل التي تفترض أن النموذج (m1) يتبع التوزيع الطبيعي ونرفض الفرضية البديلة.

إذن النموذج (m1) يتبع التوزيع الطبيعي.

– إختبار (اختبار الشكل الدالي): للتحقق من ملائمة الشكل الدالي نستعمل اختبار Ramsey

النتائج موضحة في الجدول الأتي:

الجدول رقم (03– 17): نتائج إختبار Ramsey (m1)

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

Specification: M1 M1(-1) M1(-2) V1 V1(-1) V1(-2) TIR TIR(-1) TIR(-2) TCHP

TCHP(-1) TCHP(-2) INF INF(-1) INF(-2) GDP GDP(-1) GDP(-2) DMG

DMG(-1) DMG(-2) C

Omitted Variables: Squares of fitted values

Probability	df	Value	
0.7381	4	0.358465	t-statistic
0.7381	(1, 4)	0.128497	F-statistic

المصدر: من مخرجات eviews

من نتائج الجدول رقم (03- 17) نلاحظ أن prob أكبر من مستوى المعنوية (5%) هذا يعني ان هذا الشكل الدالي ملائم للدراسة.

– **اختبار الإستقرارية الهيكلية:** نتائج الإختبارين cusum و cusum of squares موضحة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (03– 03): الشكل البياني لإختبار cusum (m1)

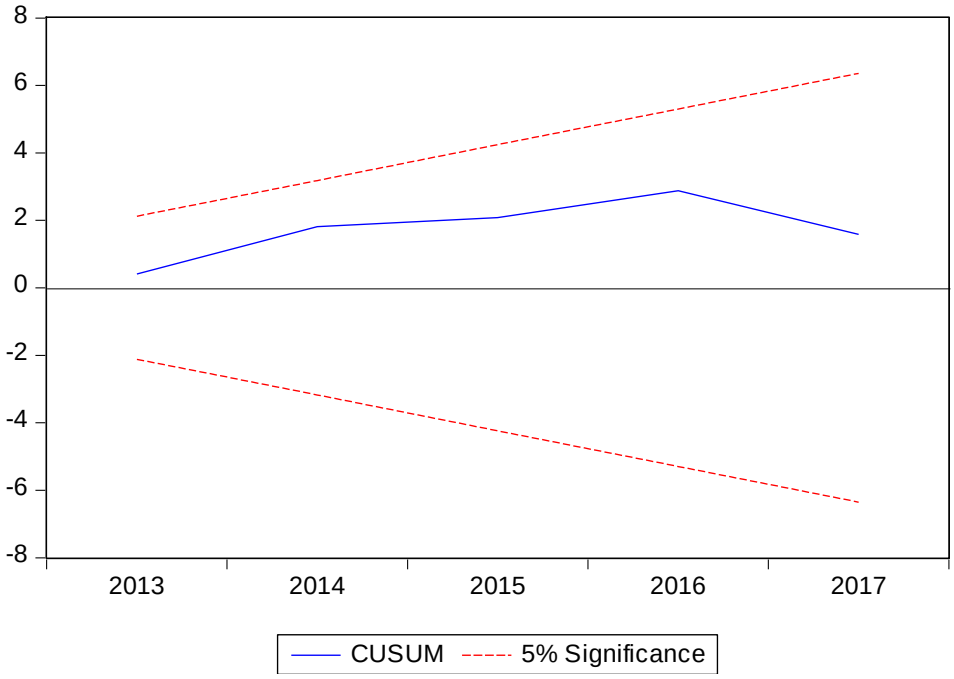

من الشكل البياني نلاحظ أن cusum هو عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة وهذا يعني أن السلسلة مستقرة ولا يوجد بها تغيير هيكلي.

الشكل رقم (03– 04): الشكل البياني لإختبار cusum of squares

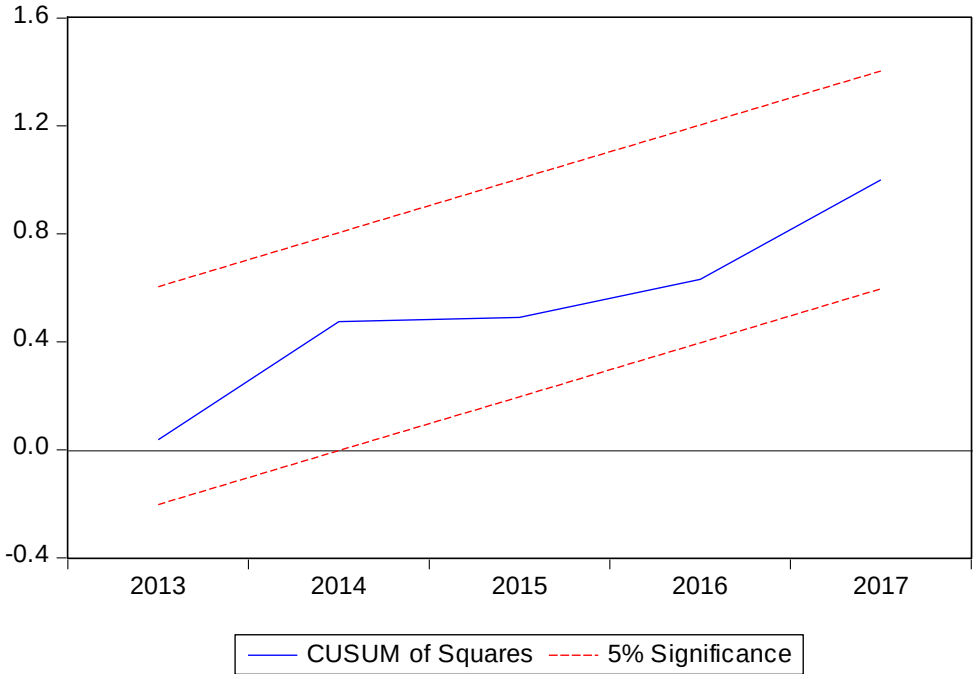

المصدر: من مخرجات eviews

من الشكل البياني لاختبار cusum of squares نلاحظ انه خط وسطي بين حدود المنطقة الحرجة هذا يعني أن النموذج مستقر ولا يوجد تغيير هيكلي.

خلاصة الفصل

استعرضنا في هذا الفصل مبحث نظري يخص تحليل السلاسل الزمنية واختبار جذر الوحدة الذي يكشف عن استقراريتها، وبعدها قمنا بإعطاء تعاريف لأهم اختبارات التكامل المشترك من بينها اختبار انجل ــ جرانجر، ثم تطرقنا إلى منهجية التكامل المشترك الحديثة ARDL وذلك من أجل إيجاد العلاقة بين متغيرات الدراسة.

في المبحث الثاني قمنا بتطبيق هذه المنهجية لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والمتمثلة في (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة، التضخم، النمو السكاني، سرعة الدوران) والطلب على النقود، وهذا بعدما تبين أن السلاسل مستقرة ومتكاملة من الدرجة (0) Iو(1) I الذي يعتبر شرط ضروري لتطبيق هذه الطريقة.

أظهر إختبار الحدود Bounds Test وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الإقتصادية والطلب على النقود (الضيق والموسع) وبعد تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الاجل تبين أن هناك بعض المتغيرات لها علاقة عكسية والاخرى علاقة طردية وهذه النتائج تتوافق مع الجانب النظري، هذا مايؤكد ان منهجية ARDLجد ملائمة لدراسة هذا النموذج.

خاتمة

خاتمة

تستحوذ الدراسات القياسية في وقتنا الحالي اهتمام الكثير من الباحثين، الاقتصاديين والمحللين، إذ أصبحت تحتل مكانة كبيرة في المجال الاقتصادي، وقد استعرضت معظم الدراسات السابقة للموضوع المتغيرات التي من شأنها احداث أثر فعال في الطلب على النقود، مع محاولة إضافة متغيرات جديدة.

والهدف الأساسي لموضوعنا هو دراسة الطلب على النقود في الجزائر مع تحديد متغيرات جديدة مفسرة له على غرار بعض الدراسات السابقة، وقبل سعينا لحل الإشكالية ارتأينا أن نتطرق إلى الإطار النظري للنقود باعتباره لب الدراسة، فقد عرضنا في الفصل الأول خصائص النقود وأنواعها، كما تطرقنا الى جزء مهم ساعدنا في الدراسة ألا وهو النظريات المفسرة للطلب على النقود كالنظرية الكيترية التي افترضت أن النقود ليست وسيلة للتبادل فقط وإنما مخزن للقيمة أيضا، وهو ما يعتبر حاليا أهم ميزة للنقود، وجاءت هذه النظرية كرد وانتقاد و إيجاد حلول جذرية للنظرية الكلاسيكية التي كانت لها افتراضات هي الأخرى من بينها أن سرعة دوران النقود تبقى ثابتة لكن الواقع أثبت العكس حين حدوث أزمة الكساد العالمية والتي عرفت انخفاضا كبيرا في سرعة تداول النقود. وأخيرا جاءت النظرية الحديثة والتي تعرف بنظرية ميلتون فريدمان التي فصلت في العديد من الإشكاليات التي تركتها النظريات السابقة ومن أهم ما جاء به فريدمان هو أن الطلب النقدي والعرض النقدي منفصلان، أما الطلب على النقود يتوقف على نفس الاعتبارات التي يقوم عليها الطلب على السلع والخدمات، مع الأخذ بعين الاعتبار سرعة تداول النقود.

وفي هذا الفصل أيضا، قمنا باستعراض محددات الطلب على النقود فكانت مختلفة عند فريدمان وكيتر، فقد رأى كيتر أن محددات الطلب على النقود تكون من وراء دوافع منها دافع المبادلات، الاحتياط، ودافع المضاربة، أما فريدمان يرى أن مستوى الدخل الدائم هو المحدد المهم للطلب على النقود إضافة إلى معدلات التضخم المتوقعة.

تطرقنا الى السياسة النقدية في الفصل الثاني والإجراءات التي تقوم بها والمتمثلة في الأدوات الكمية والكيفية، ذلك لتحقيق أهدافها المختلفة منها الأولية الوسيطية والنهائية، قبل الانتقال الى المعروض النقدي ومقاييسه المختلفة، بعدها قمنا بعرض التطورات لبعض المتغيرات قيد الدراسة لفترة (1990-2017) التي كان لها الأثر الأكبر على الطلب النقدي، وكيف تأثرت بالتصحيحات الهيكلية مطلع الألفينات ومدى احداثها

للتغيرات سواء التي ساهمت في رفع الاقتصاد الوطني ونموه أو ساهمت بالتأثير عليه سلبيا، ومن بين هذه المتغيرات: الناتج الداخلي الإجمالي، سعر الصرف غير الرسمي، التضخم، الكتلة النقدية بمفهوميها الضيق والواسع، وأخيرا سرعة دوران النقود.

وعرضنا لهذه العناصر كان تمهيدا لما سنقدمه في الفصل الثالث وهو الفصل التطبيقي الذي سيفصل في حل إشكالية بحثنا، وفيه قمنا بتقدير نموذج الطلب على النقود بشقيه m1 وm2كمتغيرين تابعين، كلا على حدى، ذلك لمعرفة المتغيرات الأكثر تأثيرا على الكتلة النقدية، وبالتالي أي منهما التي تؤثر على الطلب النقدي، وبعدها قمنا بدراسة إستقرارية المتغيرات التي أعطتنا نتائج سمحت لنا باستخدام منهجية ARDL لتوفر شروطه منها: أن تكون استقرارية المتغيرات في المستوى أو عند الفرق الأول أو كلاهما معا، أي لا تتجاوز الفرق الثاني.

اختبار صحة الفرضيات:

- الطلب على النقود من المتغيرات الاقتصادية التي تساعد على وضع السياسة النقدية التي تهدف الى تحقيق التوازن النقدي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- للتضخم وسعر الصرف غير الرسمي وسرعة دوران النقود والناتج المحلي الإجمالي ونمو السكان تأثير كبير في النشاط الاقتصادي هذا ما توصلنا إليه من الفصل الثالث، وعليه الفرضية الثانية صحيحة.
- انطلاقا من قيمة معامل تصحيح الخطأ السالبة والمقبولة معنويا عند 0.05 تبين وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.
- انطلاقا من نتائج الاستقرارية والنتائج المتحصل عليها تبين أن منهجية ARDL جد ملائمة لتقدير هذا النموذج وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأخيرة.

نتائج البحث:

- يعرف الطلب على النقود بأنه الرصيد الذي يرغب الاعوان الاقتصاديين الاحتفاظ به لدافع المعاملات أو الاحتياط أو المضاربة.
- أظهرت النظريات الاقتصادية عدة متغيرات اقتصادية تفسر الطلب على النقود منها سعر الفائدة والدخل.

- المتغيرات المفسرة، تفسر ما قيمته 99 % من التغير الحاصل في الطلب على النقود في الجزائر.
- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل في كلا النموذجين (m1 ,m2).
- وجود علاقة عكسية بين سرعة دوران النقو (V1 ,V2) والطلب على النقود بشقيه (الموسع والضيق) حيث كلما زادت سرعة دوران النقود ينخفض الطلب النقدي.
- وجود علاقة عكسية بين التضخم والطلب على النقود وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية لأن ارتفاع المستوى العام للأسعار يفقد النقود قيمتها الحقيقية مما يؤدي الى التخلص منها والاحتفاظ ببدائل أخرى تؤدي وظيفة مخزن للقيمة.
- وجود علاقة طردية بين سعر الفائدة والطلب على النقود وهذا يتنافى مع النظرية الاقتصادية.
- وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف غير الرسمي والطلب على النقود لأنه عندما تنخفض قيمة العملة يصبح الاحتفاظ بالعملة الأجنبية أكبر.
- وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والطلب على النقود في الجزائر وهذا ما يتوافق مع لنظرية الاقتصادية.

التوصيات:

بناءً على النتائج المتوصل إليها فإننا نقترح مجموعة من التوصيات نقترح ما يلي:

- ضرورة السيطرة على العوامل والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر وبشكل مباشر على الطلب النقدي.
- يجب على الأجهزة الإحصائية تقديم احصائيات دقيقة حتى تكون الدراسة القياسية دقيقة وتستفيد منها الدولة في اتخاذ القرارات.
- على الحكومة القضاء على السوق الموازية لما لها من تأثير كبير على الطلب النقدي.
- يجب على السلطات النقدية الجزائرية أن تأخذ بعين الاعتبار تأثير سعر صرف الدينار على الاقتصاد قبل البدء في اعداد الأهداف السياسية النقدية والخوض في تطبيقها.
- الاستخدام الأمثل لأدوات السياسة النقدية للتأثير على حجم (m2 ,m1)

آفاق البحث:

نرى أنه من الضروري أن يركز مجال البحث المستقبلي على النقاط التالية:

- الأخذ بالنموذج المقدر مع ادخال متغيرات أخرى كرصيد الميزانية والبطالة والانفاق الحكومي لما له من تأثير على الطلب على النقود
- تقدير النموذج باستعمال نماذج انحدار أخرى.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

الكتب:

1- أبو السعود محمد فوزي، (2004)، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر.

2- الأشقر أحمد، (2002)، الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن.

3- البكري أنس، صافي وليد، (2010)، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

4- الحلاق سعيد سامي، بدون سنة نشر، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار الباروري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

5- السريتي محمد أحمد، (2011)، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.

6- السمهوري محمد سعيد، (2012)، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

7- السيد متولي عبد القادر، (2010)، إقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان ، المملكلة الهاشمية الأردنية.

8- الشمري ناظم محمد نوري،(2010)، النقود والمصارف و(النظرية النقدية)، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان– الأردن.

9- العصار رشاد، الحلبي رياض، (2010)، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

10- القطابري محمد ضيف الله، (2011)، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

11- الناقة أحمد أبو الفتوح، (1997)، نظرية البنوك والأسواق المالية مدخل حديث للنظرية النقدية و الأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، جامعة الإسكندرية، مصر.

12- الوادي محمود حسين، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، (2010)، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

13- الوزني خالد واصف، الرفاعي أحمد حسين، (2008)، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة التاسعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

14- الوزني خالد واصف، (2002)، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

15- حداد أكرم، مشهور مذلول، (2008)، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

16- حردان طاهر، (2012)، أساسيات الإستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

17- حميدات محمود، (1996)، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر.

18- خبابة عبد الله، (2004) الإقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية- مصر.

19- خلة محب توفيق،(2011)، الاقتصاد النقدي والمصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، دار الفكر الجامعي للإسكندرية، مصر.

20- خلف فليح حسن، (2006)، النقود والبنوك، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.

21- خليفي عيسى، (2011)، التغيرات في قيمة النقود الأثار والعلاج في الإقتصاد الإسلامي، دار النقاش للنشر والتوزيع، الاردن.

22- خليل عبد القادر، (2012)، مبادئ الإقتصاد النقدي والمصرفي الجزء الاول مفاهيم أولية و تطبيقات حول النقود والنظريات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر.

23- داوود حسام علي،(2014)، مبادئ الإقتصاد الكلي، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

24- ذياب فتحي أحمد، (2014)، مقدمة في الاقتصاد الجزئي المعصر، الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن.

25- سامر عبد الهادي، شادي الصرايرة، نضال عباس،(2013)، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

26- سريتي محمد أحمد، غزلان محمد عزت محمد، (2010)، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية – جامعة الإسكندرية، مصر.

27- سيد عابد محمد، (2001)، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع الإسكندرية، مصر.

28- شافعي محمد زكي، بدون سنة نشر، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت– لبنان.

29- شافعي محمد زكي، (1978)، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

30- شيخي محمد، (2012)، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات، دار حامد للنشر و التوزيع عمان، الأردن.

31- ضياء مجيد، (2005)، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.

32- طوروس وديع، (2011)، المدخل إلى الإقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان.

33- عبد الرزاق بني هاني، (2014)، الإقتصاد القياسي نظرية الإنحدار البسيط و المتعدد، دار وائل للنشر عمان، الأردن.

34- عبد المطلب عبد الحميد، (1998)، السياسات الاقتصادية الكلية، مكتبة زهراء الشرق مصر.

35- عبد المطلب محمد عبد الحميد، (2003)، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر.

36- عقيل جاسم عبد الله، (2006)، مفاهيم ونظم إقتصادية، دار وائل للنشر، الاردن.

37- عوض الله زينب حسين، (2007)، إقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر.

38- غزلان محمد عزت، (2002)، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

39- فكري أحمد نعمان، (1985)، النظرية الاقتصادية في الإسلام، دار القلم، دبي.

40- قدي عبد المجيد، (2003)، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

41- لطرش الطاهر، (2013)، الإقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر.

42- مبارك عبد النعيم، (1997)، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

43- مصطفى أحمد فريد، (2007)، الإقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.

44- مصطفى أحمد فريد، سهير محمد سيد حسين، (2000)، النقود والتوازن الإقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، مصر.

45- مفتاح صالح، (2005)، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

46- نعمة الله نجيب ابراهيم، (2013)، النظرية الاقتصادية، الطبعة الثانية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، مصر.

47- نعمة سمير فخري، (2011)، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

48- واصف خالد، الرفاعي أحمد حسين، (2009)، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة العاشرة، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن.

49- وسام ملاك، (2000)، النقود والسياسات النقدية الداخلية ، قضايا نقدية ومالية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

قائمة الأطروحات:

50- إكن لونيس، (2010- 2011)، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000- 2009)، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر3.

51- بزاوية محمد، (2009- 2010)، الطلب على النقود في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

52- بشيكر عابد، (2009- 2010)، نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر (1970- 2008)، مذكرة ضمن متطلبات درجة الماجيستر في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3.

53- بن ختم يوسف، (2015- 2016)، العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية تخصص إقتصاد قياسي مالي و بنكي، جامعة أبي بكربلقايد، تلمسان.

54- بن دقفل كمال، (2010- 2011)، دراسة قياسية لتأثير أسعار الواردات ومستوى عرض النقود على التضخم في الجزائر الفترة (1970- 2008)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر.

55- بن عبد العزيز فطيمة، (1996- 1997)، الطلب على النقود، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970- 1996، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الإقتصادية، فرع الإقتصاد القياسي، جامعة الجزائر.

56- بن عيسى أمينة، (2014- 2015)، العلاقة بين النقود والأسعار دراسة قياسية في الجزائر، تونس، المغرب، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة تلمسان.

57- بوبكر زهور، (2013-2014)، علاقة النمو الاقتصادي بمتغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970- 2010)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع إقتصاد كمي.

58- بوتيارة عنتر، (2011- 2012)، تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الإقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990- 2013)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجيستر، تخصص علوم تجارية، جامعة المسيلة.

59- بوكريطة عبد القادر، (2011-2012)، محددات سرعة دوران النقود في الجزائر خلال الفترة (1964- 2009)، مذكرة ضمن متطلبات التخرج لنيل شهادة ماجيستر في الإحصاء و الإقتصاد التطبيقي، تخصص احصاء تطبيقي.

60- دبات أمينة، (2014- 2015)، السياسة النقدية و استهداف التضخم بالجزائر، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص الإقتصاد القياسي البنكي والمالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

61- رحماني العربي، (2016- 2017)، أثر التدفقات المالية و التطور المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر الفترة 1990 -2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد قياسي، جامعة الجزائر3.

62- رحيم حسين، (2001- 2002)، وظائف النقد في الفكر الإقتصادي دراسة مقارنة بين الفكر الإقتصادي الإسلامي و الفكر الإقتصادي المعاصر، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم افقتصادية، جامعة الجزائر.

63- رسول حميد، (2007 - 2008)، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

64- شيبان وردة، (2015- 2016)، العلاقة السببية بين كمية النقود و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر دراسة قياسية (1990- 2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم الإقتصادية، شعبة اقتصاد مالي، جامعة باتنة1.

65- شيباني سليمان، (2016- 2017)، فعالية السياسة النقدية دراسة مقارنة الجزائر فرنسا (1980- 2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع العلوم الإقتصادية، فرع الإقتصاد الكمي، جامعة الجزائر3.

66- صالحي فوزية، (2015- 2016)، انعكسات تغير سعر الصرف على متغيرات الإقتصاد الكلي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية، جامعة بسكرة.

67- علية عبد الباسط عبد الصمد، (2010- 2011)، أثر نمو عرض النقود على النمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة(2000- 2010)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، فرع الإقتصاد التطبيقي وإدارة المنظمات المركز الجامعي بالوادي.

68- قندوز هشام، (2015-2016)، العلاقة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في المدى الطويل-حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

69- ماضي مريم، (2016-2017)، البنك المركزي وادارة السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الرقمي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة.

70- مداني حسيبة، (2016- 2017)، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الإقتصادي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد مالي، جامعة الجيلالي يابس، سيدي بلعباس.

71- مفتاح صالح، (2002- 2003)، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (1990- 2000)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر.

72- مقراني عبد العزيز، (2013- 2014)، ألية عمل سرعة تداول النقود ودورها في رسم وتنفيذ السياسة النقدية في الجزائر منذ اصلاحات 1990، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر.

73- ملواح فضيلة، (2016-2017)، تحليل وقياس أثر السياسات النقدية على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2014، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية.

74- موسى حسين عثمان حسين، (2017)، دراسة محددات سرعة دوران النقود في السودان (1990- 2015)، بحث تكميلي لنيل درجة الماجيستر في الإقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،كلية الدراسات العليا.

75- ميمي جدايني، (2015-2016)، إنعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية(دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03.

76- وجدي جميلة، (2015-2016)، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان.

77- ولد الشيباني الشيخ أحمد، (2012- 2013)، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الإقتصادي دراسة حالة موريتانيا، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.

قائمة المجلات والمؤتمرات:

78- العنيزي وسام حسين علي، (2015)، العدد13، محددات سرعة دوران النقود في العراق دراسة تطبيقية للمدة 1980- 2013، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الأنبار، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية.

79- بشيكر عابد، (2017)، العدد 5، دراسة قياسية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي أحمد زبانة، غليزان- الجزائر.

80- بوشتة يحي، عدوكة لخضر، بوقلي زهرة، (2016)، العدد 2، محددات البطالة في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نماذج تصحيح الخطأ، مجلة الدراسات الإقتصادية الكمية، سيدي بلعباس.

81- جاب الله مصطفى، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين سرعة تداول النقد و حدداتها باستعمال نماذج ARDL واختبار الحدود حالة الجزائر ، جامعة المسيلة.(www.asjpcerist.dz)

82- حواس أمين، فاطمة الزهرة زرواط، واردات السلع الرأسمالية والنمو الإقتصادي في السوق.(www.academia.edu)

83- دجماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، (2013)، دراسة قياسية لمحددات الإستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجاوت الزمنية الموزعة المتباطئة ، أبحاث المؤتمر الدولي تقييم أثار البرامج الإستثمارات العامة و انعكساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو الإقتصادي خلال الفترة (2001- 2014) ، جامعة سطيف1.

84- عثماني الهادي، هيشر أحمد التيجاني، (2015)، العدد الأول، إختبار الإرتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الإنتاج و حساب الإستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر أسلوب التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة (1974- 2012)، مجلة الدراسات القياسية الكمية.

85- علي عبد الزهرة حسن، (2013)، العدد الرابع والثلاثون، المجلد التاسع، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء(ARDL) ،كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد.

86- غفور نرمين معروف، العدد السابع، تأثيرات عرض النقود وسرعة دورانها على معدلات التضخم في العراق 1991- 2013، مجلة دنانير.

87- قريب الله عبد المجيد، عبد القادر حامد، (1438)، العدد3، المجلد10، أثر الكتلة النقدية على المستوى العام للأسعار، مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة القسيم.

88- موساوي محمد، زيرار سمية، (2014)، العدد1، المجلد1، تقدير دالة الطلب على النقود وتحليلها حالة الجزائر (1970- 2011)، المجلة الأردنية للعلوم الإقتصادية.

89- هناء سعد شبيب، (2016)، العدد 37، العلاقة التوازنية طويلة المدى بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي دراسة قياسية لحالة العراق من 2000- 2013، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الكوفة.

قائمة المحاضرات:

90- سنوسي علي،(2015)، محاضرات في النقود والسياسة النقدية، مطبوعة، جامعة محمد بوضياف، مسيلة.

91- ضيف أحمد، (2015- 2016)، محاضرات موجهة في مقياس الإقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، جامعة البويرة.

قائمة المواقع الإلكترونية:

92- adnanalsonoy. worapress.com

93- economymagazine.wordpress;com.

94- http://www.uobabylon.edu.iq

95- www.albankaldawli.org

96- www.bank-of-algeria.dz

97- www.ons.dz

98- www.uobabylon-edu.edu/ip/eprints/publication.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

الكتب:

99- Frédéric Mishkin monnaie,(2004), banque et marches financières, 7ème edition Pearson édition, France.

قائمة الأطروحات:

100- Menageur Noureddine,(2009-2010), La demande de Monnaie en Algerie, Thèse pour l'obtention de doctorat d'état es science economiques option, monnaie, banques et finance, Universite Abou-Bekr belkaid, Telemcen.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (1): دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

1- اختبار ADF

دراسة إستقرارية سلسلة gdp

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.999467	0.9953
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.318917	0.4104
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.113898	0.9991
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.717821	0.0009
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.090249	0.0019
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.370565	0.0016
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

دراسة إستقرارية DMG

Null Hypothesis: DMG has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.447453	0.8833
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis DMG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.095385	0.0202
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	

	10% level	-3.254671

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DMG has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.538730	0.9996
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DMG) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.186406	0.0042
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DMG) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.044175	0.0233
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DMG) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.238725	0.0215
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

دراسة استقرارية سلسلة infl

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.501768	0.5175
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.723971	0.7125
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.414995	0.1428
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.272005	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.318762	0.0011
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.263517	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

دراسة استقرارية tchp

Null Hypothesis: TCHP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.640982	0.4477
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TCHP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.608918	0.7625
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TCHP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.817187	0.8826
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TCHP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.939625	0.0550
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TCHP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.990267	0.0024
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TCHP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.153088	0.0029
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

دراسة استقرارية سلسلة tir

Null Hypothesis: TIR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.763419	0.0086
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TIR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.283464	0.0113
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TIR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.855708	0.0004
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

دراسة استقرارية v1

Null Hypothesis: V1 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.741171	0.4002
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	

	10% level	-2.627420

Null Hypothesis: V1 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.000862	0.5747
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: V1 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.774824	0.3711
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(V1) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.474216	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(V1) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.367982	0.0010
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(V1) has a unit root

Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.578607	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

دراسة استقرارية v2

Null Hypothesis: V2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.489612	0.5235
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: V2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.007531	0.5712
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: V2 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.519092	0.4823
Test critical values:	1% level	-2.653401	

	5% level	-1.953858
	10% level	-1.609571

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(V2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.279966	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(V2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.166472	0.0016
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(V2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.375864	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

دراسة استقرارية m2

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.044071	1.0000
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.287690	0.8694
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.237047	0.0026
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Exogenous: Constant

Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.419261	0.0059
Test critical values:	1% level	-3.737853	

	5% level	-2.991878
	10% level	-2.635542

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.493083	0.0077
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.387457	0.0337
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

دراسة استقرارية m1

Null Hypothesis: M1 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.962272	0.3002
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: M1 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.659787	0.7411
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: M1 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.939543	0.0517
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(M1) has a unit root

Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.261978	0.0275
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(M1) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.585187	0.0510
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	

	10% level	-3.233456

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(M1) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.855837	0.0347
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

2- اختبارpp

دراسة إستقرارية GDP

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.228157	0.6471
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.877109	0.0029
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.284197	0.7609
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	

	10% level	-1.609571

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 25 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-16.61343	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 25 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-24.10489	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.793862	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

استقراريةDMG

Null Hypothesis: DMG has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.893870	0.9996
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DMG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.346907	0.9979
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DMG has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		15.77810	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DMG) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.864911	0.0030
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DMG) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.878703	0.0005
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DMG) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.059803	0.0030
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

استقرارية infl

Null Hypothesis: INFL has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.480107	0.5282
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INFL has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.806018	0.6737
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INFL has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.395189	0.1478
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INFL) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.354170	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INFL) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.811825	0.0004
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INFL) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.314559	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

استقرارية tchp

Null Hypothesis: TCHP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.785211	0.3794
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TCHP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.919665	0.6167
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TCHP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.604813	0.8408
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TCHP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.191118	0.0003
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TCHP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.116108	0.0018
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TCHP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.920759	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

استقرارية tir

Null Hypothesis: TIR has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.654592	0.0111
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TIR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.204133	0.0135
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TIR has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.768981	0.0005
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

استقرارية v1

Null Hypothesis: V1 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.831794	0.3579
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: V1 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.146532	0.4984
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: V1 has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.749413	0.3823
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(V1) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.475524	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(V1) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.370418	0.0010
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(V1) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.579403	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

استقرارية v2

Null Hypothesis: V2 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.489612	0.5235
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: V2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.052297	0.5478
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: V2 has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.499880	0.4902
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(V2) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.295303	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(V2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.177406	0.0016
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(V2) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.378840	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

استقرارية m1

Null Hypothesis: M1 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.301694	0.9980
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: M1 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.657942	0.7419
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	

	10% level	-3.229230

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: M1 has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		3.419494	0.9996
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(M1) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.350875	0.0227
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(M1) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.588980	0.0506
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

Null Hypothesis: D(M1) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.620929	0.0109
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

استقرارية m2

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		2.753495	1.0000
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.289323	0.8690
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		5.584355	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.124760	0.0370
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.302674	0.0112
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 25 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.400195	0.0185
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (2): نتائج اختبار الحدود (Bounds test)

M1

Date: 05/27/19 Time: 11:57

Sample: 1992 2017

Included observations: 26

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

k	Value	Test Statistic
6	10.00223	F-statistic

Critical Value Bounds

I1 Bound	I0 Bound	Significance
3.23	2.12	10%
3.61	2.45	5%
3.99	2.75	2.5%
4.43	3.15	1%

m2

ARDL Bounds Test

Date: 05/27/19 Time: 19:20

Sample: 1992 2017

Included observations: 26

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

k	Value	Test Statistic
6	8.338613	F-statistic

Critical Value Bounds

I1 Bound	I0 Bound	Significance
3.23	2.12	10%
3.61	2.45	5%
3.99	2.75	2.5%
4.43	3.15	1%

ملخص

يعتبر الطلب على النقود من المتغيرات الاقتصادية المساعدة على وضع السياسات النقدية التي تتحكم فيها الكتلة النقدية والتي بدورها تستهدف تحقيق التوازن النقدي في المجتمع.لذلك فإن معرفة محددات الطلب على النقود وحجم تأثير كل عامل منها يزيد من فعالية السياسة النقدية المتبعة لهذا قمنا بدراسة قياسية من أجل معرفة مدى تأثير كل من سرعة دوران النقود، الناتج المحلي الإجمالي، نمو السكان، سعر الصرف غير الرسمي، التضخم وسعر الفائدة على الطلب النقدي وذلك باستخدام منهجية ARDL، التي أظهرت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الطلب على النقود والمتغيرات المفسرة له وعلاقة عكسية بين سرعة دوران النقود والطلبالنقدي.

الكلمات المفتاحية: النقود، الطلب على النقود، السياسة النقدية، منهجية ARDL.

Résumé

La demande de monnaie est l'une des variables économiques qui contribuent au développement des politiques monétaires contrôlées par la masse monétaire, laquelle vise à son tour à réaliser l'équilibre monétaire de la société. Par conséquent, la connaissance des déterminants de la demande de monnaie et de l'ampleur de l'impact de chaque facteur augmente l'efficacité de la politique monétaire. Déterminer comment la vitesse de la circulation de la monnaie, le PIB, la croissance démographique, le taux de change informel, l'inflation et le taux d'intérêt sur la demande de trésorerie ont affecté la méthodologie ARDL, Ce qui a permis un équilibre à long terme entre la demande de monnaie et ses variables explicatives ainsiqu'une relation inverse entre la vitesse de circulation de la monnaie et la demande en espèces

Mots-clés : argent, demande monétaire, politique monétaire, méthodologie ARDL.